عدد 91 — 9 شوال 1441 (1 يونيو 2020)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2019–2020 : دورة أبريل 2020

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2020

صفحة

• محضر الجلسة رقم 279 ليوم الثلاثاء 11 رمضان 1441 (5 ماي 2020) 7484

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 280 ليوم الثلاثاء 11 رمضان 1441 (5 ماي 2020) 7499

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروعي القانونين التاليين:

1. مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية؛

صفحة

2. مشروع قانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية.

• محضر الجلسة رقم 281 ليوم الثلاثاء 18 رمضان 1441 (12 ماي 2020)..... 7510

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 282 ليوم الثلاثاء 18 رمضان 1441 (12 ماي 2020)..... 7523

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها".

محضر الجلسة رقم 279

التاريخ: الثلاثاء 11 رمضان 1441هـ (5 ماي 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث للرئيس.

التوقيت: ساعة وإحدى عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة زوالا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مكتب مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

أولا، مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020)، المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها؛

ثانيا، مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية؛

ثالثا، مشروع قانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية.

أما بالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس التي توصلت بها رئاسة المجلس في الفترة الممتدة من يوم الثلاثاء 28 أبريل 2020 إلى غاية 5 ماي 2020، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 10 أسئلة؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 10 أجوبة.

وفي الأخير، نحيط المجلس الموقر بأننا سوف نكون على موعد، مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروعي قانونين جاهزين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

تنزيلا لبرنامج الأسئلة الشفهية الأسبوعية، كما أقره مكتب المجلس بتنسيق مع الحكومة خلال هذه الفترة المرتبطة بالتصدي لجائحة كورونا، والقاضي بإعطاء الأولوية لمساءلة القطاعات الحكومية المرتبطة بشكل مباشر بتدبير هذه الجائحة، يخصص المجلس هذه الجلسة لمساءلة قطاع الشغل والإدماج المهني.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه للسيد وزير الشغل والإدماج المهني حول "التدابير المتخذة لفائدة المشغلين والأجراء في مواجهة تداعيات جائحة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالنا السيد الوزير: ما هي التدابير المتخذة لفائدة المشغلين والأجراء في مواجهة تداعيات جائحة كورونا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والسؤال الثاني موضوعه "التدابير المتخذة للتخفيف من التداعيات الاجتماعية لجائحة "كوفيد-19""؟

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الزملاء المحترمين،

لقد تضررت حوالي 61% من المقاولات بسبب جائحة كورونا، وتسببت في توقف حوالي ثلث عمال القطاع الخاص عن العمل، وقد تقرر تمديد فترة حالة الطوارئ الصحية كإجراء احترازي وقائي.

كما تم اتخاذ العديد من المبادرات الوطنية ووسائل التعبئة الجماعية التي أبانت عنها مختلف مكونات المجتمع المغربي، من خلال الانخراط الواسع في حملة المساهمة في تمويل الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا، من أجل تعزيز وتأهيل الاقتصاد الوطني والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة.

لذا، نسائلكم السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير المستقبلية للتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والسؤال الثالث، موضوعه "الحصيلة المرحلية للإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على المستوى الاجتماعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.

تفضل السي عبد الإلاه.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات المهمة لدعم المقاولة والأجراء في ظل هذه الجائحة، مما خلف ارتياحا عاما.

السيد الوزير، نسائلكم عن:

حصيلة هذه الإجراءات، خصوصا فيما يتعلق بأجراء القطاع الخاص والمؤسسات العمومية؟

ونسألكم السيد الوزير عن الاستراتيجية ديال الحكومة لمعالجة الآثار الاجتماعية على المديين القريب والمتوسط؟

كما نسألكم عن الإجراءات للحد من بؤر تفشي الوباء في بعض المؤسسات الإنتاجية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والسؤال الرابع، دائما في نفس القطاع، موضوعه "استراتيجية الحكومة للحد من تداعيات جائحة كورونا على قطاع التشغيل وأوضاع المهنيين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السي البقالي.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول استراتيجية الحكومة للحد من تداعيات جائحة كورونا على قطاع التشغيل وأوضاع المهنيين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "الإجراءات المتخذة لحماية المقاولة الوطنية ودعم الشغيلة المغربية في ظل استمرار جائحة كورونا "كوفيد-19""".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يواجه المغرب بكافة مؤسساته ومكوناته عدوا قاتلا سيترك، مما لا شك فيه، آثارا سلبية وخيمة على عدد من قطاعات القطاع العام والخاص.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا على المقاولات المغربية وشغيلتها؟

وما هي التدابير الاستعجالية التي تعتزم وزارتكم القيام بها للحد والتخفيف من هذه الآثار ومواكبة المقاولة المغربية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والسؤال السادس موضوعه "الانعكاسات المادية والاجتماعية والمهنية على الأجراء جراء جائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لبسط السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الزملاء المحترمين،

السيد الوزير،

ما هي انعكاسات وباء كورونا وتقييمكم لها على الأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية للأجراء؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال السابع موضوعه "التدابير الحكومية لضمان انطلاقة جيدة للقطاعات الاقتصادية وتعزيز مقومات الحماية الاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

السيد الوزير المحترم،

لا يسعنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلا أن نعرب عن تثميننا وتقديرنا للتدابير المتخذة من طرف "لجنة اليقظة الاقتصادية"، والتي مكنت المقاولات والمواطنين من تجاوز تداعيات الصدمة الأولى للجائحة.

وإذا كان علينا اليوم أن نضاعف جهودنا من أجل ضمان انطلاقة قوية سليمة لاقتصادنا الوطني بدون مشاكل، فإن علينا أن نتساءل كيف لنا ذلك والحكومة لم تف بالتزاماتها المنبثقة عن الاتفاق الثلاثي ل 25 أبريل 2019، والذي التزمت من خلاله بتنفيذ بعض التعهدات قبل متم شهر دجنبر 2019، وأذكر من بينها، على سبيل المثال لا الحصر: المرسوم المتعلق بالمادة 16 من مدونة الشغل، وكذلك تعديل بعض بنود مدونة الشغل بما يحقق بعض احتياجات المقاولة، يعني في حلول توفيقية بين احتياجات المقاولة وبين محاربة هشاشة الشغل، في إطار مرونة مسؤولة، وكذلك القانون التنظيمي لشروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، والذي ننتظره منذ 68 سنة، والذي يشكل وصمة عار في جبين المغرب الحديث (المرسوم ننتظره كذلك منذ 17 سنة).

إذن، مرت سنة دون تنفيذ هذه الالتزامات، والقطاع الخاص عبر الاتحاد العام لمقاولات المغرب رعى تعهداته ونفذ جميع التزاماته، وظلت مقاولاته شامخة صامدة لم تستسلم، ولكنها، السيد الوزير المحترم، لم تسلم، تغاضيتم عن وجهها المشرق ووجهتم لها اتهامات، تطعن في مصداقيتها وتخدش الصورة التي تعكسها أمام الرأي العام، وبخستم قطاعات بأكملها، ووجهتم اتهامات إلى المقاولين بالتحايل من أجل تحقيق ربح غير مشروع.

فهذا، السيد الوزير، كلام مردود، مرفوض، يجب أن تسحبوه وأن تعتذروا للمغاربة وتعتذروا للمقاولات وتعتذروا للأجراء.

المقاول هو الذي يغامر، هو الذي يخاطر، هو الذي يستثمر، هو الذي يخلق الثروة، يخلق مناصب الشغل، هو الذي يرهن جميع ممتلكاته من أجل مقاولته ومن أجل وطنه.

أؤكد لكم، السيد الوزير، بأن مقاولات القطاع المنظم كلها مقاولات مسؤولة، كلها مقاولات ملتزمة، كلها مقاولات مواطنة، ورغم تجريحها وجراحها سوف تستمر في القيام بأدوارها في الاقتصاد الوطني.

سؤالي لكم السيد الوزير:

ما هي التدابير والإجراءات التي تنوون اتخاذها من أجل انطلاقة فاضلة في إطار حماية اجتماعية..

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثامن موضوعه "التدابير الاستعجالية لحماية مناصب الشغل وصون حقوق ومكتسبات العمال".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير الاستعجالية لحماية مناصب الشغل وصون حقوق ومكتسبات العاملات والعمال؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال التاسع موضوعه "وضعية التشغيل في ظل أزمة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

قبل السؤال، لابد وأن ننعى المجلس في وفاة مدير الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وبهذه المناسبة الأليمة نطلب من العلي القدير أن يتولاه برحمته ومغفرته.

بخصوص السؤال، فنحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي فموقفنا ثابت وواضح منذ بداية الأزمة، فنسجل دائما نجاعة الاختيارات والاستراتيجة الوطنية لمواجهة الأزمة، خاصة وأنها كانت استباقية واعتبرت أن للإنسان وللصحة أولوية على كل شيء، وخاصة أولوية قبل الاقتصاد.

السيد الوزير،

في ظل حالة الطوارئ الصحية، اتخذت مجموعة من الإجراءات، لا محالة أنها أثرت على سوق الشغل، وذلك بإغلاق العديد من الأنشطة الاقتصادية الصناعية والإنتاجية في مختلف القطاعات، مما كان له الأثر الفوري على فقدان شريحة مهمة من المواطنين لمناصب الشغل.

في هذا الإطار، السيد الوزير، نود منكم أن تبينوا وتوضحوا للمواطنين مدى الإجراءات المتخذة لدعم الفئة الشغيلة التي فقدت الشغل على إثر هذه الجائحة، ونود منكم أن توضحوا للمواطنين ما هي استراتيجية وما هو تصور وزارتكم لسوق الشغل في ظل هذه الأزمة؟

وكذلك، هل لدى وزارتكم تصور استباقي لما بعد الأزمة في مجال الشغل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال العاشر موضوعه "مدى إلزام والتزام الشركات بالإجراءات والتدابير الاحترازية في أماكن العمل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

نسائلكم عن مدى إلزام والتزام الشركات بالإجراءات والتدابير الاحترازية في أماكن العمل لحماية الأجراء؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الآن نعطيو الكلمة للسيد وزير الشغل والإدماج المهني للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتدابير المتخذة للحد من تداعيات انتشار فيروس كورونا على قطاع التشغيل.

تفضل السيد الوزير، في حدود 30 دقيقة، للجواب على السؤال وكذلك الرد على التعقيب.

تفضل.

السيد محمد أمكراز، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أمثل أمام هذا المجلس الموقر مجددا لمناقشة والتداول حول قضايا الشغل والإدماج المهني، التي استجدت مع هذه الوضعية الاستثنائية التي تمر منها بلادنا بسبب جائحة كورونا، وكذا الإجراءات والتدابير التي اتخذناها في هذا الشأن بقيادة جلالة الملك، حفظه الله.

وهي مناسبة أيضا أستغلها لأتقدم بالتهنئة لجميع العاملات والعمال المغاربة بمناسبة حلول الذكرى السنوية لعيد الشغل، ولأتقدم أيضا إلى النقابات العمالية الوطنية متمنيا لها مزيدا من العطاء وخدمة للشغيلة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لابد أن أشير إلى المنهجية التي سأرد بها، بحيث أنني خلال هذه الكلمة سأجيب عن الأسئلة التي وجهت إلينا بشكل رسمي، وإلا فإن بعض الملاحظات الواردة في الأسئلة سأتفاعل معها وسأتولاها، إن شاء الله، خلال مرحلة ديال التعقيب.

لقد تأثر الاقتصاد العالمي بشكل كبير، السيدات والسادة المستشارون، نتيجة هذه الأزمة، حيث أن أغلب التقارير المتعلقة بهذا الموضوع تؤكد أن هذا الاقتصاد يتواجد في لحظة صعبة نتيجة هذه الجائحة، والتي ستستمر لفترة ما بعد فترة تفشي الوباء، كما أكدت جل التقارير، وأن التأثيرات الاجتماعية لهذه الأزمة لن تكون أقل حدة من تلك التي يعرفها الاقتصاد العالمي، حيث ستكون آثارها على وضعية المستخدمين والمقاولات كبيرة، وهو ما أكده تقرير خاص صدر نهاية شهر أبريل عن مرصد منظمة العمل الدولية بعنوان: "جائحة كوفيد-19 وعالم العمل" الذي يمكن أن نستعين به في مجال حديثنا اليوم، حيث توقع التقرير أن يكون التراجع في ساعات العمل في الربع الثاني من سنة 2020 أسوأ بكثير من التقديرات السابقة، حيث من المتوقع أن يصل التراجع إلى 10.5% مقارنة مع بيانات الربع الرابع من سنة 2019، أي 305 مليون وظيفة بدوام كامل تقريبا، باعتبار 48 ساعة عمل في الأسبوع، بينما كانت توقعات مكتب العمل الدولي للتراجع في حدود 195 مليون وظيفة بدوام كامل.

نسبة العمال الذين يعيشون في الدول التي يوصى فيها أو أضحى فيها إلزاميا إغلاق مقرات العمل بلغ نسبة 68%، وهي نسبة تراجعت بالمناسبة بعد أن كانت 81% بعد أن تم رفع إجراءات الإغلاق بالصين.

كما أنه إلى غاية 22 أبريل الماضي 81% من المشغلين و66% من العمال المستقلين عبر العالم يعيشون في الدول التي يوصى فيها أو أضحى فيها إلزاميا إغلاق مقرات العمل، مع تسجيل آثار وخيمة لذلك على الدخل وفرص الشغل، حيث تم إحصاء أكثر من 436 مليون مقاولة عبر العالم معرضة لمخاطر واضطرابات كبيرة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

منذ ظهور الآثار الأولى لتفشي فيروس كورونا المستجد في بعض الدول، سارعت الحكومة بتوجيهات سديدة من صاحب الجلالة، حفظه الله، إلى اتخاذ جميع الإجراءات الاستباقية الضرورية لمنع تفشي الوباء في بلادنا وإعطاء الأولوية لصحة وسلامة المواطنات والمواطنين كأولى الأولويات، حيث كنا من بين الدول السباقة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الوقائية والاحترازية الاستثنائية وفرض حالة الطوارئ الصحية في كافة التراب الوطني.

وحيث أن لهذه الاختيارات كلفة اقتصادية واجتماعية واضحة ومتوقعة، أعطى جلالة الملك تعليماته السامية للحكومة قصد الإحداث الفوري لصندوق خاص لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجائحة، وهو الصندوق الذي أقبل على المساهمة فيه بشكل تلقائي ومكثف مختلف المؤسسات الرسمية والحكومية والمنتخبين والهيئات الحزبية والنقابية والفاعلين الاقتصاديين وعدد من الفعاليات المدنية والإعلامية والجمعوية وعموم المواطنين على حد سواء.

وكما تعلمون، فقد تم تشكيل لجنة يقظة اقتصادية برئاسة السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، والتي تضم عددا من القطاعات الحكومية المعنية، إلى جانب القطاع البنكي والمالي، وكذا ممثلي القطاعات الإنتاجية والخدماتية ببلادنا، من أجل تتبع الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كورونا المستجد، من خلال آليات مضبوطة للتتبع والتقييم ورصد آني للوضعية الاقتصادية الوطنية من جهة، وعلى اقتراح الأجوبة المناسبة فيما يتعلق بمواكبة القطاعات الأكثر تضررا من هذه الجائحة، من جهة أخرى.

وبالتوازي مع ذلك، حرصت الحكومة على التشاور مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية بصفتها شريكا اجتماعيا، وأيضا باعتبارها مؤسسات وساطة مجندة للعب دورها الحيوي في هذه المرحلة الاستثنائية، حيث تم بهذا الخصوص عقد اجتماعين، ترأس الأول السيد رئيس الحكومة بتاريخ 30 مارس 2020 الماضي، وترأست الاجتماع الثاني بتاريخ 15 أبريل المنصرم، وقد شكلا فرصة للتشاور والتداول وتلقي اقتراحات المركزيات النقابية فيما يتعلق بجهود بلادنا لمواجهة هذا الوباء، وعلى الخصوص انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية على المقاولة والأجراء وعلى مناصب الشغل وظروف العمل.

واتخذت "لجنة اليقظة الاقتصادية" عددا من الإجراءات والتدابير لفائدة الأجراء والمقاولات، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا، بالنسبة للأجراء والمستخدمين:

- منح تعويض شهري جزافي قدره 2000 درهم لفائدة الأجراء والمستخدمين بموجب عقود التكوين من أجل الإدماج، المنتمين للمقاولات المنخرطة في "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، التي تواجه صعوبات والمصرح بهم لدى الصندوق المذكور برسم شهر فبراير 2020، ويهم هذا التعويض الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020، مع الإشارة إلى أن التعويض خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 31 مارس 2020 تم تحديده في مبلغ 1000 درهم، مع تبسيط مساطر التصريح، وهو إجراء تم اتخاذه مؤخرا بحيث يمكن القيام بالتصريحات أسبوعيا ابتداء من أبريل 2020؛

- ثانيا، الاستمرار في الاستفادة من خدمات التغطية الصحية الإجبارية (AMO[1]) والتعويضات العائلية برسم نفس الفترة الزمنية، وقد صرحت برسم شهر مارس عبر البوابة الالكترونية التي أحدثها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لهذه الغاية حوالي 132.000 مقاولة من أصل 216.000 مقاولة منخرطة في الصندوق إلى غاية فبراير 2020، أي بنسبة 61%، مما يعني أن مقاولتين من أصل ثلاث مقاولات تقريبا صرحت بتضررها من تداعيات (coronavirus).

كما بلغ عدد الأجراء المتوقفين عن العمل مؤقتا أكثر من 808.000 أجير من أصل 2.600.000 أجير، أي أن أجيرا من أصل كل ثلاث أجراء توقفوا مؤقتا عن عملهم خلال هذه المرحلة، أما تصريحات شهر فبراير الأخير فقد تجاوزت 134.000 مقاولة بنسبة تجاوزت 62%، كما تجاوز عدد الأجراء 900.000 أي بنسبة تفوق 36%.

ثالثا، إقرار الإعفاء من الضريبة على الدخل لكل تعويض صرف لفائدة المأجورين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من طرف مشغليهم في حدود 50% من الراتب الشهري الصافي المتوسط، كما أننا بصدد إعداد قرار في مجلس إدارة "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" لإعفائه كذلك من وعاء الإشتراكات المعتمدة من قبل الصندوق؛

رابعا، تأجيل سداد أقساط القروض البنكية بالنسبة للأجراء الذين تضرروا بسبب هذه الأزمة بناء على طلبهم؛

خامسا، تخصيص دعم مالي مباشر لفائدة المشتغلين في القطاع غير المهيكل، حيث تم دعم الأسر المتضررة بمبالغ تراوحت ما بين 800 درهم و1200 درهم للأسرة الواحدة حسب عدد أفرادها، وقد بلغ عدد الأسر التي حددت للاستفادة من هذا الإجراء ما مجموعه 4.300.000 أسرة.

- أخيرا، سادسا وضع قرض بدون فائدة رهن إشارة المقاولين الذاتيين المتضررين من أزمة "كوفيد-19" يمكن أن يصل إلى 15.000 درهم ويمكن تسديد هذا القرض، الذي انطلق على كل حال تفعيله منذ الأسبوع ما قبل الماضي، على مدى ثلاث سنوات مع فترة السماح مدتها سنة واحدة.

وحماية لحقوق الأجراء والمستخدمين، حرصت الحكومة من خلال القانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، حرصت على التأكيد على استمرار العلاقة التعاقدية مع المشغلين من خلال اعتبار الفترة ما بين 15 مارس و30 يونيو 2020 في حكم فترة توقف مؤقت عن العمل وفق المعنى الوارد بالمادة 32 من مدونة الشغل، مع احتساب فترة التوقف كمدد تأمين من أجل تخويل الأجراء الحقوق المنصوص عليها في النصوص الجاري بها العمل، وتحويل هذه المدد إلى أيام باعتبار الشهر 26 يوما.

بالنسبة للمقاولات:

فقد اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات التحفيزية والتي تهدف إلى مواكبة المقاولات المغربية من أجل تخطي آثار هذه الجائحة ودعمها من أجل الحفاظ على مستوى نشاطها وعلى مناصب الشغل لديها، من بينها:

- ✓ تعليق أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال فترة الأزمة والتي ستستمر إلى نهاية يونيو 2020؛
- ✓ تأجيل سداد القروض البنكية وتمكينها من قروض بنكية إضافية في إطار "ضمان أوكسجين" أو تمتيعها بتسهيلات بخصوص التصريحات الضريبية والتدبير المحاسباتي وغيرها من الإجراءات التي أصبحت معروفة اليوم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد اتخذت وزارة الشغل والإدماج المهني عدة إجراءات لمواكبة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الخاضعة لتفتيش الشغل، بما فيها المؤسسات التي تأثرت بهذه الأزمة أو تلك التي من المحتمل تأثرها بتداعيات جائحة كورونا، حيث تم تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية من قبل مفتشي الشغل للوقوف على مدى احترام المشغلين والأجراء للتدابير الاحترازية للوقاية من تفشي هذا الوباء، ومواكبتهم لتفعيلها، مع اقتراح حلول تساعد على التخفيف من حدة الأزمة.

وقد انصبت جهود مفتشي الشغل على ضمان استمرار النشاط المقاولاتي والحفاظ على مناصب الشغل، مع مراعاة الشروط الاحترازية، من خلال تشجيع المشغلين على تمتيع الأجراء بعطل إدارية قبل أوانها أحيانا، أو منحهم رخصا استثنائية، وتشجيع العمل عن بعد أو بالتناوب، للتخفيف من حدة الاكتظاظ بمقرات العمل، والسهر على احترام جميع شروط الصحة والسلامة داخل فضاءات العمل.

[1] Assurance Maladie Obligatoire

وقد شملت الزيارات المنجزة لهذه الغاية منذ بداية الحجر الصحي إلى غاية 30 أبريل 2020، ما مجموعه 7661 مؤسسة، وفي هذا الصدد ومن أجل مساعدة الأجراء والمشغلين على الإحاطة بحقوقهم والتزاماتهم خلال هذه المرحلة، أعدت الوزارة عدة دلائل تتضمن إجابات عن الأسئلة المحتملة لتدبير ظروف العمل في ظل الوضع الاستثنائي المتعلق بخطر تفشي فيروس كورونا المستجد، إضافة إلى دلائل أخرى تخص التدابير الاحترازية الواجب احترامها، سواء بشكل عام، أو تلك الخاصة ببعض المهن والوظائف داخل المقاولات.

وقصد مراقبة أماكن العمل والوقوف بحزم على مدى احترام الإجراءات الاحترازية وشروط الصحة والسلامة مع رفع تقارير يومية عن ذلك، تم إحداث لجنة يقظة على المستوى المركزي، وذلك بجعلها في حالة انعقاد مستمر، مع تعبئة شاملة لمختلف مصالح الوزارة، وتشكيل لجن يقظة جهوية وإقليمية بالتنسيق مع السلطات المحلية والمصالح الخارجية للقطاعات المعنية.

وفي نفس الإطار، وتنافيا لظهور حالات إصابات داخل الوحدات الإنتاجية والخدماتية التي استمرت في نشاطها، وضعت كل من وزارة الشغل والإدماج المهني ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والأخضر، مسطرة مشتركة لتتبع والتحقق من مدى احترام هذه المقاولات للتدابير الاحترازية التي أقرتها السلطات العمومية لمواجهة فيروس كورونا.

وتبعا لذلك، تم تنظيم زيارات مشتركة بين مصالح الوزارتين على مستوى المصالح اللاممركزة، وفق جدولة زمنية متفق عليها بين الطرفين، كما تم إرفاق هذه المسطرة بملحق يتضمن التدابير الاحترازية الواجب التحقق من احترامها من لدن المقاولات.

ومنذ 15 أبريل، تم إحداث لجن إقليمية بتنسيق مع مصالح وزارة الداخلية على مستوى العمالات والأقاليم، وتضم فضلا عن ممثلي وزارة الداخلية، ممثلين عن كل من وزارة الصحة ووزارة الشغل والإدماج المهني ووزارة الصناعة والتجارة والإقتصاد الرقمي والأخضر، وممثلين عن المصالح الأمنية، لمراقبة مدى احترام المقاولات التي لازالت تشتغل أو تلك التي استأنفت نشاطها، للإجراءات الاحترازية والوقائية المتخذة للتصدي لهذا الوباء.

وقد اعتمدت هذه اللجن في عملها على أهم التدابير المتضمنة في المسطرة المعدة بين الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة المذكورة أعلاه، وقد بلغ عدد المؤسسات التي نظمت لها زيارات ميدانية من طرف اللجن المشتركة وكذا من طرف أعوان تفتيش الشغل، ما مجموعه 10.759 منذ بداية الأزمة إلى نهاية الأسبوع الأخير.

كما أسفرت هذه العملية عن إصدار قرارات بإغلاق 21 مقاولة أيضا، الإحصائيات المتعلقة بالتاريخ الممتد إلى نهاية الأسبوع الأخيروالتي تشغل ما مجموعه 17.283 مستخدما بكل من مدن طنجة والعرائش وسلا والرباط والدار البيضاء وغيرها، على كل حال، بسبب عدم احترامها للتدابير الاحترازية وظروف العمل الآمنة لمستخدميها.

كما تم إحداث منصة هاتفية جديدة من طرف وزارة الشغل والإدماج المهني "Allo 2233"، خاصة بالتواصل وتقديم النصائح والتوجيهات والإرشادات، سواء لفائدة الأجراء أو أرباب العمل، فيما يتعلق بالصحة والسلامة، وذلك بوضع رهن إشارتهم أطر الوزارة من مفتشين وأطباء شغل، وذلك بتنسيق مع "المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية"، وتم إطلاقه بحمد الله رسميا صبيحة هذا اليوم.

وبمناسبة اليوم العالمي للصحة والسلامة الذي يصادف 28 أبريل من كل سنة والتي اختارت له منظمة العمل الدولية شعار: "أوقفوا الجائحة: السلامة والصحة في مكان العمل يمكن أن تنقذ الأرواح"، تم تنظيم ندوة علمية، دولية، توجيهية، عبر تقنية التواصل عن بعد، موضوعها: "تدابير الصحة والسلامة في أماكن العمل لمواجهة جائحة كوفيد-19"، من تأطير خبراء دوليين ووطنيين من مستوى عالي ومشاركة عديد من المقاولات والمنظمات الممثلة للأجراء.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أما بخصوص التشغيل، فقد قامت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بشكل استباقي باتخاذ عدة تدابير وإجراءات احترازية من أجل المساهمة في التعبئة الشاملة الرامية إلى تطويق انتشار هذا الوباء والحفاظ على سلامة الموظفين والمرتفقين.

وفي هذا الصدد، قامت الوكالة باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان استمرارية الخدمات بما يتماشى والإكراهات التي تفرضها ظروف هذه الجائحة، وذلك عبر تطوير عدد من الخدمات الرقمية التي ووضعت كبديل عن الخدمات التي يتعلق إسداؤها بحضور المرتفقين.

كما تم اتخاذ قرار معالجة ملفات عقود الإدماج عن بعد مع فتح إمكانية إرسال المستندات من قبل أرباب العمل عبر البريد الإلكتروني إلى الوكالة الإقليمية، وإرجاء استلام الملفات الورقية إلى تاريخ لاحق، بالإضافة إلى نشر الرابط الإلكتروني، ووضع دلائل رهن إشارة المرتفقين الراغبين في الاستفادة، حيث يقدم الموقع الرسمي للوكالة عدد من المعلومات والمعطيات التي يحتاجها الباحثون عن الشغل وحاملي المشاريع، ويساعدهم على الانخراط في الخدمات التي أصبحت تسديها الوكالة عن بعد.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في نهاية كلمتي هاته، أن أغتنم الفرصة مرة أخرى لأتوجه بالشكر والتقدير لكل أعوان تفتيش الشغل، من مفتشين وأطباء ومهندسين، وكذا مسؤولي ومستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكذا مسؤولي ومستخدمي وكلاء المؤسسات العمومية الأخرى التابعة تحت وصاية الوزارة، على ما يبذلونه من جهد إستثنائي في هذه المرحلة الاستثنائية التي تعيشها بلادنا، إلى جانب باقي الجهود

الوطنية الهادفة لكسب رهان تخطي هذه الأزمة بنجاح، تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد وزير ديال الشغل والإدماج المهني، أعطي الكلمة في البداية لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير، تنشكروك على المعلومات اللي قدمتها ولكن ولاو المغاربة عارفين التدابير والإجراءات اللي تدارت لمواكبة الفاعل الاقتصادي بعد التعليمات الملكية.

فاللي بغيت نقول لك، السيد الوزير، أنتم كعضو اللجنة الاقتصادية بغيناكم تحتضنو المقاولة المغربية، فهناك مقاولات الآن اللي رؤية ديالها ما بقاتش تتشوف المصير ديالها من بعد رفع الحجر الصحي، أو لا مازال غيستمر الحجر الصحي، فهما كيقاومو الآن كمقاولين وطنيين وهازين واحد المجموعة من الالتزامات في غياب بطبيعة الحال الأبناك.

اللي خص، السيد الوزير كعضو اللجنة الاقتصادية يتفتح واحد الحوار جاد مع الأبناك المغربية وتديرو لقاءات مفتوحة اللي يطلع عليها الشعب المغربي والفاعل الاقتصادي، كيفما تنديرو احنا اللجن الآن في البرلمان، تيكون واحد الجلسة مفتوحة تنتابعو النقاش وكلشي، لأن الآن أي مقاول سولتيه في المغرب المشكل ديالو هو مع البنك، تحمل مجموعة من المصاريف، هاز مجموعة من اليد العاملة ومازال محافظ عليها ما بغاش يوقف المقاولة ديالو نظرا لأنه خصو يحافظ على ذوك الأسر ويبقاو تحت الإشراف ديال المقاولة ديالو، ولكن خص التحفيز، وانتوما ترافعو السيد الوزير تحتضنو هاذ المقاولة وفي نفس الوقت تحفظو اليد العاملة تستمر بشكل رسمي.

السيد الوزير،

هناك قطاعات متعددة، أنا راه غير ملي عرفت أرقام أنه المهنيين كاين 2.400.000 مهني معطل الآن، من نجار، من صباغ، من ميكانيك، من مجموعة من الفاعلين في المجتمع الآن متوقفين ما عندهمش بطاقة (RAMED[2])، ما عندهمش بطاقة (CNSS[3])، ما العمل؟

إذن، هنا تفتحو هاذ اللجن الجهوية اللي هضرتو عليها، السيد الوزير، أنها تنسق مع السلطات المحلية والغرف على مستوى الجهات يكونو الإحصاء على الأقل تعتمدو على ذوك البطائق باش يستافدو.

اليوم، للأسف كان عندنا اجتماع مع السيدة الوزيرة، تأجل باش نقلو المعاناة ونلتمسو منها أنها تجي الأسبوع المقبل باش ناقشو.

كذلك، هناك شكايات مجموعة من الشركات، الشركات العاملة في المجال السياحي، في مجموعة من الأمور، علاش ما نفكروش في خلق ميثاق اجتماعي موحد تشارك فيه الأبناك، النقابات، الفاعل الاقتصادي، والأحزاب السياسية؟ باش نتعاملو بذكاء مع هاذ المحنة، لأن الكل الآن متخوف، حتى ذاك العامل اللي راه جالس في دارو ما عارفش المصير ديالو من بعد، واش غادي يرجع يخدم ولا مايخدمش، كاين أسر متعددة، كاين جوج، ثلاثة.. بكل صراحة خاص واحد التفكير بذكاء، ما العمل من بعد هاذ المحنة؟

إن شاء الله نتمناو هاذ الوباء يهزو علينا الله سبحانه عزوجل باش نرجعو الروح للمقاولة المغربية ونرجعو الروح لليد العاملة ديالنا والاقتصاد ديالنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على إجابتكم، وسوف أتحدث من مقدمتكم حيث أشرتم على أنكم اعتمدتم منهجية، أعتقد أنها خاصة للتعامل مع هذه الجلسة، وقد استندت إلى معطيات ودراسات وأرقام.

لذلك، أريد أن أؤكد، السيد الوزير المحترم، على أننا في هذه المرحلة بالضبط، وأمام هذه الجائحة وأمام هذا الوضع النفسي والاجتماعي، نحن بحاجة أكثر إلى تشخيص واقعي وتدقيق ودراسة قريبة جدا وواقعية وشفافة لتصل إلى الجميع، لأنه الجميع تيشتغل بهاذ الطريقة هاذي، منهجية موحدة، اللي ما تيعرفش شي حاجة ما تيمكنش يخطط لها.

إذن احنا كمواطنين محتاجين باش نكونو مطمئنين وباش نكونو آمنين وباش ما يوقعش الارتباك في الذهن ديالنا وفي الحياة ديالنا، لابد أنه يكون تواصل ديالنا في جميع القطاعات واضحا وبأرقام، وهذا هو الكفاءة اللي احنا تنتسناوها من الحكومة باش توصل هاذ المعطيات للمواطنين باش ما تكونش الضبابية وما يكونش الارتباك.

[2] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

[3] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

لذلك، وفي إطار هاذ المنهجية وتدعيما لها، احنا كبرلمانيين، وفي الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، كنعتبرو هاذ المرحلة هاذي ونقاشنا البرلماني غادي يجي من أجل الدعم أساسا والتنوير، وكذلك الإضافات كقوة إقتراحية ولما لا، نسجل كذلك بعض الثغرات كانت من أجل تصحيحها.

أتحدث مثلا عن القضية ديال العمال الفلاحين، هل هاذو ماشي عمال؟ أشنو مصيرهم؟ فين صنفتهم؟ أشنو غادي يديرو؟ ها وحدين، نتكلمو مثلا على قضية (la CNSS) هاذ التصريحات اللي تتدار، المرة الأخيرة راه ما خرجش القانون والمرسوم حتى آخر لحظة، البوابة كانت مقفولة، الآجال اللي تعطى ضيق، 29 حتى 3، ضيق، ثانيا دابا الآن أشنو هما يعني الآجال ديال التصريحات للشهور اللي جايا؟ متى غادي يصرحو الناس؟ واش التصريح مفتوح لكل شهر؟ خصوصا أنه بعض المرات باش يدار (le bilan) راه تيتسنى ذاك المسؤول حتى (la fin du mois)، حتى آخر الشهر باش يبان له التصور عاد يوضع ذاك الشي باش يكون صادق وآمن باش يدير الواجب ديالو الوطني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

استمعنا بإمعان للأجوبة ديالك، وبالمناسبة نشد بحرارة على المجهودات التي تبذلونها ونثمنها، ونثمن كذلك الذين يشتغلون معكم على مستوى وزارة الشغل، وكذلك ما تقومون به من مجهودات جبارة.

ولكن في نفس الوقت، السيد الوزير، لابد ما نوضعو الأصبع على بعض الهفوات اللي كاينة وبعض الإشكالات اللي كاينة، واللي تنتمناو على أنكم تصداو لها وتعاملو معها بما يتطلبه الأمر.

عندنا مجموعة ديال الملاحظات حول بعض المؤسسات الإنتاجية، بعض المقاولات اللي استغلت الظرف ديال الطوارئ للاعتداء على الحقوق ديال الأجراء والاعتداء على الحقوق ديال النقابيين، حقيقة نقولو عندنا بعض المقاولات الشريفة المواطنة، ولكن كاين بعض، اللي خصنا لابد أننا نرصدو هاذ الممارسات هاذي اللي هي غير مقبولة.

أولا، الطرد بسبب الإنتماء النقابي، وغادي نعطي الأسماء ديال الشركة، هنا، للأسف، ما يمكنش نعطي الإسم ديال الشركة هنا أمام المواطنين، ولكن مسجلها وغادي نعطيهم ليك، السيد الوزير، في طنجة هاذ الشي، وكاين عندنا فرض العطلة المرضية، نموذج ديال البريد، كتلقى مسؤول نقابي تتفرض عليه عطلة مرضية بقرار للانتقام منه.

ثانيا، فرض العطل على الأجراء بدون أجرة، شركة (X) في الدار البيضاء؛

ثالثا، التملص من أداء أجرة النصف الأول من مارس رغم اشتغالهم بالنسبة للشركات التي توقفت بعد 15 مارس، نماذج كاينة في طنجة؛

رابعا، التملص من أداء الأجور رغم عدم تأثر نشاط الشركة، بل بعض الشركات اللي ازداد النشاط ديالها خلال هاذ الجائحة، شركة (X) اللي كاينة في النواصر؛

خامسا، المنخرطون في (CNSS) السيد الوزير، حوالي 3.5 مليون اللي مصرح بهم خلال فبراير 2.5 مليون، إذن آشنو المصير ديال الآخرين اللي ما تصرحش بهم في شهر فبراير؟

سادسا، مقاولات بالقطاع المهيكل لم تصرح بعمالها، الشركة مثلا اللي وقع فيها مشكل في الدار البيضاء راه وجدنا بأن ما مصرحاش بالعمال ديالها؛

سابعا، أجراء في وضعية نزاع مع المشغل لأكثر من أربعة أشهر لم يصرح بهم في فبراير، وصل الملف للعرض على اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة ولم تعقد بسبب حالة الطوارئ، إذن هاذو ما استفادو لا كأجراء من التعويضات لا ديال صندوق الضمان الاجتماعي، لا ديال (RAMED) ولا ديال القطاع غير المهيكل؛

ثامنا، عدم تفهم الأبناك لوضعية بعض الأجراء في المؤسسات العمومية، كالسككيين مثلا لأن عندهم بعض التعويضات داخلة في الحسابات ديالهم، هاذ التعويضات لما تحرمو منها، مللي مشاو للأبناك ما لقاوش تجاوب مع الأبناك.

تنطالبكم، السيد الوزير، بالمزيد من مراقبة الإجراءات اللي كتحافظ على الحقوق ديال الأجراء المغاربة، واعتبار الإصابة بالمرض أثناء العمل حادثة شغل، كما تنطالبو بإيجاد حلول لقطاع النقل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السي البقالي.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم، أولا على هاذ المعطيات الهامة وعلى هاذ الجواب القيم،

وفي إطار التفاعل معه واستحضارا لواقع جائحة كورونا على قطاع التشغيل والمهنيين، نود في الفريق الحركي أن نسجل بعض الملاحظات وبعض المقترحات وهي كالتالي:

أولا، نثمن الإجراءات المتخذة من طرف "لجنة اليقظة الاقتصادية"، التي تهم تعويض الأجراء العاملين في القطاع الخاص المهيكل، المتوقفين مؤقتا عن العمل، المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمقدر عددهم ب 800.000 أجير، وكذلك صرف تعويض الأسر المستفيدة من خدمة (RAMED) وللعاملين في القطاع غير المهيكل، مما يعكس روح التضامن الوطني الذي أبان عنه المغرب، ملكا وحكومة وشعبا، في هذه الأزمة الوبائية؛

ثانيا، نتطلع إلى رؤية حكومية بتدابير آنية ومقبلة، محددة وواضحة، لضمان استعادة المقاولات المتضررة من جائحة كورونا لعافيتها ومناعتها وتنافسيتها، وللحفاظ على مناصب الشغل، علما أن عدد المقاولات المتضررة من الجائحة يفوق 132.000 مقاولة، مما ينذر بأزمة اجتماعية وشيكة، ما لم تتدخل الحكومة لدعم هذه المقاولات وتوجيهها وتمويلها، ثم دفع المستحقات دياولها؛

ثالثا، نجدد التأكيد على ضرورة انخراط الأبناك بكل مسؤولية في المجهودات الحكومية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، وهي مناسبة لنسجل تذمرنا من مسألة إعادة جدولة قروض المقاولات وقروض الاستهلاك والسكن لثلاثة أشهر قابلة للتمديد مرة واحدة لفائدة المتوقفين عن العمل بسبب الجائحة، لكن تحت الطلب ومقابل رفع نسب الفائدة وأداء الرسوم، في حين أن المطلوب والمفروض هو مجانية التأخير وتلقائيته؛

رابعا، نسجل مرة أخرى، السيد الوزير، بأسف شديد، تأخر الحكومة في إخراج المراسيم التطبيقية لقانون تعميم التغطية الصحية والاجتماعية للمهن الحرة والمستقلين غير الأجراء، وهو ما نتطلع إلى تداركه في أقرب وقت ممكن.

شكرا السيد الوزير المحترم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

<u>المستشار السيد لحسن أدعي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بداية، لابد أن ننوه بالشغيلة المغربية العاملة بالقطاعين العام والخاص على التضحيات الجسام التي يقومون بها في هذه المرحلة العصيبة التي تمر بها بلادنا، على غرار باقي دول العالم، التي رضخت وخضعت وانصاعت لهذه الجائحة العالمية، هذه الشغيلة الصبورة، الصامدة، تفاعلت بشكل إيجابي مع كل مبادرات جلالة الملك، وساهمت بشكل طوعي وتلقائي في دعم الصندوق الخاص لمكافحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

لذا، يجب عليكم السيد الوزير، ونحن نعيش ذكرى فاتح ماي، عيد الشغل الأممي والذي مر هذه السنة بشكل افتراضي، مواصلة الإصلاحات للنهوض بأوضاع هذه الشغيلة التي تناضل من مختلف المواقع لتحصين المجتمع وحمايته وصون كرامته وتوفير كل المواد الاستهلاكية الأساسية والضرورية، خاصة في هذه الظروف الصعبة، فتحية تقدير وامتنان للساهرين على أمننا الداخلي والخارجي، أمننا الصحي وأمننا الغذائي وأمننا المالي، يشتغلون ليل نهار من أجل تصريف كل الإجراءات والتدابير التي تتخذها لجنة اليقظة الاقتصادية والاجتماعية، كي يعيش المواطن في أمن وأمان.

لا داعي للتذكير هنا بأهمية الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها لفائدة الأجراء والأسر العاملة في القطاع غير المهيكل وفي ظرف قياسي، والتي تضررت جراء التدابير الاحترازية المتخذة بعد تطبيق حالة الطوارئ الصحية، منوهين بقرار منح تعويض 2000 درهم لكل الأجراء المصرح بهم من طرف المقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتي أقرت بأنها تواجه صعوبات من 15 مارس إلى غاية 30 يونيو.

قرار شجاع وسليم، حيث ساهمنا إلى جانبكم في إخراج القانون المنظم لهذه العملية في ظرف قياسي، إذ حافظنا لهؤلاء الأجراء على كافة حقوقهم بما فيها ديمومة عقد الشغل وحق الولوج إلى كافة الخدمات الصحية والاستفادة من التعويضات العائلية، وفي ذلك حماية لمناصب الشغل ودعم المقاولات الموقفة عن العمل.

السيد الوزير المحترم،

المناسبة شرط، كذلك يدعوكم فيها فريق التجمع الوطني للأحرار بضرورة وضع حد للفوضى التي تعيشها مصحات (la CNSS) والمزاجية التي تدبر بها، فمن غير المنطق في مغرب القرن 21 أن نجد أطرا شبه طبية يشتغلون لدى هذه المصحات بنظام السخرة.

لذا، وجب عليكم الإسراع بتسوية أوضاع شغيلة هذه المؤسسات أو تفويتها للقطاع الخاص من أجل تطوير أدائها، فأزمة كورونا كشفت المستور في طريقة تدبير هذه المؤسسات التي تتوفر على رصيد تاريخي محترم.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أكيد أن بلادنا دارت مجهودات مهمة جدا في هذه المرحلة للتخفيف من معاناة، سواء المقاولة أو الأجراء أو في القطاع غير المهيكل، أو الفئات الهشة في المجتمع، وأكيد أن بلادنا اشتغلت وحاولت أن تشتغل قدر الإمكان في الإطار الدستوري واحترام مقومات الدستور واحترام مقومات القوانين.

لكن، فيما يتعلق بالجهات المتضررة، أعني المقاولة والأجراء اللي مصيرهم مشترك اليوم، المقاربة التشاركية، للأسف الشديد، لم تؤخذ بعين الاعتبار، الصوت النقابي مغيب في كل المؤسسات المحدثة لمواجهة وباء كورونا، سواء على لجنة اليقظة الوطنية أو الجهات أو على مستوى الأقاليم والنقابات، الصوت النقابي معني بالدرجة الأولى، ولسنا ندري لماذا تغييب هذا الصوت النقابي؟

المسألة الثانية، ما يتعلق بالمقاولات، هناك مقاولات مواطنة أكيد، يعني نرفع لها القبعة، ولكن هناك مقاولات، للأسف الشديد، استغلت الظرفية للتحايل المخزي، للتحايل المخزي، واعتقد أن الطاقة ديال وزارة الشغل في التفتيش، للأسف الشديد، الإطار البشري لا يكفي للوقوف على كل الاختلالات اللي يمكن تكون في هذا المجال.

المسألة الثالثة، الأبناك، الأجير اليوم والموظف أو غيره في وضع صعب، ولما قررت لجنة اليقظة تأجيل أقساط قروض السكن والاستهلاك، للأسف الشديد، الأبناك.. قررت الدولة ديال لجنة اليقظة، يعني الدولة المغربية بضمانات الدولة المغربية، الأبناك اليوم، للأسف الشديد، أو البنوك، للأسف الشديد، تدفع الناس للتوقيع على وثائق ترهن مستقبلهم بشكل آخر وبشكل سيء، بخلفية سيئة، قرض 15.000 درهم اللي قررته الدولة يعني ضعيف جدا، لا يمكن أن ينقذ مقاولة صغيرة.

كذلك "أوكسجين"، "أوكسجين" فيه أيضا شيء غير معروف بالنسبة.. لأنه كاين العلاقة ما بين الأبناك والمقاولات، العلاقة بين الأبناك والأفراد فيها شي حاجة ماشي هي هاذيك.

لذلك، السيد الوزير، أعتقد اليوم أننا بحاجة إلى مدخل أساسي، فهاذ الوضعية، وهو الحوار الاجتماعي والمفاوضة الاجتماعية بين كل المكونات، سواء بين المقاولة والأجراء أو بين الأطراف الثلاثة لتدبير المرحلة، لأن احنا بحاجة اليوم، خاصة للمستقبل، إجراءات رفع الحجر وكذلك ما بعد رفع الحجر، ندبر المرحلة، لأن ستكون مرحلة صعبة، وبالتالي نحتاج إلى تعاقد اجتماعي جديد حقيقي بين الحكومة والنقابات وأرباب العمل و(CGEM[4]) لندبر المرحلة المقبلة.

المرحلة المقبلة ستكون صعبة وستكون قاسية على مجموعة.. على الأجراء وعلى المقاولات، ولكن اللي مهم أن نعزز في هذه المرحلة الديمقراطية التشاركية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

انتهى الوقت ديالكم السيد الرئيس.

نمر إلى كلمة فريق الإتحاد المغربي للشغل.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

خلدت الطبقة العاملة ذكرى فاتح ماي من وراء الحجر الصحي الذي دخلت فيه بلدنا منذ حوالي شهرونصف، وما رافقها من إجراءات وقائية وتدابير احترازية، وبهذه المناسبة نحيي عاليا الطبقة العاملة على ما أبانت عنه من جاهزية واستعداد دائم للتضحية، خدمة للوطن والمواطنين، بالتصدي في كل الواجهات لتداعيات جائحة "كوفيد-19"، إلا أنه وفي مقابل الزخم التضامني والتضحيات الجسام التي أبانت عنها مختلف فئات الشعب المغربي ومنها الطبقة العاملة، أبان بعض أرباب العمل عن جشعهم بتغليب مصالحهم الشخصية على حساب الوطن والمواطنين في خرق سافر للقانون، من قبيل:

- تسريح العمال وتعويض الموقوفين وبالمياومين وإعادة تشغيلهم إما بشكل مباشر أو عن بعد، دون تعويض، بدعوى أن الدولة هي التي تؤدي أجورهم؛

- الاستفادة من دعم صندوق كورونا خارج شروط الاستحقاق، مما حرم آخرين أكثر استحقاقا من الاستفادة؛

- الاستهتار بصحة وسلامة العمال والعاملات وعدم تطبيق الإجراءات الوقائية والاحترازية، مما نتج عنه ظهور بؤر وبائية داخل العديد من المصانع والمساحات التجارية.

ويدخل في خانة هذه الأساليب المحبطة للعزيمة وروح الإجماع الوطني ما أقدمت عليه إدارة "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، ففي الوقت الذي أثنى فيه الرأي العام الوطني على المجهودات الكبيرة

[4] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc

التي يبذلها العاملون بالضمان الاجتماعي ومصحاته، التي استقبلت المصابين بالوباء، وبدل الالتفاتة إلى فئة الممرضين والممرضات المتعاقدين وتمكينهم من حقهم الدستوري في توفير الحماية الاجتماعية، فإذا بإدارة الصندوق تقدم في خطوة خارج الزمن على إقالة مدير مصحة الزيراوي، لا لشيء سوى لاحتفال المصحة بتعافي عدد من المصابين بوباء كورونا، على غرار ما تقوم به المصحات والمؤسسات الاستشفائية الأخرى، وهو تصرف لم نجد له من تفسير سوى محاولة يائسة وبإيعاز وتدخل سافر من أطراف خارجية عن المؤسسة، لحجب المساهمة الفعالة لهذه المصحات، تصرف لن يثني جنود مصحات الضمان الاجتماعي في بذل المزيد من المجهودات بهمة كبيرة وكل تفان، ولا يثنيهم عن التنازل عن حقهم في التضامن مع زميلهم إلى حين التراجع عن قرار الإعفاء الجائر ونيل حقوقهم في الترسيم والحماية الاجتماعية.

السيد الوزير،

بدل الانكباب على مشروع قانون تكميم أفواه المغاربة، على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها بالإسراع بإطلاق خطة وطنية للخروج من الأزمة بإشراك الفرقاء الاجتماعيين، من خلال:

- الرفع التدريجي والسلس للحجر الصحي وإعادة كل الموقوفين إلى عملهم بصفة تدريجية، مع التقيد الصارم بالإجراءات الوقائية؛

- تكثيف عملية مراقبة الامتثال للتدابير الوقائية المعتمدة داخل المقاولات والمساحات التجارية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، انتهى الوقت

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

السيد الوزير،

تنشكروكم على التوضيحات اللي تفضلتم بها، لكن لابد من تنبيهكم إلى شريحة مهمة من المجتمع المغربي التي تعاني في صمت، ويتعلق الأمر بسكان البوادي، أي عمال القطاع الفلاحي، فهذه الفئة الأبواب كلها صدت في وجهها: الحجر الصحي، الجفاف، منع الأسواق التي تعتبر مصدر كسب لعدد كبير منهم.

ولهذا، السيد الوزير، تنطلبو منكم باش توليو عناية لهذه الفئة وأن تكون لها أولوية ومعاملة تتميز بالاستعجال والمرونة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في البداية، بمناسبة فاتح ماي لابد من أن نحيي عاليا الطبقة العاملة المغربية بكل أطيافها وأصنافها، والتي أجلت كل مطالبها وحقوقها وظروف اشتغالها بنوع من نكران الذات للقيام بواجبها الوطني.

السيد الوزير،

كاين اجماع اليوم وطني حول قداسة المواطن قبل الاقتصاد، وبالتالي الأجراء هم مواطنون، لذا يجب التعامل وبكل صرامة مع فرض الإجراءات الصحية والاحترازية داخل أماكن العمل ونقل المستخدمين، واتخاذ تدابير زجرية ضد المخالفين، ما نتسناوش حتى تولي بؤر ديال انتشار ديال الوباء داخل الوحدات الصناعية، عاد يمكن نسدو بعض المقاولات، عندنا نماذج ديال عدد كبير من المقاولات اليوم تقدس الربح، باقي ما عرفاتش على أنه اليوم لا رابح، الرابح الأول والأخير هو الوطن.

اليوم، كلشي خاصو يمشي في هذا الاتجاه، لهذا غير مسموح اليوم أنه بعض المقاولات، أولا نحيي عاليا بعض المقاولات المواطنة، والتي أبانت عن حس وطني باتخاذها عدد من المبادرات الإنسانية اتجاه الأجراء نتاعها.

احنا اللي تنطلبو، تنطلبو هو أنه ما يمكنش اليوم نغامرو بالمواطنين اللي هم الأجراء ونخليهم عرضة، يعني عدم الاهتمام ديال بعض المقاولين من فرض هذه الإجراءات الصحية، وعندنا نماذج في المعامل ديال السمك، عندنا واحد العدد ديال النماذج اللي ما كتفرض حتى شي حاجة.

مفتشي الشغل، بهذه المناسبة، نحيي عاليا مفتشي الشغل رغم قلتهم، وحتى هما في الصفوف الأمامية تيمشيو باش يراقبو، ولكن شحال قدكم تراقبو بالعدد البسيط اللي عندكم؟ اليوم من المفروض في الحكومة أنها تتعامل بشفافية أكثر، أولا، شكون المستفيدين من الصندوق ديال الدعم ديال المقاولات والأجراء؟ وتعلنو على الأسماء ديال الناس اللي استافدو.

اليوم، يجب مباشرة الحوار الاجتماعي، كاين تغييب الأجراء والنقابات في كل الأجهزة إلى كنتو تتعتبرو أنه الأجراء في صلب الرفع ديال الاقتصاد الوطني، اليوم خصكم تباشرو الحوار الاجتماعي لوضع إستراتيجية ما

بعد هذا الوباء، اليوم خص داخل المقاولات تفعيل دور طبيب الشغل وخصو يتحمل المسؤولية، إلى كانت شي مقاولة ما كتحترمش الضوابط الاحترازية، خص طبيب الشغل يتحمل المسؤولية، وخصكم تعرفو واش كاين طبيب الشغل اليوم في المقاولات ولا، لا؟

اليوم خصكم تفعلو الدور ديال "لجنة الصحة والسلامة" داخل المقاولات، ما كايناش نهائيا.

لذلك، السيد الوزير، اليوم نحن في حاجة إلى بناء دولة ذات اقتصاد اجتماعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت السيد الرئيس، من فضلك شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيبات.

تفضل السيد الوزير في حدود الوقت المتبقى.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أحييكم جميعا على تفاعلكم وعلى تعقيباتكم، سأبدأ ببعض الملاحظات الواردة والمتعلقة والتي جاءت فعلا والمنهجية التي اخترتها والتي جاءت حتى في مرحلة طرح الأسئلة.

غنبدا بالمرسوم ديال المادة 16، أنتم تدركون جيدا على الأقل بالنسبة للناس ديال (CGEM) وبالنسبة للناس ديال النقابات اللي هما شركاء ديالنا فهاذ الأمر هذا، تدركون جيدا المراحل التي وصل إليها هذا المرسوم والإعداد ديالو، وأحيي الفرق التي تشتغل معنا، سواء ديال (CGEM) أو ديال الهيئات النقابية، المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، على الدفاع ديالهم المستميت على المصالح ديال الجهات التي يمثلونها بروح وطنية عالية وبكفاءة كبيرة.

ولكن، يبدو أنه ما كاينش تواصل بين هاذوك الفرق وهاذو اللي هنا عندي، على الأقل في بعض الحالات، لأن هذاك المرسوم كان وجد فالأول وفيه ملاحظات جوهرية، فيه ملاحظات متعلقة بأن المرسوم كيجي كيحدد لي الحالات ديال الاستثناء المتعلقة بالموسمية، الموسمية ليست حالة استثنائية يمكن أن ترد في المرسوم، الموسمية نص عليها المشرع في المادة 16 وكنخليو للقضاء تدبير ديال هذا الأمر حسب الظروف وحسب الأعراف ديال ممارسة العمل في كل منطقة.

المادة 16 تتحدث عن حالة استثنائية خارج الحالات الواردة في المادة 16، المشرع حدد بعض الحالات في المادة 16 وفتح الإمكانية ديال تحديد بعض الحالات الأخرى، مشينا فعلا بحثنا، درنا بحث كبير في التشريعات الدولية، وهذا الإخوان مشكورين عليه، والإخوان والفرق المشتغلة ديال العمل سواء ديال الوزارة أو لا ديال الهيئات.. الشركاء ديالنا، مشكورين على هذاك العمل اللي كيديرو، عمل جدي وبتوجيه شخصي مني على الأقل فهذاك المرسوم، لأن الأمر لا يتعلق بالتفصيل في الموسمية، وأنتم عارفين هاذ الشي، وهاذ الشي اللي أثر على المرسوم ما خرجش فالوقت، واليوم الحمد لله المرسوم أصبح نهائيا وانتهى وتم التوافق عليه وهو في المسطرة ديال المصادقة، وأنتم تعرفون هذا جيدا للأسف الشديد.

قانون الإضراب نفس الشيء، القانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب هو قانون تنظيمي، وهو أيضا موضوع ديال الاتفاق 25 أبريل 2019، وتم التوافق فهذاك الاتفاق على أن تفتح المشاورات مع الهيئات النقابية بصدده قبل إطلاق النقاش ديالو فالبرلمان، وهو ما تم، اليوم نحن على مشارف استكمال المشاورات، سمعنا للإخوان فالمركزيات النقابية، سمعنا للإخوان ف (la CGEM)، دارو لينا الملاحظات ديالهم كتابية، اخذينا منها وفتحنا نقاش مع القطاعات الحكومية المعنية، لأن هاذ القانون ماشي ديال وزارة الشغل بوحدها، ديال قطاعات حكومية عريضة، فتحنا معها النقاش ووصلنا إلى بعض الصيغ التي يمكن أن تكون.

اليوم، غنرجعو للنقابات ونتحدث إليها قبل أن نطلق النقاش، إن شاء الله، كان ممكن أنه يكون، دبا بدا في مجلس النواب ولكن للأسف الشديد هذه الجائحة أجلت الموضوع، أيضا لأن بعض الأشياء وبعض المشاريع التي نشتغل عليها، أنا ما تنبغيش فالحقيقة باش يجيو المنظمات يطرحوها لأن كنطرحوها معاهم وكنشتغلو معاهم يوميا، وهما عارفين التفاصيل الدقيقة ديالها، وعارفين التفاصيل الدقيقة ديال هاذ المرسوم، وعارفين قانون الإضراب فين وصل، وعارفين التفاصيل الدقيقة ديال مدونة الشغل والعمل اللي بدينا فيه، بدينا ودرنا فعلا نقاش مع الشركاء ديالنا باش نديرو يوم دراسي بشراكة مع القضاء باش من خلاله غنطلقو التشاور المتعلق بمدونة الشغل، لأن الحضور ديال القضاء أساسي، احنا كنطبقوه فالشركات وفي المقاولات، قانون مدونة الشغل، ولكن عندما نختلف كنلتجؤو للقضاء، الرأي ديال القضاء أساسي ومهم والاجتهادات القضائية يجب أن تكون حاضرة، كنا غنطلقو النقاش حول مدونة الشغل من هذاك اليوم الدراسي، أيضا تأجل نتيجة هذه الأزمة وأنتم جميعا، على الأقل الإخوان ديال النقابات وديال (la CGEM)، عارفين هاذ الشي.

ما يتعلق بالتصريحات، السي حفظي هاذ التصريحات اللي كانت فاللجنة ذاك النهار وأنت ما كنتيش فاللجنة باش تعقب عليا وتدافع على المقاولات في حينه، ما غاديش نسحبو اليوم والناس راه وضحتو من بعد، كان من المفروض تكون حاضر فاللجنة وتعقب عليا تما ونتذاكرو

أنا وإياك تما ونساليو هذاك الشي تما إلى عندك فيه ملاحظات، ولكن الأمر يتعلق نهائيا بما قلته ووضحتو من بعد لا يمس بالمقاولة نهائيا، المقاولة الوطنية قدمت وتقدم تضحيات وتشتغل، جزء كبير من النسيج المقاولاتي والمقاولة الوطنية تشتغل بروح وطنية عالية وبتضحيات كبيرة، هاذ الشي ما ينكرو حتى شي واحد، هاذ الشي إلى نكرتو غيضحكو عليا الناس، هاذ الشي فالواقع ديالهم.

ولكن، فالمقابل هناك بعض الممارسات الأخرى يجب أن ننتبه إليها ويجب أن نحذر منها، في كل مرة لابد أن نشير إلى هذه الأشياء ونتحدث عنها، لما تحدثت عن المدراس الخاصة، وأنت عارف هاذ الشي، أنا ما هضرتش على المدارس الخاصة، أنا هضرت على شهر 3، وقلت يمكن تكون أخطاء متعلقة بالتصريحات، وهاذ الشي بالمناسبة ما وقعش غير للمدارس الخاصة، وقع لبعض المقاولات الأخرى، راه غتكونو تبعتو، درنا بلاغ فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تنقولو أن بعض المقاولات اللي صرحت عن طريق الخطأ، لأن يمكن كانو الناس ما فاهمينش، كاين اللي تيتوقع أن التصريحات المتعلقة بالفترة كلها غتكون فهاذيك المرحلة، ولكن كل واحد وهو، كان شوية ديال نوع من عدم الفهم الجيد فهاذيك المرحلة، وفتحنا الإمكانية ديال الناس اللي اخذاو.. اللي استافدو يرجعو.. إلى غير ذلك فتحناه، ولكن بالنسبة لبعض الحالات، لأن خلينا واحد المجموعة ديال الحالات ومشينا ثبتنا وتأكدنا منها، بعض الحالات على كل حال، اخذينا فيها قرارات مؤخرا، وبالتالي هاذ الشي ما كاين وما كاين ما يتسحب والأمور عادية والناس فاهمين، وبالمناسبة، اتصلت بالسيد رئيس "الاتحاد العام لمقاولات المغرب" وهو يشاطرني الرأي فهذاك الشي اللي قلت وما فيه حتى شي مشكل ولا يستهدف أي مقاولة ولا أي قطاع من القطاعات الإنتاجية أو الخدماتية فبلادنا.

بالنسبة للناس المستفيدين من الدعم الاجتماعي اللي تدار فهاذ المرحلة هاذي، ما تمشيوش للحالات الخاصة، جميع الحالات أو لا الوضعيات اللي ممكن يكونو فيها الأجراء المتوقفون عن عملهم خلال هذه المرحلة استافدو، لأن فبلادنا كاين جوج ديال الأنواع:

كاين الناس المنتمين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هاذي فئة، وكاينين ناس خارج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فئة أخرى، ما كاينش شي أجير آخر خارج هاذو، الناس ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عندهم مسطرة تدارت ليهم والناس خارج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أيضا جميع الآخرون غير المسجلين فشهر 2 فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمتضررون بسبب هذه الجائحة هم معنيون خارج هاذيك المسطرة ديال.. فرقنا وميزنا، تم التمييز بين الناس ديال داخل (RAMED) وخارج (RAMED)، لأن ف(RAMED) الوضع أكثر.. ماشي أكثر صعوبة بحال الفئة الأخرى، لأن عندنا واحد القاعدة ديال المعطيات متعلقة بالناس ديال (RAMED) يمكن أن يتم اللجوء إليها لضبط العملية والتعامل معها بيسر، على عكس الناس اللي برا (RAMED) اللي تتبني العملية كلها منذ بدايتها.

فقط هذا التمييز، أما اللي كاين هو أن جميع الحالات ديال الاشتغال ديال الأجراء التي يمكن تصورها فبلادنا هي مشمولة بهاذ الدعم، الناس المتضررين، بغض النظر عن الإنتماءات المهنية ديالهم، وجا المرسوم على كل حال وجا القانون 25.20، وجا المرسوم التطبيقي له وحدد هاذ الأمور بشكل واضح، على الأقل بالنسبة للناس ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، جا يحدد الشروط وكيعرف ما معنى "المقاولة في وضعية صعوبة" وتيحددها بشروط واضحة، تيقول ليك المقاولة في "وضعية صعوبة" يا إما المقاولة التي تم إيقاف نشاطها بقرار إداري، هاذي واضحة، يا إما المقاولة التي فقدت 50% من الرقم ديال المعاملات ديالها الشهري، شهر 4 مع شهر 4، 2019، نفس الشيء بالنسبة لشهر 5 وشهر 6، أو لا المقاولات التي فقدت رقم المعاملات ديالها بنسبة بين 25 و50%، هاذي حالة خاصة تدوز فاللجان، وبالمناسبة اللجان تشتغل منذ أكثر من 5 أيام للبت في الملفات المحالة عليها من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المتعلقة بشهر أبريل.

أما ما يتعلق بالمصحة ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالمناسبة لابد أننا نحييو عاليا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إدارة ومؤسسة، ونعاود نجدد التحية ليهم والتفاعل ديالهم أيضا فيما يتعلق بوضع واحد العدد ديال المصحات ديالهم رهن إشارة الجهات الصحية المعنية والمساهمة ديالهم بشكل كبير أيضا في محاربة جائحة كورونا على هاذ المستوى هذا، ولكن نقول ليكم أن الخدمات اللي تتقدمها المصحات ديال الضمان الاجتماعي في إطار محاربة جائحة كورونا هي نوعية جدا، وأنتم والناس ممكن تشوفو هاذ الشي من خلال الاتصالات ديالكم.

الملف ديال مصحات ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اليوم هو موضوع دراسة يتم التفكير ووضع سيناريوهات لحل الإشكالات المتعلقة بهذه المصحات في إجمالها، تدارت دراسة، اليوم كاينة لجنة تشتغل بين رئاسة الحكومة ووزارة الشغل ووزارة المالية والإدارة ديال الصندوق والفاعلين المعنيين، إن شاء الله غنحاولو أننا نوجدو.. و(l'ACAPS[5])، على كل حال واحد العدد ديال الفاعلين المعنيين غنحاولو أننا نوجدو صيغة.. الصيغة المثلى للتعامل مستقبلا مع هذه المصحات، إن شاء الله وحتى الأجراء المشتغلين في هذه المصحات غيكون حل واحد يمكن أن نجد من خلاله حلا لجميع الإشكالات المتعلقة بهذه المصحات على كل حال.

بالنسبة للعمال الفلاحيين كيف ما قلت، العمال الفلاحيين هم أيضا ينتمون إلى هاذيك الفئة، إلى كانو مصرحين فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مصرحين.. إلى كانو ما مصرحينش راهم في الفئات الأخرى، ولكن على كل حال أنا نقول ليكم أن كاين بعض القطاعات

[5] **A**utorité de **C**ontrôle des **A**ssurances et de la **P**révoyance **S**ociale

يجب أن

تشتغل، لأن اليوم المغاربة ضروري أن بعض القطاعات تشتغل باش المغاربة يجلسو فديورهم، القطاعات المتعلقة كلها بالصناعات الغذائية يجب أن تشتغل، ما غادينش نمشيو نعطيوهم فالصندوق.. غيوقع مشكل، لذا فالمرسوم دار واحد الإمكانية ديال أن القطاعات الوزارية المعنية غتحدد لوائح ديال الأنشطة الاقتصادية غير المعنية بالاستفادة من الصندوق، هاذي خص الأجراء ديالها يمشيو يخدمو.

صحيح، أنا متفق معكم، ضرورة احترام شروط السلامة والصحة داخل مرافق العمل، هاذيك اللجان اللي قلنا، هذاك الشي علاش انتقلنا لمرحلة أخرى، كنا فالأول كيديرو الزيارات مفتشي الشغل ثم بعد ذلك بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة، ثم اليوم لجنة موسعة فيها الداخلية والصحة، يعني لجنة موسعة تتمشي تتاخذ تما في عين المكان القرارات، واعطيتكم على كل حال بعض القرارات اللي تخاذت في هذا المجال.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، والشكر موصول للجميع على المساهمة الفعالة.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 280

التاريخ: الثلاثاء 11 رمضان 1441هـ (5 ماي 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث للرئيس.

التوقيت: إحدى وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة العشرين زوالا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروعي القانونين التاليين:

1. مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية؛

2. مشروع قانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدين الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروعي القانونين التاليين:

1. مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية؛

2. مشروع قانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية.

للإشارة، فإن هذين مشروعي القانونين محالان على المجلس من مجلس النواب.

نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون، السيد الوزير تفضل.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أقف أمامكم لتقديم مشروع القانون رقم 26.20 الذي يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.

ومما لا شك فيه أنكم تعلمون بأنه نتيجة للآثار السلبية التي خلقتها جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وعلى جل القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، يُتوقع أن تعرف وضعية الموجودات من العملة الصعبة تراجعا ملموسا، وذلك جراء تأثر مجموعة من القطاعات المنتجة للعملة الصعبة، وعلى الخصوص قطاع السياحة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والقطاعات المصدرة، بالإضافة إلى تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج.

ولتمكين بلادنا من توفير حاجياتها من العملة الصعبة، وخاصة عبر اللجوء إلى الأسواق الدولية، أصدرت الحكومة، بعد أن وافقت لجنتي المالية بمجلسكم الموقر وبمجلس النواب بتاريخ 7 أبريل 2020، المرسوم بقانون المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، والذي تم نشره بالجريدة الرسمية في اليوم الموالي، أي 8 أبريل 2020، وذلك طبقا لأحكام "الفصل 81" من الدستور الذي ينص في فقرته الأولى على أنه: "يمكن للحكومة أن تصدر، خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، وباتفاق مع اللجان الي يعنيها الأمر في كلا المجلسين، مراسيم قوانين، يجب عرضها بقصد المصادقة عليها من طرف البرلمان، خلال دورته العادية الموالية".

ويهدف هذا المشروع إلى استكمال المسطرة المنصوص عليها في "الفصل 81" من الدستور، وذلك بعرض المرسوم بقانون السالف ذكره، على مجلسكم الموقر، للمصادقة عليه خلال دورته العادية الحالية.

وأود التأكيد بأن الأمر يتعلق بإجراء استثنائي تمليه الظرفية غير المسبوقة التي تعيشها بلادنا، كسائر الدول، جراء هذه الجائحة، والهدف منه هو الترخيص لتعبئة موارد إضافية خارجية، من جهة لأجل توفير مستوى كافي من العملة الصعبة يمكن اقتصادنا على الحفاظ على قدرته على تلبية احتياجات بلادنا من موارد مستوردة أساسية وغذائية وطاقية، إضافة إلى تغطية التزاماته الخارجية وأداء خدمة الدين، ومن جهة أخرى إلى المساهمة في تمويل عجز الميزانية، وإلى جانب التمويل الداخلي.

كما أن من شأن هذه التمويلات الخارجية أن تمكن من ضخ سيولة إضافية بالنظام البنكي، الشيء الذي سيعزز من قدرته على تمويل الاقتصاد الوطني.

وينبغي هنا الاعتزاز بالثقة والدعم المعبر عنهما من طرف شركائنا الماليين الدوليين، سواء الثنائيين أو متعددي الأطراف، لدعم التدابير المتخذة من طرف بلادنا للحد من آثار هذه الأزمة على كل المستويات، مما سيتيح لنا الحصول على التمويل الخارجي بشروط ميسرة.

ولابد هنا من توضيح مسألة هامة وهي أن تحديد المبالغ التي ستتم تعبئتها عبر اللجوء إلى القروض الخارجية، يرتبط بالتقييم الدقيق لمدى تأثير هذه الجائحة على الاقتصاد الوطني وعلى احتياطي بلادنا من العملة الصعبة، وبطبيعة الحال، هذا له ارتباط بالمدة الزمنية التي ستستغرقها هذه الجائحة، وبطريقة الخروج من الحجر الصحي، ومدى سرعة تعافي الاقتصاديين العالمي والوطني، بعد اندثارها.

ونحن اليوم نشتغل على عدة سيناريوهات، حيث قمنا بداية بسحب التمويلات التي تتميز بإجراءات سحب سريعة من أجل توفير مبالغ مهمة من العملة الصعبة.

هذا، وتم فعلا بخصوص خط الائتمان والسيولة.. خط الائتمان والسيولة المعروف بـ (LPL[1]) مع صندوق النقد الدولي، حوالي 30 مليار درهم، والذي يمكن اعتباره وديعة في بنك المغرب لن ترفع من دين خزينة المملكة، والخط الوقائي ضد المخاطر الكارثية مع البنك الدولي ب270 مليون دولار، وتعكس هذه التمويلات مدى ثقة المؤسسة المالية الدولية في صلابة الاقتصاد الوطني.

ويندرج سحب هاتين الأداتين ضمن السياسة الإستباقية والإحترازية التي نتبعها لإدارة مخاطر الاقتصاد الكلي، سواء في مجال تعزيز العملة الصعبة، أو في مجال دعم الجهود المبذولة للتعامل مع الآثار المالية السلبية للكوارث، بما فيها مخاطر انتشار الأوبئة.

وفي المقابل، لابد من التأكيد على أن إلغاء سقف الإقتراض الخارجي، لا يعني الإفراط في تعبئة القروض الخارجية وذلك لسببين:

الأول: هو أن الموارد الخارجية المتاحة ليست متوفرة بصفة متناهية، خاصة في الظروف الحالية، حيث أن كل الدول تتطلع للحصول على نسبة من هذه الموارد، كما أن كل الجهات المقرضة تضع أسقفا لمقترضيها لا يمكن تجاوزها؛

ثانيا: وبالنظر لإستراتيجية تدبير الدين المتبعة من طرف بلادنا منذ عدة سنوات، والتي تأخذ بعين الإعتبار تخفيض كلفة التمويل والتحكم في المخاطر وتطوير سوق سندات الخزينة الداخلي، فإن الموارد الداخلية تعد أهم مورد تمويل بالنسبة للخزينة، في حين أن الموارد الخارجية، رغم أهميتها، هي موارد مكملة تدخل في إطار تنويع مصادر التمويل.

ويضاف إلى ذلك، أن وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، ستتخذ كافة الإحتياطات فيما يخص تدبير المخاطر المرتبطة بهذا الدين، ولن يؤثر الرفع من سقف القروض الخارجية بشكل كبير على محفظة دين الخزينة، والتي لا تتعدى حصتها الحالية 20% من مجموع هذه المحفظة.

[1] **L**igne de **P**récaution et de **L**iquidité

السيدات والسادة،

تلكم أهم المعطيات التي آثرت أن أتقاسمها معكم بخصوص مشروع القانون رقم 26.20.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

والكلمة الآن لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

بلغ إلى علمي أنه قد وزع إلكترونيا، التقرير، ياك السيد رئيس اللجنة؟ صحيح.

بالنسبة للمناقشة، فبطبيعة الحال للفرق وللمجموعة.. التقرير، لا غير بالنسبة للتقرير، بلغ إلى علمي من طرف الإدارة.. ديال الإدارة بطبيعة الحال، أنه التقرير وزع إلكترونيا، إلى ما كانش شي حاجة حتى يرسلو لكم آ االحخوات.

شكرا.

بالنسبة للمناقشة، فللفرق والمجموعة كذلك وأعضاء المجلس غير المنتسبين عندهم الحرية في التدخل طبقا للتوزيع الزمني اللي تم الإتفاق عليه في السابق في اجتماع ندوة الرؤساء، أو تقديم المداخلات مكتوبة، لأن المداخلات مكتوبة قصد إدراجها بطبيعة الحال في المحضر.

شكرا.

شوف لي شي واحد عفاك باش يقبط من الإخوان، السادة الرؤساء المحترمين، ها هو غادي يجي شي حد غادي يقبط عليكم المداخلات.

شكرا.

بما أن حتى شي حد ما غادي يدخل، وسوف يتم تقديم المداخلات مكتوبة، كما قلت، قصد إدراجها في محضر الجلسة.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة التي يتألف منها مشروع القانون.

تفضلي، السيدة الرئيسة، أنت تفضلين التدخل في هاذ المناقشة ديال هاذ مشروع القانون، لك في حدود ستة دقائق.

تفضلي السيدة الرئيسة.

<u>المستشارة السيدة آمال العمري:</u>

فقط، الإتحاد المغربي للشغل، تقييما منه للمسؤولية اللي احنا كممثلين ديال مركزيتنا في هاذ المؤسسة التشريعية، ارتأينا باش غادي

نصوتو بالإيجاب على هاذ القانون، ولكن المفروض أنه بشروط، هاذ القانون هذا كيرفع سقف المديونية، واحنا كتعرفو السيد الوزير، يعني أدبياتنا فيما يخص المديونية، المديونية نعم، ولكن لما كتكون أولا، عدم إغراق البلاد بالمديونية.

ثانيا، حسن توزيع، إلى بغينا نقولو أو استغلال الموارد اللي كتجي من المديونية، وبالتالي هذا كيفرض علينا أننا نراقبو، كان من المفروض أن هاذ القانون لو لم تكن ظروف استثنائية، أن يجي مشروع قانون هنايا أو تجي (une loi rectificative) وفيها نتافقو على الأولويات ديال البلاد، وعلى.. يعني على حسب تدارسنا وتقييمنا لهاذ الأولويات ديال بلادنا في هاذ الفترة وما بعد الفترة، يعني (tout ce qui concerne la gestion) ديال (la crise)، من بعد، كيمكن لينا نتافقو على رفع سقف التمويلات.

الآن، والحالة هذه، ولأن الإتحاد المغربي للشغل ما بغيش يعرقل السير ديال الحكومة، واحنا عارفين بأن هاذ الظرفية كتحتم على أنه حتى لما كتجي تطلب قرض، خصك تطلبو وأنت مزال شوية يعني الحالة تكون (la solvabilité) على كل حال مزالة، يعني يمكن في هاذ الظرف، أحسن من الظرف من بعد، إلا أنه كنطالبو من هاذ المنبر، باش آن الأوان باش يجي قانون تعديلي، لابد ما يجي قانون تعديلي للمالية، اللي غادي نعاودو نراجعو فيه الأولويات ونتافقو عليها، وكتعرفو بأن احنا الأولويات اللي كتهمنا هي الأولويات الإجتماعية اللي كيخص إعادة ترتيبها وإعادة تسطيرها مرة أخرى.

شكرا السيد الوزير.

وكننتظرو منك، باش.. كننتظرو من الحكومة باش أنها تجيب هاذ القانون ويتافقو عليه، يعني يتافقو عليه ممثلي الأمة بما فيهم ممثلي الطبقة العاملة.

شكرا مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

نمر.. تفضل عن الفريق الاستقلالي، في حدود 16 دقيقة.

رئيس اللجنة تفضل، تفضل.

المستشار السيد رحال المكاوي:

بغيت نأكد أني تأكدت من مصالح ديال اللجنة أنه بعثو بالأمس التقرير ديال هاذ اللجنة لجميع الفرق والمجموعة، يمكن الإخوان ديال (CDT[2]) خصهم غير يشوفو مع الرئيس ديال المجموعة راه من المفروض..

[2] **C**onfédération **D**émocratique du **T**ravail

السيد رئيس الجلسة:

ربما المدير ديال المجموعة ولا شي حاجة من هاذ القبيل.

المستشار السيد رحال المكاوي:

راه كلشي خصو يكون توصل بالتقرير بالأمس.

السيد رئيس الجلسة:

هاذ الشي اللي بلغني، التقرير وزع إلكترونيا.

شكرا.

نمر الآن إلى التصويت على المادة الفريدة التي يتألف منها مشروع القانون.

الموافقون..

لا ما كاينش الإجماع، لا، ما كاينش الإجماع، احسب لينا السيد الأمين.

الموافقون= 22؛

المعارضون= 0 (لا أحد)؛

الممتنعون= 2.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: نفس العدد، يعني 22؛

المعارضون= 0 (لا أحد)؛

الممتنعون= 2.

وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.

وننتقل الآن للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.

السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وتحديث الإدارة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هاذ مشروع القانون يهدف إلى:

أولا، استكمال الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لفائدة المقاولات من أجل الحفاظ على استمرارية القطاعات الحيوية؛

وثانيا، إلى التنصيص على مقتضيات تستثني القواعد المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة خلال مدة حالة الطوارئ الصحية.

ويتضمن مشروع هذا القانون المقتضيات التالية:

- أولا، السماح لشركات المساهمة أن تعقد خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية مجالسها الإدارية عبر وسائل الاتصال بالصوت والصورة أو أي وسائل مماثلة، من أجل حصر الحسابات السنوية والمصادقة على تقرير التسيير؛

- ثانيا، تمكين الإدارة العامة للشركة من إعداد حسابات مؤقتة، تكون لها حجية قانونية ملزمة للغير خلال فترة حالة الطوارئ الصحية، إذا لم تتوفر إمكانية الولوج إلى الوسائل التقنية المذكورة أعلاه، شريطة تقديم تلك الحسابات المؤقتة للمجلس الإداري في أجل أقصاه 15 يوما بعد الإعلان عن رفع حالة الطوارئ الصحية؛

- ثالثا، الترخيص لشركات المساهمة ذات مجلس الرقابة ومجلس الإدارة الجماعية باستعمال الحسابات السنوية لسنة 2019 خلال فترة حالة الطوارئ الصحية في العلاقات مع الغير، شريطة إحالة الحسابات المذكورة والوثائق على مجلس الرقابة في أجل لا يتعدى 15 يوما، يحتسب ابتداء من تاريخ رفع حالة الطوارئ الصحية؛

- رابعا، السماح للمجالس الإدارية أو مجالس الإدارة الجماعية للشركات التي تدعو الجمهور للإكتتاب، بمنح الترخيص خلال فترة الطوارئ الصحية من أجل إصدار سندات القرض دون اللجوء إلى الجمعية العامة العادية للمساهمين.

تلكم، باختصار، السيدات والسادة المستشارين، الخطوط العريضة لمشروع قانون رقم 27.20.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر لأعضاء وإدارة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية بمجلسكم الموقر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير لتقديم المشروع ديال القانون.

الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

وبخصوص هاذ التقرير، فبلغ إلى علمي كذلك.. رئاسة الجلسة، أنه قد وزع إلكترونيا الأمس، هذه من جهة، بالنسبة.. في إطار نقطة نظام؟

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المبارك الصادي:

أنا سولت المدير ديال المجموعة، لم يتوصل بأي تقرير، لهذا المرجو من السادة رؤساء اللجان باش يعملو على يعني إيصال التقرير لكل الفرق والمجموعة حتى هي خصها تتوصل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لأن الآن أنا قلت، كيما قلت لكم، بلغ إلى علمي أنه وزع إلكترونيا، والسيد رئيس اللجنة يؤكد ذلك، ربما كاين شي خلل عند الإخوان في المجموعة، ربما دابا.. الإستدراك ديالو.

شكرا.

بالنسبة للمناقشة، كما قلت في البداية، فالفرق والمجموعة والأعضاء غير المنتسبين عندهم الحرية والإختيار في التدخل أو تقديم المداخلات كتابة أو مكتوبة قصد إدراجها.. فالإخوان يفضلون تقديم المراسلات أو المداخلات مكتوبة.

ونمر إلى عملية التصويت على مواد مشروع القانون.

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد (0)؛

الممتنعون: لا أحد (0).

المادة الثانية: بالإجماع.

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد (0)؛

الممتنعون: لا أحد (0).

المادة الثالثة:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد (0)؛

الممتنعون: لا أحد (0).

المادة الرابعة:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد (0)؛

الممتنعون: لا أحد (0).

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد (0)؛

الممتنعون: لا أحد (0).

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية"**.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

<u>الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.</u>

<u>I. مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.</u>

<u>1) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 26.20 الذي يقضي المصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، الذي لجأت إليه الحكومة نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" على الاقتصاد العالمي وعلى جل القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، مما سيؤثر لا محالة على الموجودات من العملة الصعبة، وسيؤدي إلى تراجعها بشكل ملموس نتيجة لتأثر مصادر هذه العملة الصعبة من قبيل قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والقطاعات المصدرة، ناهيك عن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، مما دفع الحكومة إلى اللجوء لهذا الإجراء لتمكين بلادنا من توفير حاجياتها من العملة الصعبة خاصة، عبر اللجوء إلى الأسواق الدولية للاقتراض، وسعت إلى اقتراح تجاوز سقف التمويلات الخارجية، المحدد في 31مليار درهم بموجب المادة 43 من قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يسعنا هنا سوى الإشادة بالطريقة التي تفاعلت بها الدولة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبشكل سريع مع انتشار جائحة كورونا "كوفيد-19"، الذي أثر بشكل كبير على التحركات البشرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل ربوع العالم، حيث كانت المملكة المغربية من الدول الأولى في العالم التي اتخذت قرارات جريئة وسريعة احترازية للحد من انتشار هذا الوباء، رغم ما يمكن أن تخلفه هذه القرارات من تأثيرات على كل المستويات، لكنها راهنت على سلامة أفرادها قبل كل شيء.

وبما أن المناسبة شرط، لا يفوتنا التذكير أن حزب الاستقلال طالب بإعادة هيكلة قانون المالية، من أجل الحفاظ على الشغل وعلى القدرة الشرائية للمواطنين، وعلى سيادة القرار الاقتصادي والعمل على خلق فرص شغل جديدة بوضع برنامج وطني للأوراش الوطنية ذات المنفعة العامة، وليس فقط البحث عن مصادر توفير العملة الصعبة، أي مطالبتنا بالنظر للتدبير الوطني في شموليته، لكن الحكومة لجأت إلى تفعيل الفصل 81 من الدستور حيث قامت بإصدار مرسوم بقانون فقط، ونستغل هذه المناسبة لتجديد مطلبنا هذا الذي لا نريد أن يدخل ضمن المزايدات السياسية، وأن تنظر الحكومة إلى هذا الاقتراح بنظرة إيجابية نظرا للحاجة الملحة له في هذا الظرف بالذات.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نتفهم لجوء الحكومة إلى سن هذا المرسوم بقانون نظرا للحاجة إلى تمويلات خارجية بالعملة الصعبة، ارتباطا بظروف الحجر الصحي المفروض وطنيا ودوليا، وآثاره السلبية الثابتة على الاقتصاد الوطني وعلى احتياطي المغرب من العملة الصعبة بالخصوص. ونتفهم أن بلدنا في حاجة إلى تمويل حاجيات الخزينة، كما أن هناك حاجيات أخرى لا يمكن الاستجابة لها إلا من خلال التمويل الخارجي والعملة الصعبة، وهي الحاجة المرتبطة بعجز الحساب لميزان الأداءات، وهو نتيجة الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات والتحويلات من وإلى بلادنا.

مما يلزم المغرب بتوفير احتياطي ملائم من العملة الصعبة لتمويل وارداته من السلع والخدمات واقتناء كل ما يحتاجه من الأمور الأساسية من مواد التجهيز والمواد الغذائية والطاقية وغيرهما ومن المعدات والتجهيزات الطبية والأدوية مما نستورده من الخارج ويؤدى مقابله بالعملة الصعبة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في ختام مداخلتنا هاته نعلن أننا سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 26.20، ونرى أنه من واجبنا الوطني أن نلفت انتباه الحكومة، وندعوها بكل ثقة ومسؤولية إلى ألا تركن إلى هذا الحل فقط لحل مشكل العملة الصعبة، بل ندعوها إلى تشجيع بعض المنتجات الصناعية التي يمكن تصديرها، والتفكير في الرفع الجزئي للحجر على بعض الاستثمارات الأجنبية ببلدنا، مع الحرص على توفير جميع شروط السلامة للمستخدمين والأطر بهذه المؤسسات الاقتصادية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة فريق العدالة والتنمية:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في مناقشة مشروع القانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، في ظل هذه الوضعية الصعبة التي تعيشها بلادنا، فلا شك أن انتشار هذا الفيروس المستجد اضطر بلادنا إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الحازمة للحفاظ على صحة المواطنين، خاصة باعتماد الحجر الصحي، للحد من سرعة انتشاره، وقد كان لذلك من التداعيات ما أثر على مجمل مكونات الاقتصاد الوطني، ومازالت هذه الوضعية تتفاقم، حيث مازال حجم الضرر الحاصل لم يتم حصره بشكل دقيق، ما دامت بلادنا وعدد من دول العالم التي تربطنا بها علاقات اقتصادية متينة، تعيش في ظل إجراءات مشددة أثرت على أوضاعها الاقتصادية، ولعل ما يدعو إلى مزيد من القلق أن بلادنا تعيش حاليا موسما من الجفاف.

وفي ظل هذه الصورة القاتمة التي نعيشها اليوم، نعتبر في فريق العدالة والتنمية، أن بلادنا تتعامل مع هذه الأزمة بكثير من الحزم باتخاذ تدابير استباقية واستشرافية للحد من تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية..

ولذا، فإننا في فريق العدالة والتنمية، لا يسعنا إلى أن نثمن عاليا ما بذلته وتبذله الحكومة من مجهودات، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الصحي، ونشيد بالعمل الذي تقوم به "لجنة اليقظة"، كما نتوجه بالتقدير إلى وزارة المالية والأطر العاملة بها على العمل الجبار الذي تقوم به في سبيل التنزيل السريع والفعال لما يتم اتخاذه من تدابير.

كما نحيي بحرارة جميع العاملين بقطاع الصحة ومختلف المتدخلين الآخرين على ما يبذلونه من مجهودات للتصدي لانتشار هذا الوباء، كما ننوه بالانخراط القوي للقوى الحية في البلاد وعموم المواطنين في مجهود دعم "الصندوق الوطني لمواجهة تداعيات وباء كورونا" الذي تم إحداثه بمبادرة لجلالته.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

إن من بين المؤشرات الدالة على حجم الضرر الذي لحق بالاقتصاد الوطني:

- ✓ انخفاض حجم الصادرات بشكل غير مسبوق بسبب تراجع الطلب الخارجي الموجه للمغرب؛
- ✓ ضعف تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج؛
- ✓ ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ✓ التوقف التام لعائدات السياحة.

بالإضافة إلى تأثر عدد من القطاعات الحيوية كالنسيج والصناعات التصديرية وصناعة السيارات وغيرها من القطاعات الأخرى.

وبالنظر إلى ما لهذه المؤشرات من تأثير سلبي على ما تتوفر عليه بلادنا من احتياطات من العملة الصعبة، فإننا نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي أمر مبرر بل ومطلوب، خاصة وأن هذه الاحتياطات ضرورية لتمويل مختلف العمليات التي تقوم بها بلادنا على المستوى الخارجي، وخاصة ما يرتبط منها بالحصول على المستلزمات اللازمة لمواجهة تداعيات هذه الجائحة في الوقت الراهن، غير أننا ندعو من جهة أخرى إلى اتخاذ ما يتطلبه الأمر من حزم في تدبير مخاطر الدين الخارجي، وتنويع الجهات المقترض منها وبنسبة فائدة مقبول.

وختاما، نؤكد في فريق العدالة والتنمية أن هذه الظرفية تقتضي التعبئة الشاملة بالانخراط الجماعي لمختلف مكونات المجتمع المغربي، حكومة وبرلمانا وأحزابا سياسية وهيئات نقابية ومقاولات ومؤسسات وهيئات عامة وخاصة ومجتمع مدني ومواطنين ومواطنات، والعمل بحس وطني بعيدا عن المزايدات، ووضع مصلحة وطننا فوق كل اعتبار.

وتقتضي هذه المصلحة تعبئة الجهود لتحصين الإجماع الوطني الحاصل اليوم في ظل هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة، فالمغاربة عازمون من خلال هذا الحس التضامني حفظ هذا الوطن وترسيخ ما راكمه من مكتسبات في مختلف المجالات، خاصة ما يتعلق منها بالجانب الديمقراطي والحقوقي.

3) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على إثر الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات

الخارجية، أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال هذه الجلسة العامة التشريعية، وبالانخراط الفاعل لكل المستشارات والمستشارين الذين حضروا أشغالها، مع استحضار الظرفية الصعبة التي تمر منها بلادنا وأكثر من 200 دولة وإقليم في العالم بسبب تداعيات جائحة فيروس "كورونا" المستجد، آملين من الجميع، التضامن والتعبئة والانخراط والالتزام لمواجهة آثار هذه الأزمة.

كما أتقدم لكم، السيد الوزير المحترم، بهذه المناسبة، بالشكر الجزيل على عرضكم القيم والشامل، الذي سيساهم في تيسير مسطرة الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، على مستوى الجلسة العامة التشريعية، تطبيقا لأحكام الفصل 81 من الدستور ومقتضيات المادة 254 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

يندرج مشروع قانون رقم 26.20 قيد الدراسة والتصويت أمام الجلسة العامة التشريعية في سياق دولي ووطني خاص ودقيق بسبب التداعيات السلبية وغير المتوقعة التي ترتبت عن انتشار فيروس كورونا "كوفيد-19" على الاقتصاد العالمي وعلى أغلبية القطاعات الاقتصادية والمالية للمنظومة الوطنية.

واستنادا لنتائج البحث الظرفي الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط لدى المقاولات المنظمة بهدف تقييم الأثر المباشر لهذه الأزمة على وضعية المقاولات بالمغرب خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 3 أبريل 2020، في إطار رصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الناتجة عن انتشار الجائحة على الاقتصاد الوطني؛ فإن القطاعات الأكثر تضررا تشمل بالأساس قطاع الخدمات (89% من المقاولات النشيطة في قطاع خدمات الإيواء الفندقي والمطاعم في وضعية التوقف عن ممارسة النشاط الاقتصادي بسبب تأثير "كوفيد-19") وفقدان ما يقارب 245.000 منصب شغل، أي بنسبة 17,5% من إجمالي عدد المشتغلين في هذا القطاع، وهي من أكثر القطاعات الاقتصادية المدرة للعملة الصعبة، إضافة للقطاعات التصديرية (أعلنت حوالي 67% من المقاولات المصدرة بالمغرب عن تضررها من جراء الأزمة الوبائية الحالية، مما نتج عنه تخفيض أزيد من 133.000 منصب شغل في قطاع التصدير) إضافة لتحويلات المهاجرين المغاربة بالخارج.

وللتذكير فقط، فإن احتياطي العملة الصعبة من النقد الأجنبي ببلادنا استقر، بحسب بنك المغرب، في 241 مليار درهم بنهاية شهر مارس 2020، وهو ما يكفي لتغطية خمسة أشهر من الواردات فقط.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن أحكام المادة الفريدة من مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، ونتمنى أن يشكل أداة تمويلية للحد من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة "كوفيد-19" ويسمح لبلادنا بالحفاظ على مستوى كافٍ من الاحتياطيات الرسمية لتخفيف الضغوط عن ميزان المدفوعات.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 26.20 المومأ إليه أعلاه، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

II. مشروع قانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية.

1) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية، والذي يأتي على إثر الإجراءات المتعلقة بضرورة الحد من الاجتماعات والتجمعات، تطبيقا لإجراءات الحجر الصحي المقررة بموجب حالة الطوارئ الصحية التي أعلنت عنها بلادنا والتي تتزامن مع فترة حصر الحسابات السنوية، حيث تواجه الشركات صعوبات فيما يخص انعقاد هيئاتها التداولية من أجل حصر الحسابات المتعلقة بالسنة المالية 2019 طبقا لمقتضيات القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

وهو المشروع الذي يسعى أيضا إلى استكمال الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لفائدة المقاولات، لاسيما عبر اعتماد مساطر مرنة في التدبير لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية والخاصة للحفاظ على استمرارية القطاعات الحيوية.

كما يهدف إلى التنصيص على مخالفة القواعد المنصوص عليها بمقتضى قانون شركات المساهمة، والمتعلقة بالدعوة والإعلام ومداولة وانعقاد اجتماع الجمعية العامة وأجهزة الإدارة والرقابة لشركات المساهمة، خلال مدة حالة الطوارئ الصحية، وذلك بهدف وضع إجراءات مرنة وملائمة لفائدة هذه الشركات.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من خلال اطلاعنا على مشروع القانون المذكور نسجل أنه يسعى:

- اعتماد مساطر مرنة في تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية والخاصة من أجل الحفاظ على استمرارية القطاعات الحيوية؛

- وضع إجراءات مرنة وملائمة لفائدة هذه الشركات؛

- عقد المجالس الإدارية لهذه المؤسسات عبر وسائل الاتصال بالصوت والصورة وأي وسائل مماثلة؛

- تمكين الإدارة العامة للشركات من إعداد حسابات مؤقتة تكون لها حجية قانونية ملزمة للغير خلال فترة حالة الطوارئ الصحية، إذا لم تتوفر إمكانية الولوج إلى الوسائل التقنية المذكورة أعلاه، شريطة تقديم تلك الحسابات المؤقتة للمجلس الإداري في أجل أقصاه 15 يوما بعد الإعلان عن رفع الطوارئ الصحية؛

- الترخيص لشركات المساهمة ذات مجلس الرقابة وذات مجلس الإدارة الجماعية، باستعمال الحسابات السنوية لسنة 2019، خلال فترة حالة الطوارئ الصحية، في العلاقة مع الغير، شريطة إحالة الحسابات المذكورة والوثائق على مجلس الرقابة في أجل لا يتعدى 15 يوما يحتسب من تاريخ رفع حالة الطوارئ الصحية؛

- السماح للمجالس الإدارية أو مجالس الإدارة الجماعية للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، بمنح الترخيص، خلال فترة الطوارئ الصحية، من أجل إصدار سندات القرض دون اللجوء إلى الجمعية العامة العادية للمساهمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يفوتنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن ننوه بالسرعة التي تم بها إعداد هذا المشروع قانون لتمكين مجموعة من الشركات من ضمان استمراريتها والذي كنا نتمنى أن يشمل أصنافا أخرى من الشركات من قبيل الشركات ذات المسؤولية المحدودة، كما لا نخفي هنا تخوفنا من أن تمنح مقتضيات مشروع القانون هذا صلاحيات واسعة للمسيرين على حساب المساهمين.

وإذا كنا نشيد بالعمل الكبير الذي تقوم به "لجنة اليقظة الاقتصادية" تحت التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، واتخاذها مجموعة من القرارات التي همت بالدرجة الأولى المواطن والمقاولة، في الشقين الاجتماعي والاقتصادي، فإننا في الفريق الاستقلالي نطالب بالانخراط في صناعة نموذج تنموي جديد لبلادنا بعد أزمة كورونا، لأننا اليوم نعيش لحظة إجماع وطني ينظر فيه كل الفرقاء إلى مستقبل واعد ويسعون جاهدين في إنجاحه، وكما تعلمون فإن حزب الاستقلال وجه مذكرة إضافية إلى اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي توضح رؤيته للعديد من القضايا والدروس التي تم استيقاؤها من خلال العيش في ظل الحجر الصحي والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند صياغة النموذج التنموي المغربي الجديد.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ونحن نناقش طرق تدبير الشركات والمقاولات لإحدى آليات تسيير اجتماعاتها في ظل الانضباط لما يفرضه الحجر الصحي، لابد أن نجدد لفت انتباه الحكومة إلى الوضعية الاقتصادية الصعبة التي تعيشها المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة جراء تعامل البنوك معها، والتي خلفت إشكالية السيولة لدى هذه المقاولات، حيث أن بعض المؤسسات البنكية لم تنضبط لقرارات وتوصيات لجنة اليقظة مثل التعامل مع "ضمان أوكسجين" (Oxygène)، مما دفع الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في شخص رئيسه إلى أن يراسل كل من وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة والسيد والي بنك المغرب والمدير العام لمجموعة القرض الفلاحي بالمغرب في 16 أبريل 2020، ليتحمل كل واحد مسؤوليته في تنفيذ توصيات اللجنة المذكورة، وحل إشكالية القروض الممنوحة من البنوك للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، مع تدقيق طرق أدائها، والفوائد المترتبة عليها وكيفية احتسابها من لدن الأبناك طيلة مدة الطوارئ الصحية، لأننا نسجل عدم وضوح علاقة بعض الأبناك بهذه المقاولات، ويعتبر لجوء بعض الأبناك إلى مسطرة ترتيب فوائد إضافية لتأجيل سداد القروض مثالا صارخا على هذا الالتباس.

كما لا يفوتنا أن ندعو الحكومة إلى مراعاة وضعية التجار الصغار، والذين يقومون بدور كبير لضمان التموين داخل الأحياء، ويشكلون كذلك محلات قرب لجميع فئات المواطنين، فلابد من مساعدة هذه الفئة على غرار المقاول الذاتي.

ولا نخفي عليكم تخوفنا من إشكالية تستر بعض المقاولات وراء عدم توفرها على السيولة لطرد مستخدميها أو التصريح بعكس حقيقة وضعها المالي للاستفادة من دعم "صندوق تدبير جائحة كورونا"، كما سجلنا بخصوص بعض القطاعات خلال شهر مارس الماضي.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في ختام مداخلتنا هاته نعلن أننا سنصوت بالإيجاب على مشرع القانون رقم 27.20، إيمانا منا بضرورة ابتكار تدابير جديدة في التدبير

والتسيير العام والمقاولاتي، ويعتبر استغلال التكنولوجيا الحديثة في ذلك أهم مدخل لهذا التجديد، داعين بكل مسؤولية إلى الحرص على احترام شروط سلامة وصحة العاملين بمختلف المقاولات، داعين الحكومة إلى الإسراع في التفكير في سيناريوهات ما بعد رفع الحجر الصحي. راجين من الله عزوجل أن يعجل بفك هذه الأزمة عن بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة من الله وبركاته.

2) مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في مناقشة مشروع القانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية، وهي مناسبة ننوه خلالها بالمجهودات التي تبذلها الحكومة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله، في سبيل الحد من تداعيات هذا الوباء على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وبالنظر إلى أن المقاولات المغربية من بين أكثر المتضررين بهذه الأزمة مع ما لذلك من انعكاسات على الجانب الاجتماعي، فإننا، في فريق العدالة والتنمية، نقدر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة اتجاه هذه المقاولات، سواء بتخفيف عبء المستحقات عليها ودعم ماليتها، أو بدعم الاستثمار وتيسير الولوج للصفقات، وذلك من خلال:

- تعليق أداء المساهمات الاجتماعية إلى غاية 30 يونيو 2020؛
- تمكين بعض المقاولات من تأجيل وضع التصريحات الضريبية حتى 30 يونيو 2020، إذا رغبت في ذلك؛
- تعليق المراقبة الضريبية إلى أواخر شهر يونيو 2020؛
- العمل على تسريع وتيرة أداء مستحقات المقاولات؛
- إحداث آلية جديدة للضمان، على مستوى "صندوق الضمان المركزي"، تحت اسم "ضمان أوكسجين" لتيسير ولوج المقاولات في وضعية صعبة إلى تمويلات بنكية إضافية.

وندعو بهذه المناسبة القطاع البنكي إلى الانخراط الإيجابي والفعال وبحس تضامني في تنزيل ما تتخذه بلادنا من إجراءات متعلقة بمجال اشتغالها.

كما نثمن في هذا الإطار، العمل الجبار الذي تقوم به عدد من المقاولات في توفير المستلزمات الضرورية لمواجهة انتشار هذا الفيروس المستجد، وكذا المقاولات التي تستمر في العمل لتزويد السوق الوطنية بالمواد الضرورية والمستلزمات والخدمات الأساسية.

وعلاقة بمضمون مشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشة مضامينه اليوم، فلا يسعنا في فريق العدالة والتنمية إلا أن نؤيده، باعتباره يدخل في إطار الإجراءات المطلوبة للتأقلم مع الوضعية التي فرضتها حالة الطوارئ الصحية، حيث تم منع التجمعات، الأمر الذي يحول دون انعقاد هيئات شركات المساهمة التداولية من أجل مباشرة العمليات الضرورية لاستمرار نشاطاتها وفق الكفيات التي يحددها القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، خاصة فيما يتعلق بعقد الاجتماعات المطلوبة لحصر الحسابات المرتبطة بالسنة المالية 2019، وكذا بإصدار سندات القرض بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب، حيث سيتم السماح لمجالس الإدارة بذلك دون اللجوء إلى الجمعيات العامة العادية.

نحن إذا بصدد مقتضيات قانونية تتيح المرونة المطلوبة فيما يتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال فترة حالة الطوارئ الصحية. وهو أمر مطلوب وضروري ما دامت هذه الشركات تشتغل في العديد من القطاعات الحيوية التي نحن في حاجة ماسة إلى استمرارها في العمل في الوضع الراهن، وأي اضطراب في سيرها سيساهم في تفاقم أزمة الاقتصاد الوطني.

وعلى هذا الأساس سيصوت فريقنا على مشروع القانون بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

3) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب -على إثر مناقشة مشروع قانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية الذي يدخل ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية- أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال هذه الجلسة العامة التشريعية، بما يساهم في تيسير مسطرة الدراسة والتصويت على مشروع هذا القانون، من قبل السيدات والسادة المستشارين على مستوى الجلسة العامة.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع القانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية، قيد الدراسة والتصويت أمام الجلسة التشريعية العامة، في سياق استكمال الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لفائدة المقاولات، لاسيما عبر اعتماد مساطر مرنة في

التدبير لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية والخاصة للحفاظ على استمرارية القطاعات الحيوية، من خلال التنصيص على مخالفة القواعد المنصوص عليها بمقتضى قانون شركات المساهمة، والمتعلقة بالدعوة والإعلام ومداولة وانعقاد اجتماع الجمعية العامة وأجهزة الإدارة والرقابة لشركات المساهمة، خلال مدة حالة الطوارئ الصحية، وذلك بهدف وضع إجراءات مرنة وملائمة لفائدة هذه الشركات من خلال منح مجالس الإدارة، بالنسبة إلى شركات المساهمة التي لم تقم بعقد مجلسها الإداري قبل تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، عقد اجتماعاتها، خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية، عبر وسائل الاتصال بالصوت والصورة أو أي وسائل مماثلة، من أجل حصر الحسابات واتخاذ القرارات المنصوص عليها في المادتين 72 و306 من القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

السيد الرئيس المحترم،

رغم تثمينا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لأحكام مشروع القانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية، فنحن نأمل من الحكومة ممثلة في الوزارة الوصية بإيجاد مخرج قانوني كفيل بتصحيح قرارات أجهزة الإدارة والإدارة الجماعية والرقابة في شركات المساهمة بمناسبة حصرها للحسابات للسنة المالية 2019 السابقة لتاريخ نشر هذا القانون، بسبب تداعيات آثار فيروس كورونا المستجد الذي يجعل تنفيذ الالتزام بتحقق قاعدة النصاب القانوني المنصوص عليها في المادة 50 من القانون رقم 17.95 وعقد الجموع العامة العادية للمساهمين في شركات المساهمة داخل الأجل القانوني مستحيلين بسبب القوة القاهرة تطبيقا للفصل 269 من الظهير الشريف بمثابة قانون الالتزامات والعقود والمادة السادسة من المرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 23 مارس 2020 يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، وبالتالي ترتيب الأثر القانوني المناسب المانع من إعمال جزاء البطلان والعقوبات الجنائية المنصوص عليها في قانون 17.95 المتعلق بشركات المساهمة خلال الفترة الانتقالية لحالة الطوارئ الصحية.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

III. مداخلة الفريق الحركي حول مشروعي القانونين:

- مشروع قانون 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 الموافق 7 أبريل 2020 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.

- ومشروع قانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الحركي أن أتدخل في مناقشة مشروعي القانونين 26.20 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية ومشروع قانون رقم 27.20 المتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية.

في البداية لابد أن نؤكد على اعتزازنا وفخرنا بالمبادرات المتميزة والحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وبحكمته وتبصره في ظرف عصيب يعرفه العالم جراء الانعكاسات السلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية المرتبطة بوباء كورونا. هذه المبادرات التي لقيت ترحيبا من قبل الحكومة والشعب ومختلف المؤسسات سواء بالقطاع العام أو الخاص لينخرط الجميع في إجماع وطني كل من موقعه، لمواجهة تفشي هذه الجائحة العالمية والخروج منها بأقل الأضرار. وهو بالفعل ما لمسناه من خلال مجموعة من التدابير الاستباقية والاحترازية والوقائية التي اتخذتها بلادنا مبكرا والتي بفضلها تجنبنا الأسوأ، وهو ما أشادت به مجموعة من المنابر الإعلامية الدولية.

السيد الوزير،

نحن في الفريق الحركي ندعم اللجوء إلى التمويلات الخارجية خاصة في هذا الظرف العصيب، وهي مرحلة استثنائية أملتها ظروف غير مسبوقة يعيشها العالم بأسره، وذلك من أجل توفير العملة الصعبة حتى يتمكن

اقتصادنا من الحفاظ على قدرته على تلبية حاجيات المواطنين من مواد أساسية مستوردة، علما أن هناك قطاعات استراتيجية التي كانت تجلب العملة الصعبة تضررت بشكل كبير، وعلى سبيل المثال لا الحصر، قطاع السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها. كما أننا نحن أيضا مع مشروع قانون الشركات المساهمة، وهي مناسبة نلتمس من الحكومة تعميم هذا الإجراء على باقي الشركات الأخرى التي لها آجال قانونية أخرى. وبما أننا نتحدث على الشركات أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على افتخارنا واعتزازنا بالشركات والمقاولات الوطنية التي استطاعت في ظرف وجيز

من تحويل إنتاجاتها وتطويرها من أجل توفير الكمامات وأجهزة التنفس الاصطناعي. كما أنها مناسبة أيضا لنقول للحكومة على ضرورة تشجيع ودعم الشباب المبتكر وأصحاب المبادرات الحرة التي يزخر بها وطننا الحبيب، كما أننا نشكر الحكومة على دينامية الرقمنة التي انخرط فيها المغرب وعلى دور بنك المغرب، إلا أنه لا ينبغي أن تذهب هذه المجهودات أدراج الرياح أمام جشع الأبناك. فاليوم نحن لسنا أمام البحث عن الربح، هذا وقت التضامن وعليه لابد من انخراط الأبناك في هذا المجهود التضامني للدولة، وذلك بخفض فوائد القروض وتبسيط المساطر لتمكين المواطنين والمقاولات من السيولة، فإذا كانت الدولة عبر "ضمان أوكسجين" تتحمل 95 بالمائة من المخاطر بينما الأبناك 5 في المائة، فلابد لها من تخفيض فوائد القروض إن لم نقل بإلغائها حتى لا نخلف الموعد.

وقبل الختام، لابد من التأكيد على ضرورة الاهتمام بالفئات الهشة وخاصة بالمغرب العميق التي تصرخ من أجل الحصول على لقمة العيش في هذا الظرف الصعب.

وإننا في الفريق الحركي نتفاعل بالإيجاب مع هذين المشروعين.

والسلام عليكم.

محضر الجلسة رقم 281

التاريخ: الثلاثاء 18 رمضان 1441هـ (12 ماي 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ساعة وسبع دقائق، ابتداء من الساعة الثانية عشر والدقيقة السابعة عشر زوالا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

على بركة الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمات،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا للنظام الداخلي، وفي ظل هذه الفترة المرتبطة بانتشار وباء كورونا، قرر مكتب المجلس بالتنسيق مع الحكومة لمساءلة القطاعات الحكومية المرتبطة بشكل مباشر بتدبير هذه الجائحة.

وفي هذا الإطار، يخصص المجلس هذه الجلسة لمساءلة قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت رئاسة المجلس في الفترة الممتدة من يوم الثلاثاء 5 ماي 2020 إلى غاية يومه 12 ماي 2020، بعدد من أسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 63 سؤالا.

ونحيط المجلس الموقر، أننا سنكون على موعد مباشر بعد هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية مخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد أمين المجلس.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه للسيد وزير التربية الوطنية حول "التدابير التي اتخذها قطاع التعليم لمواجهة جائحة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

ألقت أزمة فيروس كورونا بظلالها على جل القطاعات ببلادنا، بما في ذلك قطاع التعليم، ما دفع وزارتكم إلى التحول إلى التعليم عن بعد، وذلك بعد قرار تعليق الدراسة بجميع المؤسسات التعليمية كبديل لإنقاذ الموسم الدراسي، إلا أن هذا التحول الذي فرضته هذه الظروف الحساسة بدل أن يساهم في حل مشكل التدريس في ظل هذه الجائحة، أظهر لنا مرة أخرى عمق الهوة بين التعليم العمومي والتعليم الخصوصي، بل وأظهر لنا شرخا كبيرا داخل التعليم العمومي نفسه، ففي الوقت الذي لم يفرق فيه هذا الفيروس بين غني وفقير ولا بين دولة عظمى ودولة نامية، نجد أنه ساهم في تكريس ذلك الفرق الشاسع بين المناطق النائية والمدن فيما يتعلق بظروف التعليم.

في هذا الصدد نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي اتخذتها وزارتكم؟

وما هو تقييمكم لما تم إنجازه في الواقع فعلا؟

وعن مآل الموسم الدراسي الحالي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "خطة التعليم عن بعد في ظل كورونا "كوفيد-19"".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السي حسن، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي أن أقف إجلالا واحتراما لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على الخطة المتبصرة والحكمة التي يضرب بها المثل في العديد من الاجتماعات واللقاءات والمناسبات لبعض الدول العظمى اقتصاديا.

كما نثمن عاليا كل قيم التضامن الوطني والتعبئة الجماعية التي أبانت عليها مختلف مكونات المجتمع المغربي بروح من التكافل والتضامن التلقائي واللامشروط، والتي عبرت عنها من خلال الانخراط الواسع في حملة المساهمة في تمويل الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا الذي دعا إلى إحداثه جلالة الملك نصره الله، والتي تجسدت في كل قيم المواطنة المغربية الحقة.

كما نثمن كل المجهودات التي قامت بها الوزارة، خاصة بعد قرار تعليق الدراسة بالنسبة لجميع المؤسسات التعليمية، وقرار الوزارة باعتماد منصة رقمية للتعليم عن بعد واعتماد التدريس الإلكتروني والتلفزي، وذلك في إطار إجراءات احتواء فيروس كورونا المستجد.

السيد الوزير،

رغم وجود العديد من الصعوبات اللوجيستيكية نظرا لغياب العدة البيداغوجية الرقمية الجاهزة، ووجود مناطق دون التغطية بشبكة الأنترنيت وقنوات التلفزة، بل وحتى الإذاعة، زيادة على عدم تملك بعض نساء ورجال التعليم للأدوات اللازمة لتقديم الدروس عن بعد ببعض المناطق، وعدم توفر بعض التلاميذ على الحواسب، مما جعلهم يستعملون الهواتف النقالة، الشيء الذي خلف ردود أفعال متباينة.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

- ما هو التقييم الأولي لخطة التعليم عن بعد؟

- ومتى وكيف ستجرى الامتحانات لطمأنة الرأي العام الوطني؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "التعليم عن بعد وسيناريوهات تدبير ما تبقى من الزمن المدرسي في ظل جائحة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أمام هذه الجائحة غير المسبوقة التي نرجو من الله سبحانه وتعالى أن يرفعها عنا في أقرب وقت، نسائلكم عن تقييمكم لعملية التعليم عن بعد، وأيضا عن تصوركم لكيفية إنهاء الموسم الدراسي، ونتمنى أن تكون الصورة قد اتضحت لدى الحكومة من أجل عرض الخطوط العريضة لهذا التصور أمام الرأي العام.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "واقع وآفاق منظومة التربية والتكوين في ظل جائحة كورونا".

الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أخواتي إخواني المستشارين،

السيد الوزير، نسائلكم حول التدابير المتخذة لإنجاح السنة الدراسية في ظل جائحة كورونا وما بعدها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوزارة لمواصلة التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا "كوفيد-19"".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي لحسن.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بعد التدابير والإجراءات المتخذة، ما هو تقييمكم لعملية التعليم والتكوين عن بعد؟

وما هي خطة وزارتكم لإنقاذ الموسم الدراسي والجامعي الحالي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس وموضوعه "مآل الموسم الدراسي الحالي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

السيد رئيس الفريق، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي المخرجات التي تقترحها وزارتكم لإنقاذ الموسم الدراسي الحالي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "تدابير إجراء الامتحانات الإشهادية وأدوار التكوين المستمر في مواكبة المقاولات خلال مرحلة ما بعد الحجر الصحي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

السيد رئيس الفريق، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

أود أن أشير في البداية إلى أننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن ونشيد عاليا بالمقاربة التشاركية المثلى التي تنهجها وزارتكم الموقرة، ومن تجلياتها تمثيلنا في مختلف دوائر ومراكز الاستشارة والقرار بجميع مستويات منظومة التربية والتكوين إن وطنيا، جهويا، أو محليا.

ونشكركم كذلك مجددا على إدماج البعد الاقتصادي في المجال التربوي والبيداغوجي والمعرفي، بما يحقق إستواءا وانتظاما بين إنتاج الكفاءات من جهة، وبين احتياجات طلبات الاقتصاد الوطني.

السيد الوزير،

بالرغم من المجهودات المبذولة الجبارة، المبذولة من طرف "لجنة اليقظة الاقتصادية" من أجل إعطاء انطلاقة قوية وصلبة للاقتصاد الوطني بأقل الخسائر، إلا أنه يتضح ويبدو أن بعض القطاعات الاقتصادية سوف لن تتمكن من الحفاظ على مناصب الشغل بالنسبة لمواردها البشرية، وهنا تبرز مركزية وأهمية التكوين المهني المستمر كأداة فعالة لتنمية مؤهلات وكفايات الأجراء، وكذلك لإعادة تأهيل هاذ الأجراء بالنسبة لامتلاك المهارات التي تتطلبها المهن الجديدة التي هي في طور البزوغ والانبثاق في خضم هذه الأزمة.

إلا أنكم تعرفون، السيد الوزير، أن حكامة التكوين المهني المستمر تعرف بعض الاختلالات، وقد برزت بشدة واضحة أثناء عمل اللجنة المشتركة المكلفة بتنزيل القانون 60.17 المتعلق بالتكوين المستمر.

ومساهمة من الاتحاد العام لمقاولات المغرب في تدارك تلك الاختلالات، وكذلك لمواجهة تلك النواقص، فقد عهدت رئاسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب لفريقها بمجلس المستشارين بتقديم مقترح قانون ينصب أساسا، قانون تعديل القانون السالف الذكر، ينصب أساسا حول القطب المتعلق بالحكامة، وخاصة منه المادة 17 المتعلقة بالبنية الإدارية الدائمة، من أجل منحها استقلالية أكثر وحياد أكثر حتى تتمكن من لعب أدوارها كاملة وعلى الوجه المطلوب، نحن نطرح هذا المقترح وكلنا أمل، السيد الوزير، أن تتفاعلوا وتستجيبوا كما عهدتنا دائما.

من جهة أخرى، الهوة الرقمية الشاسعة التي ظهرت، وكذلك الخوف من توسع الدائرة ديال الهدر المدرسي وكذلك إشكالية البحث العلمي، هذه هي المواضيع التي طفت على السطح من جراء إطلاق التعليم عن بعد.

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال هو:

مآل الموسم الدراسي الحالي والإختلالات التي تعرفها منظومة التكوين المستمر؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن موضوعه "الإجراءات المتخذة لضمان الاستفادة

من عملية التعليم عن بعد للجميع على قدم المساواة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيدة الرئيسة تفضلي.

المستشارة السيدة آمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن تدبيركم للتعليم عن بعد في هاذ المرحلة ديال الحجر الصحي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع موضوعه "تدبير القطاع في ظل حالة الطوارئ الصحية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نشد بأيدينا وبحرارة على كافة أسرة التعليم بكل مستوياته وكافة مكوناته على هاذ المجهود الاستثنائي والرائد الذي ظهر، والذي جعل أسرة التعليم في المقدمة مع الجنود الذين واجهوا تفشي هذا الوباء.

السيد الوزير،

التعليم عن بعد حقق شيئا ما نتائج لابد منها وهو بديل لا خيار عنه في ظل الجائحة، إلا أن نجاحه بشكل تام لابد من اتخاذ بعض الإجراءات، خاصة ما يتعلق بالعالم القروي.

فالسيد الوزير، سواء بالنسبة للتلاميذ ولا الطلبة في العالم القروي، كاين مشاكل ديال الولوج للشبكة، كاين عندهم نقص في الوسائل اللي كتستعمل في مجال التعليم عن بعد فيما يتعلق بالهواتف الذكية والحواسب.

لهذا، السيد الوزير، فنحن اليوم لا نسائلكم ولكن نرجو من أجوبتكم أن تنير الرأي العام، خاصة الآباء، الطلبة، التلاميذ، وكذلك أسرة التعليم، حول ما يتعلق، ونحن اقتربنا من شهر يونيو، ما يتعلق بمصير الامتحانات، الجدولة الزمنية وكيفية تنظيم الامتحانات وما يتعلق بولوج المعاهد العليا والمدارس الوطنية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

آخر سؤال في هذه الجلسة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في موضوع "مدى مساهمة الإجراءات المتخذة في تعميق الفوارق بين المتعلمين".

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد المبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في ظل هاذ الظروف، نسائلكم عن مدى مساهمة الإجراءات المتخذة، خاصة التعليم عن بعد في تعميق الفوارق بين المتعلمين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على تساؤلات السادة والسيدات المستشارين.

تفضل السيد الوزير.

السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود بداية أن أعبر لكم عن مشاعر الفخر والاعتزاز التي تغمرني وأنا أمثل اليوم أمام مجلسكم الموقر، من أجل تقديم حصيلة تفعيل الاستمرارية البيداغوجية والتدابير التي عملت الوزارة على تفعيلها في ظل الوضع الاستثنائي الذي تعيشه بلادنا بسبب انتشار فيروس كورونا "كوفيد-19".

هذه المشاعر، مبعثها التعبئة المجتمعية وروح المسؤولية والمواطنة والتكافل والتآزر التي عرفتها بلادنا منذ بداية هذه الأزمة، وكذا التضامن المنقطع النظير بين جميع فئات وفعاليات المجتمع تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وكما يعلم الجميع، قامت الحكومة، تحت القيادة الرشيدة

والإشراف المباشر لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، باتخاذ، وفق مقاربة استباقية واستشرافية، مجموعة من التدابير والإجراءات لمواجهة تفشي فيروس كورونا.

ويعتبر قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي من بين القطاعات الرئيسية التي تقع في قلب تداعيات هذه الجائحة العالمية، لاعتبارين أساسيين على الأقل، فمن جهة يعتبر المجتمع المدرسي الذي يضم حوالي 10 ملايين تلميذ وطالب ومتدرب، فضلا عن الطاقم الإداري والتربوي، كتلة بشرية هائلة يتعين تحصينها حتى لا تصبح المؤسسات التعليمية بؤرا لانتشار فيروس كورونا "كوفيد-19".

ومن جهة أخرى، يعتبر التعليم خدمة أساسية لا ينبغي التفريط فيها في أي حالة من الأحوال وحقا أساسيا ينبغي تأمينه بشتى الأساليب والإمكانيات المتاحة.

وعلى هذا الأساس، فإن الوزارة اعتمدت مقاربة تقوم على التفاعل السريع مع تطور الوضعية الوبائية واتخاذ ما يلزم من تدابير وقائية وتربوية تفرضها التطورات الحاصلة.

وهكذا، بادرت الوزارة في المرحلة الأولى لانتشار الفيروس على الصعيد العالمي وبشكل استعجالي إلى تشكيل لجن اليقظة والوقاية جهويا وإقليميا، وتكثيف عملية التوعية والتحسيس بهذا الفيروس وبطرق انتشاره وبأساليب الوقاية منه، انسجاما مع الدور التربوي والتوعوي للمدرسة.

ولتجنيب بلادنا مخاطر الانتشار السريع والواسع لهذا الوباء، باعتبار صحة المواطنات والمواطنين أولى الأولويات الوطنية في هذه الظرفية العصيبة، اتخذت الوزارة قرار تعليق الدراسة الحضورية بمختلف المؤسسات التعليمية والتكوينية العمومية والخصوصية بمختلف الأسلاك التعليمية ابتداء من 16 مارس 2020 كإجراء وقائي ضروري.

وقد طرحت هذه الوضعية غير المسبوقة والمستجدة على منظومتنا التربوية تحديا مركزيا يتمثل في ضمان استمرارية الخدمة التعليمية في ظروف تضمن سلامة الجميع، لهذا اعتمدت الوزارة آلية التعليم عن بعد، كبديل ظرفي للدروس الحضورية، بما طرحته هذه الآلية الاستثنائية من تحديات ومن سباق مستمر مع الزمن من أجل توفير وتجويد المحتويات الرقمية وتوسيع نطاق الاستفادة منها.

كما طرحت هذه الآلية أيضا، بعض الإكراهات، وخاصة على مستوى التكيف السريع مع هذه الآلية المستجدة في التدريس والتعلم، وخاصة بالنسبة للتلاميذ والأسر، وأستطيع هنا القول أنه رغم هذه الظروف الاستثنائية فقد استطعنا كسب رهان التعليم عن بعد إلى حد كبير، بفضل ما أبان عنه مختلف الفاعلين بالمنظومة التربوية، من أطر تربوية وإدارية وتقنيين ومفتشين، ممن ساهموا، مركزيا وجهويا وإقليميا، في تأمين خطة الاستمرارية البيداغوجية في إطار روح وطنية عالية، سمحت في وقت جد قياسي بالشروع في بث الدروس المصورة منذ اليوم الأول لتعليق الدراسة الحضورية.

وفي هذا الإطار، سوف أقدم لكم مجموعة من التدابير المتخذة من طرف الوزارة لضمان الاستمرارية البيداغوجية مع تقديم حصيلة عامة لعملية التعليم عن بعد، باعتبارها محددات مركزية تمهد للسيناريو الذي سيتم اعتماده بالنسبة لاستكمال السنة الدراسية وتنظيم الامتحانات.

بالنسبة للشق المتعلق بحصيلة التعليم عن بعد، فعلى مستوى قطاع التربية الوطنية ارتكزت هذه الآلية في مرحلة أولى على استعمال منصة "TelmidTICE" من أجل توفير موارد رقمية للمتعلمات والمتعلمين، وقد تمكنت الوزارة من جعل هذه البوابة تشرع في تقديم خدماتها بشكل فعلي ابتداء من اليوم الأول لتعليق الدروس الحضورية، حيث انطلقت العملية آنذاك ب 600 محتوى رقمي كان متوفرا.

إثر ذلك، تم بذل مجهودات استثنائية من أجل تغطية جميع الأسلاك والمسالك والمستويات الدراسية وجميع المواد الدراسية، ابتداء من التعليم الأولي إلى غاية السنة الثانية باكالوريا، ليتجاوز مجموع الموارد الرقمية المتوفرة حاليا 6000 موردا، في حين بلغ معدل ولوج إستعمال المنصة 600 ألف تلميذ وتلميذة يوميا، وهي حصيلة جد هامة على اعتبار أن ما تم إنجازه من موارد رقمية خلال هذه الفترة يفوق ما تم إنجازه خلال العشر سنوات الأخيرة.

وحرصا على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع التلاميذ، وخاصة لفائدة التلاميذ الذين لا يتوفرون على حواسب أو على الربط بشبكة الأنترنيت وخاصة بالوسط القروي، فقد عملت الوزارة على بث الدروس المصورة عبر قنوات التلفزة الوطنية، علما أن نسبة الأسر التي تتوفر على تلفاز، حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، كانت تناهز 97% سنة 2015 بالنسبة للوسط الحضري و91% بالنسبة للوسط القروي.

ومن أجل تمكين جميع التلميذات والتلاميذ من متابعة الدروس المصورة، فقد تمت تعبئة ثلاث قنوات تلفزية وطنية في بث المحتويات التعليمية، وهي القنوات "الثقافية" و"الأمازيغية" و"العيون"، والتي قامت ببث 59 درسا يوميا، ليصل مجموع الدروس التي تم بثها إلى غاية الآن، إلى 3127 درسا.

كما حرصت الوزارة على تنويع المضامين التربوية، حيث تم انطلاقا من 15 أبريل وبشكل تدريجي بث حصصا جديدة تهم التعليم الأولي والأطفال في وضعية إعاقة والرياضة المدرسية والبرامج الترفيهية والتوجيه المدرسي والمهني والجامعي.

كما عملت الوزارة أيضا طيلة مسار عملية التعليم عن بعد على التفاعل المستمر مع ملاحظات مختلف المعنيين، وخاصة التلاميذ والأسر، من خلال "رقم أخضر" وضعته رهن إشارتهم، وذلك من أجل تجويد المحتويات التعليمية التي يتم بثها.

وفي مرحلة ثالثة، قامت الوزارة بتعزيز تجربة التعليم عن بعد، عبر العمل بالأقسام الافتراضية، عبر خدمة "مسار" لضمان التواصل المباشر بين الأساتذة والتلاميذ، حيث تجاوز مجموع الأقسام المحدثة بالتعليم العمومي 725 ألف قسم، أي بنسبة 96%، في حين بلغ عدد الأقسام المحدثة بالتعليم الخصوصي 100 ألف قسم افتراضي بنسبة 70%، ليصل بذلك مجموع المستعملين: 85 ألف أستاذ و300 ألف تلميذ.

ويمكن القول إن الاستثمار الذي قامت به الوزارة، في السنوات الماضية، في إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في العملية التعليمية، من تجهيز وتكوين وإنتاج للموارد الرقمية، وما راكمته أطر الوزارة من خبرة وتجربة في هذا المجال، مكن من توفير قاعدة صلبة ساهمت بشكل كبير في إنجاز عملية التعليم عن بعد.

كما تنبغي الإشارة إلى المبادرة التي قامت بها الوزارة بتعاون مع الناشرين، وذلك من خلال توفير مليون كراسة للمراجعة والدعم في مواد اللغة العربية والرياضيات واللغة الفرنسية، مجانا، بالنسبة لتلاميذ الابتدائي بالمناطق النائية بالوسط القروي والمناطق ذات الخصاص بجميع أنحاء بلادنا، وذلك من أجل تمكين أولئك الذين وجدوا صعوبة في متابعة الدروس عن بعد وذلك بغية دعم مكتسباتهم وتعلماتهم.

إضافة إلى ذلك، وفرت الوزارة منصة للتعليم عن بعد لفائدة طلبة الأقسام التحضيرية بالتعاون بين الوزارة وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية.

وفيما يتعلق بتكوين الأساتذة أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وأطر الإدارة التربوية عن بعد والذي يتم عبر بوابة خاصة بهم (e-Takwine)، فقد ناهز عدد المستفيدين 23 ألف مستفيد.

وعلى مستوى قطاع التكوين المهني، فبالنسبة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، تم تنزيل العمليات التالية:

- وضع مسطحة رقمية للأقسام الافتراضية شرع العمل بها رسميا ابتداء من 19 مارس، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى المتاحة كالبريد الإلكتروني وتطبيقات التواصل الاجتماعي؛

- إعداد أيضا نسخ ورقية للدروس من أجل ضمان تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، خاصة بالنسبة للمتدربات والمتدربين الذين لا يتوفرون على الربط بشبكة الأنترنيت؛

- وأيضا، وضع رهن إشارة المتدربين أزيد من 40 (المقصود 40.000) مؤلف مرجعي رقمي تغطي مختلف الميادين.

فيما يتعلق قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فقد تمكنت الجامعات من إنتاج أكثر من 100 ألف مورد رقمي متنوع، همت هذه الموارد الرقمية بين 70% و100% من المضامين البيداغوجية المبرمجة. وقد تم نشرها على البوابات الالكترونية للجامعات والمؤسسات التابعة لها.

وقد تم تقديم مجموعة من الدروس والمحاضرات المصورة على القناة الرياضية، وتشمل هذه الدروس مختلف الحقول المعرفية التي يتم تلقينها بمؤسسات الاستقطاب المفتوح، ولاسيما تلك الخاصة بسلك الإجازة الأساسية التي تستقطب ما يفوق 90% من الطلبة.

إلى ذلك، مكنت هذه التغطية التلفزية من بث 12 درسا، بمعدل 6 ساعات في اليوم، ليصل مجموع الدروس التي تم بثها إلى غاية يوم الأحد 10 ماي حوالي 300 درسا.

كما بادرت الجامعات إلى بث دروس في العلوم الإنسانية والاجتماعية من خلال مختلف الإذاعات الجهوية.

إضافة إلى ذلك، قامت الجامعات بتسجيل 13 ندوة ومائدة مستديرة حول جائحة كورونا ومقاربتها من مختلف الزوايا، تم بثها عبر القناة الرياضية.

أما في مجال البحث العلمي، فقد أطلقت الوزارة برنامجا لتمويل مشاريع بحث في مجالات ذات الصلة بجائحة كورونا المستجد، خصص له غلاف مالي يبلغ 10 ملايين درهم، بهدف المساهمة في مواجهة هذه الجائحة.

وقد همت مشاريع البحث الجوانب العلمية والطبية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية والإدارية.

وفي هذا الإطار، توصل المركز الوطني للبحث العلمي والتقني ب 400 مشروع بحثي، سيتم في مرحلة أولى تقييم 200 مشروع حصلت على رأي جد إيجابي من طرف الأقطاب الجامعية الجهوية التي أحدثت لهذا الغرض، كما سيتم الإعلان على نتائج هذا البرنامج يوم الجمعة المقبل.

موازاة مع هذه المبادرة، ساهم أساتذة باحثون وتقنيون وطلبة في المجهودات الوطنية للتصدي لجائحة كورونا، عبر اختراعات وابتكارات في ميادين ذات الصلة بالجائحة: أقنعة واقية ذكية، أجهزة للتنفس الاصطناعي، طائرات مسيرة عن بعد للمساهمة في الحملات التحسيسية، النمذجة الرياضية لتتبع الوباء وتوقعات انتشاره.

إلى ذلك، عملت الوزارة على:

- بث برنامج تلفزي "world on street" لتعلم اللغة الإنجليزية وثقافتها، بشراكة مع المجلس الثقافي البريطاني؛

- وكذا على فتح موارد المكتبة الرقمية الدولية "EBSCO"، وأيضا منصات ومكتبات دولية عالمية ك"المناهل" و"CAIRN" و"DALLOZ".

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أنه من أجل تيسير الولوج إلى مختلف المنصات الإلكترونية، وبتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، قررت شركات الاتصالات الثلاث، منح الولوج مجانيا

بصفة مؤقتة إلى جميع المواقع والمنصات المتعلقة بالتعليم أو التكوين عن بعد الموضوعة من طرف الوزارة، مع الإشارة إلى أن هذه المجانية لا تشمل البث المباشر (video streaming) عبر "Youtube".

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلك هي الحصيلة المرحلية لتفعيل عملية التعليم عن بعد طيلة ثماني أسابيع الماضية.

هذه الحصيلة تظل إيجابية ومحفزة أخذا بعين الاعتبار أن الأمر يتعلق بتجربة غير مسبوقة في بلادنا تمكنا من أجرأتها في وقت قياسي بفضل الأساتذة.

أما فيما يخص الشق المتعلق باستكمال السنة الدراسية وتنظيم الامتحانات، لابد من التأكيد، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، على أن الوزارة، في إطار مقاربة استباقية، انكبت منذ إعلان بلادنا تدابير الطوارئ الصحية على الاشتغال على كل السيناريوهات الممكنة لضمان الاستمرارية البيداغوجية وتدبير ما تبقى من الموسم الدراسي الحالي.

وفي هذا الصدد، نهجت الوزارة مقاربة تشاركية عملت من خلالها على استقراء آراء ومقترحات جميع الفاعلين التربويين والإداريين، من أساتذة ومفتشين ومدراء المؤسسات التعليمية ومؤسسات التعليم الخصوصي، وكذا جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ والشركاء الاجتماعيين على المستوى المركزي والجهوي، حيث توصلت بعدة اقتراحات والتي صبت في مجملها في نفس التصور الذي بلورته الوزارة.

ويرتكز هذا التصور على المحددات التالية:

1- الحفاظ على سلامة وصحة المتعلمات والمتعلمين والأطر التربوية والإدارية؛

2- تطور الوضعية الوبائية ببلادنا؛

3- إنجاز 70 إلى 75% من المقررات الدراسية والبرامج التكوينية قبل تعليق الدراسة ب 16 مارس 2020، وبالتالي فإن إقرار "سنة بيضاء" أمر مستبعد تماما؛

4- التعليم عن بعد لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعوض التعليم الحضوري، لكنه كان الحل الوحيد والأمثل في الظروف الاستثنائية التي نعيشها لضمان الاستمرارية البيداغوجية؛

5- ضمان تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمات والمتعلمين؛

6- مراعاة التفاوتات الحاصلة بين الأسر في مجال تأطير ومواكبة بناتهم وأبنائهم وتوفير الظروف المواتية لمتابعة دراستهم بانتظام.

وأخذا بعين الاعتبار هذه المحددات، قررت الوزارة عدم التحاق التلاميذ بالمؤسسات التعليمية إلى غاية شهر شتنبر المقبل، والاقتصار فقط على تنظيم امتحان الباكالوريا، والذي يهم السنتين الأولى والثانية باكالوريا من خلال:

- إجراء الامتحان الوطني للسنة الثانية باكالوريا خلال شهر يوليوز 2020؛

- إجراء الامتحان الجهوي للسنة الأولى باكالوريا خلال شهر شتنبر 2020؛

- وضمانا لمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمات والمتعلمين، ستشمل مواضيع الامتحانات حصريا الدروس التي تم إنجازها حضوريا إلى حدود تاريخ تعليق الدراسة، أي إلى حدود 14 مارس 2020؛

- وبهدف تمكين المترشحات والمترشحين من اجتياز هذه الامتحانات في أحسن الظروف، ستتم برمجة حصص مكثفة عن بعد للمراجعة والتحضير للامتحانات بالنسبة للسنتين الأولى والثانية باكالوريا.

وفي هذا الإطار، وحفاظا على صحة المتعلمات والمتعلمين والأطر التربوية والإدارية والأطر المشرفة على تنظيم هذا الامتحان على وجه الخصوص، وكافة المواطنات والمواطنين على وجه العموم، ستعمل الوزارة على تفعيل التدابير التالية:

1- اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية: تعقيم مختلف مرافق المؤسسات التعليمية عدة مرات في اليوم، وتوفير الكمامات الوقائية ومواد التعقيم وأجهزة قياس الحرارة، والعمل على احترام التباعد الاجتماعي والتخفيف من أعداد المترشحين بكل قاعة؛

2- اتخاذ الإجراءات التنظيمية اللازمة: من إعداد للمواضيع، وتدبير لمختلف عمليات الامتحانات، واستعمال لفضاءات شاسعة كبعض المنشآت الرياضية، وتدبير لإيواء وإطعام وتنقل التلاميذ.

أما بالنسبة لباقي المستويات الدراسية، فسيتم احتساب نقط فروض المراقبة المستمرة المنجزة حضوريا.

كما ستعمل الوزارة على مواصلة تفعيل الاستمرارية البيداغوجية، إلى نهاية السنة الدراسية لفائدة هذه المستويات، من أجل استكمال المقررات الدراسية وتوفير الدعم التربوي اللازم، عبر الحرص على استمرارية عملية التعليم عن بعد، وذلك من خلال مختلف المنصات الرقمية والقنوات التلفزية والكراسات التي سيتم توزيعها.

وهنا ينبغي التأكيد على أن الموسم الدراسي الحالي لم ينته بعد وأن المحطات المتبقية تكتسي أهمية بالغة في المسار الدراسي للتلميذات والتلاميذ، كونها ستؤثر إيجابا على فرصهم في مواصلة دراستهم مستقبلا في أفضل الظروف.

لذا، أدعو التلميذات والتلاميذ والأطر التربوية والإدارية والأسر إلى المزيد من التعبئة والانخراط في إنجاح المحطات الأخيرة من الموسم الدراسي الحالي والتعامل بجدية ومسؤولية مع المحطة المخصصة للدعم والتقوية وذلك من أجل تمكين بناتنا وأبنائنا من اكتساب

المعارف والكفايات التي ستؤهلهم لمتابعة دراستهم في السنة المقبلة بشكل عادي ووفق التدرج البيداغوجي اللازم، وتجنيبهم التعثرات التي يمكن أن تصادفهم مستقبلا.

وفي هذا الصدد، ستخصص الوزارة كذلك شهر شتنبر المقبل للاستدراك والدعم التربوي الحضوري، سعيا منها لتقوية مكتسباتهم وتمكينهم من متابعة دراستهم في الموسم المقبل في أحسن الظروف.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الارتقاء بالتعليم عن بعد مستقبلا ومأسسته، يقتضي تقييما جديا وموضوعيا لهذه التجربة لرصد مواطن القوة والضعف والتفاعل الإيجابي مع كل الملاحظات والاقتراحات بهذا الخصوص، بما فيها طبعا ما سنتوصل به من مجلسكم الموقر.

وفي هذا الصدد، فإن الوزارة أطلقت في مرحلة أولى "استطلاع رأي"، موسع عبر منصات التعليم عن بعد وكذا عبر موقعها الرسمي، يهم التلاميذ والأساتذة والأسر، حيث من المنتظر أن تمكن نتائج هذا الاستطلاع من معرفة كيفية تعامل المتعلمين والمتعلمات وأولياء أمورهم وأساتذتهم مع هذا المستجد الذي تم خلاله تعويض التمدرس الحضوري بصفة مؤقتة.

وفي الأخير، أود أن أتوجه بخالص عبارات الشكر والامتنان لجميع الأساتذة والمكونين والمفتشين وجميع الأطر التربوية والإدارية والتقنية، مركزيا وجهويا وإقليميا، على انخراطهم اللامشروط في جميع التدابير التي اتخذتها الوزارة، والتي سعت إلى ضمان الاستمرارية البيداغوجية، كما أشد على أيديهم بحرارة لما بذلوه من مجهودات ولما أبانوا عنه من حس وطني عال ومبادرات متميزة مكنت من مواصلة العملية التعليمية في هذه الظرفية العصيبة الاستثنائية.

الشكر موصول أيضا للأسر على المجهودات المبذولة من أجل مواكبة بناتها وأبنائها بتوفير الظروف المواتية لهم من أجل متابعة دروسهم بانتظام ومواصلة تحصيلهم الدراسي عن بعد.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى شركائنا في تفعيل آلية التعليم عن بعد، وخاصة "الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية" و"جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية" و"وكالة المغرب العربي للأنباء" و"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" و"المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي" والمنتخبين وبعض الشركاء الدوليين وجمعيات المجتمع المدني، وكذا العديد من مؤسسات القطاع الخاص التي ساهمت بمجموعة من الموارد الرقمية، على كل ما قدموه من تسهيلات، ومن دعم تقني ولوجيستي وفني، من أجل تيسير استفادة جميع التلميذات والتلاميذ من الدروس المصورة في أفضل الظروف الممكنة، وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية على مواكبتها الجادة والمسؤولة لهذه العملية.

كما أنوه عاليا بالجهود الجبارة والتضحيات الجسام لجنود الصفوف الأمامية، من مهنيي الصحة وأفراد القوات المسلحة الملكية والأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية والسلطات المحلية، سائلا العلي القدير أن يتقبل ضحايا هذا الوباء في عداد الشهداء والصالحين وأن ينعم على المصابين بالشفاء العاجل.

وفي الختام، أدعو الجميع إلى المزيد من التعبئة والانخراط في هذه الملحمة الوطنية الغير المسبوقة، حتى نتمكن من تجاوز هذه الأزمة العابرة والعمل سويا على خدمة مواطنينا وتنزيل خارطة الطريق التي وضعها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من أجل النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، لابد أن نفتخر معكم السيد الوزير المحترم بهذا التضامن وهذه التعبئة غير المسبوقة التي كانت بين مختلف شرائح المجتمع المغربي وراء جلالة الملك في مواجهة هذه الكارثة، هذه الجائحة.

كذلك، لابد أن ننوه بما قامت به القوات التي كانت هي في المقدمة لمحاربة هذه الآفة، منها أطروزارة الصحة، أطروزارة الداخلية من أمن، من قوات مساعدة، من درك ملكي، من قوات مسلحة، التي كانت هي أمام هاذ الواجهة بإصراروتضحية للمحافظة على الأمن الصحي لبلادنا.

وكذلك، لابد أن ننوه بكم، كوزارة، على أنكم معكم، مع الأطر ديال وزارة التربية الوطنية، الذين انخرطوا بتلقائية وبفعالية للانتقال من التعليم داخل القسم المباشر، اللي هو الأساس، إلى التعليم عن بعد، اللي هو تعليم يتطلب مهارات ويتطلب تضحيات ويتطلب تكوينات، وهذه الأطر التربوية الكثيرة جدا، التي لابد أن ننوه بها، التي عملت بدون أن يكون لها تكوينا في هذا الموضوع، بأن تعمل لكي توفرلتلاميذنا ولأبنائنا، سواء في التعليم الأولي أو الابتدائي والثانوي والجامعي، دروسا تمكنها من أن لا نسقط في إشكالية أن تكون هذه السنة بيضاء.

إذن فهنيئا لأطرنا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار.

في ندوة الرؤساء اتفقنا ما كاينش الزيادة.

شكرا للجميع.

الآن الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا.

أولا، السيد الوزير، نثمن كل ما جاء في جوابكم فيما يخص السؤال ديالنا في الشق الأول، رغم، حقيقة قلتم بأن ملي كنقولو 90% بالعالم القروي ما كتتوفرش على التلفزة (المقصود 91% من الأسر التي تتوفر على تلفاز بالوسط القروي)، كيعني 10% ديال التلاميذ ما توصلوش نهائيا بالدراسة، إذن مع الأسف هنا ما تيبانش التضامن الحكومي لأن هاذ الشي كيهم القطاعات الأخرى.

ثانيا، فيما يخص الشطر الثاني من السؤال وهو "كيف ستجرى الامتحانات لطمأنة الرأي العام؟"، حقيقة اعطيتونا أرقام اللي كنشكركم عليها، تواريخ سبتمبر اللي غادي يكون، ولكن التعليم العالي ما تكلمتوش عليه.

ثالثا، اللي كيتسناوه هما اللي غيدوزو الباكالوريا كيفاش غيمكن لهم الولوج لبعض الجامعات وبعض كليات الطب مثلا، هل بالمباريات؟ هل بالنقط؟ واليوم متأكد بأنكم عندكم استراتيجية في هذا الموضوع، ولكن لأجل طمأنة الرأي العام كنتمناو باش تطمأنوهم بتواريخ وكيف ستجرى هاذ الامتحانات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد الوزير على هذا العرض القيم الذي تفضل به، والذي كان عرضا واقعيا بمقترحات واقعية، لأن وضعية الوباء مازالت أيضا غيرواضحة، فشكرا السيد الوزير على هذه الإجراءات، وكذا شكرا على التدابير المتخذة فيما يتعلق بالامتحانات الإشهادية.

لكن، كيبقى السؤال بالنسبة للامتحانات الإشهادية غير الباكالوريا وكذا الامتحانات الجامعية، مزيان تعطينا السيد الوزير شي توضيح.

في الحقيقة، هاذي مناسبة أن نتوجه بالشكر والتقدير إلى كل الذين ساهموا في إنجاح هذه العملية وإلى قطاع التربية والتكوين عموما، بشقيه العام والخاص، وإلى رجال التربية والتكوين، رجال التربية والتكوين، فَحُقَّ اليوم أن نقوم لهم وأن نقول لهم ما قال الشاعر يومها:

قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا

حُقَّ لنا أن نشكرهم لأنهم، كما قلتم السيد الوزير، تحولوا من تعليم بالمباشر حضوري، إلى تعليم عن بعد يغيب فيه التلميذ ويغيب فيه التفاعل، ليتفاعل الأستاذ أحيانا مع نفسه، يسائل ويجيب، فهذا مجهود جباروجب أن نثمنه، فشكرا لهم على هذا العمل.

لكن، هذه الأمور كشفت، السيد الوزير، أمورا لابد أن نقف عليها:

الأمر الأول، هو التأخر الكبير في تنزيل برنامج، وقد تحدثتم عنه السيد الوزير، وقلتم بأن ما فعلناه اليوم في ظرف وجيز هو يشابه ويقارن ما فعل أو ما أنجز خلال عشر سنوات وما يزيد، يعني لابد أن نجتهد اليوم.

اليوم، السيد الوزير، كشف أيضا عن حاجة الأسر المعوزة لدعم خاص، وخصوصا في المناطق النائية والقروية لتمكينها من (des tablettes) من لوحات إلكترونية، حتى تساهم في تعليم أبنائها، وأنا أقترح اليوم، أقترح اليوم كما كانت هناك مبادرة لصاحب الجلالة نصره الله بمليون محفظة، أقترح اليوم أن نحدث أو نطلق مبادرة "مليون لوحة إلكترونية" لفائدة أبناء الأسر المعوزة والنائية، كما أقترح اليوم أن تعود الدراسة، إذا كان من الممكن، إذا كان هناك رفع للحجر الصحي تدريجي، أن تكون لهذه المناطق غير الموبوءة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد أحمد شد:

تفاعلا، السيد الوزير، مع جوابكم الهام، نود في الفريق الحركي تسجيل بعض الملاحظات والاقتراحات.

أولا، نجدد التحية والتقدير لكل مكونات الأسر التعليمية على مجهوداتهم المتواصلة لإنجاح السنة الدراسية وتأطير تجربة التدريس عن بعد، كخيار لا بديل عنه؛

ثانيا، نؤكد أن هذه التجربة رغم أهميتها فهي لم تشمل كل المناطق، خاصة في المناطق القروية والجبلية، وكذا الأسر الفقيرة والمعوزة، مما

يتطلب مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين المتعلمين في كل القرارات المتعلقة بالامتحانات؛

ثالثا، نؤكد على ضرورة التنسيق مع السلطات الصحية في كل خطوة أو إجراء لما بعد الحجر الصحي، حتى لا تذهب كل الجهود في مهب الريح.

وبالنسبة للامتحانات، نقترح في الفريق الحركي الاقتصار على المستويات الإشهادية وفي أقسام مخففة تراعي احترام مسافة التباعد، مع ضرورة تحيين مواعيد الامتحانات لتتلاءم مع خصوصية المرحلة، مع التركيز في الامتحانات على المواد المحصلة ما قبل الحجر الصحي، ضمانا لتكافؤ الفرص بين جميع التلاميذ، كما نقترح كذلك اجتياز التلاميذ للامتحانات في المؤسسات التي درسوا فيها لتفادي التنقل.

رابعا، صلة بما سبق، نثمن قراراتكم الخاصة بتنظيم الولوج إلى المدارس والمعاهد العليا وفق مبدأ تكافؤ الفرص، فإننا نقترح اعتماد قاعدة الانتقاء عبر ملفات وتعميمها لتحديد المؤهلين والمستحقين لولوج هذه المؤسسات، مع ملاءمة الآجال مع مواعيد الامتحانات والحصول على الشواهد؛

خامسا وأخيرا، نؤكد على ضرورة العمل، بعد تجاوز الظرفية الحالية التي فرضتها جائحة كورونا، على رد الاعتبار للمدرسة المغربية وتزويدها بالتكنولوجيا والنهوض بأوضاع الأسر التعليمية ودعم اقتصاد المعرفة، وهو ما يتطلب جعل التعليم إلى جانب الصحة من أولويات السياسة الحكومية والميزانيات العامة، لأن التعليم قطاع إنتاجي يستثمر في الإنسان، الذي هو صانع وهدف كل تنمية حقيقية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم الواضح والصريح والذي من دون شك سيطمئن التلاميذ وآباءهم وأولياءهم، وسيبدد تخوفاتهم على مصير هذا الموسم الدراسي والجامعي.

وهي مناسبة كذلك لأجدد شكري لرجال ونساء التعليم على ما قدموه ويقدمونه من مجهودات مقدرة وتضحيات جسام لتأمين تقديم الدروس النظرية عن بعد، وانخراطهم المواطن للتخفيف من تداعيات هذه الجائحة العالمية.

فتحية تقدير وشكر وامتنان لكل أطر الوزارة التي استماتت في مواجهة هذا الوباء، وسهرت على انقاذ هذه السنة الدراسية والجامعية.

مما لا شك فيه أن تجربة التعليم عن بعد سابقة في بلادنا، وإن كانت قد أملتها الضرورة، حماية لأبنائنا التلاميذ والطلبة، وحماية كذلك لأطر التربية والتكوين، إلا أنها تجربة تستحق الوقوف والتمعن بعيدا عن التقييمات السلبية، تقتضي التفكير الجدي في ألا يبقى التعليم عن بعد خيارا ثانيا تمليه الضرورة، بل ورشا يجب فتحه مع استحضار جملة من الإكراهات، التي لنا اليقين أننا يمكن تجاوزها بتظافر كل الإرادات الوطنية، التي برزت ولمعت خلال هذه الأزمة.

السيد الوزير المحترم،

إن أزمة فيروس كورونا أظهرت كفاءات مغربية في شتى القطاعات ببلادنا، في الصحة والأمن والصناعة والتكنولوجيا، وكذلك في قطاع التربية والتكوين، وعلينا انتهاز هذه الفرصة في تطوير منظومتنا التربوية وضرورة الاستثمار في التعليم الرقمي والتعليم عن بعد، كرديف وليس كبديل للتعليم الحضوري، والذي من شأنه التشجيع على متابعة الدراسة والحد من الهدر المدرسي بالنسبة لفئة كبيرة من المتمدرسين، وكذلك المترشحين الأحرار في المستويات الإشهادية.

إلا أن ذلك يتطلب تعبئة جماعية وإرادة فعلية وانخراطا حقيقيا لتجاوز المعيقات المتمثلة أساسا في الفروقات الاجتماعية، ما يجعلنا بعيدين من مبدأ تكافؤ الفرص، إذ أمامنا طريق طويل لتعميم الولوج لشبكة الأنترنيت لتطال أقصى القرى بالمغرب العميق.

وهنا لابد أن نجدد نداءنا في فريق التجمع الوطني للأحرار بضرورة إلزام متعهدي الاتصالات التخفيف من معاناة المواطنات والمواطنين أمام ضعف صبيب الأنترنيت، وكذا الانقطاعات المتوالية في عدة جهات المملكة، حتى يصبح متاحا للجميع على قدم المساواة، مع ضرورة عقد شراكات مع الشركات التي تعمل في القطاع التكنولوجي، من أجل تمكين التلاميذ والطلبة من حواسب ولوحات إلكترونية بشكل تضامني، تسمح لهم بالولوج للشبكة العنكبوتية.

السيد الوزير المحترم،

أكيد أنكم تقومون بعمل جبار في هذا الوقت العصيب، فرغم التشويش الذي تتعرضون له، والذي يبقى غير مفهوم في هذه الظرفية الصعبة، المفروض فيها التضامن والتعبئة الجماعية لإنجاح..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في إطار التفاعل مع جوابكم، واللي أعطى مجموعة ديال المقترحات أساسية ومهمة بالنسبة للمستقبل.

في البداية، لابد أن نتوجه إلى أسرة التعليم، رجالا ونساء، التعليم الواقف والتعليم الجالس، بالتحية والتقدير على المجهودات اللي بذلوها، وكذلك لابد أن نشير أن عملية التعليم عن بعد عملية مهمة جدا، من حيث أولا أنها تجربة أساسية، ويمكن الرأسملة عليها للمستقبل، وكذلك هي نفعتنا كثيرا فيما يتعلق بالنسبة ديال الإدماج الرقمي في هذا القطاع الحيوي.

لكن، لا تعوض، كما قلتم السيد الوزير، التعليم المقروء الحضوري، صحيح لأنه غياب السلط، غياب سلطة الأستاذ، غياب سلطة المدرسة، يعني سيقلل حتما من الجودة ديال التعليم عن بعد.

فيما يتعلق بالمقترحات ديالكم، السيد الوزير، أكيد نتفق في جل المقترحات اللي جيتو بها، فقط فيما يتعلق بالدورة الثانية للباكالوريا، أعتقد أن شهر يوليوز، إجراء امتحان الباكالوريا السنة الثانية في شهر يوليوز، أنه لازلنا في منطقة حساسة وفي لحظة زمنية حساسة، لا تسعف في نظري، لذلك أنا أقترح أن يكون في شتنبر لا السنة الأولى ولا السنة الثانية، في شتنبر.

فيما يتعلق بالإبتدائي والإعدادي، فيما يخص السنوات الإشهادية، السنوات الإشهادية فيما يتعلق بالسنة السادسة ابتدائي والثالثة إعدادي، أعتقد أنه يجب الاعتماد على نقط المراقبة المستمرة والامتحان المحلي الموحد.

فيما يتعلق بالجامعي، أعتقد أنه نهاية شتنبر ملائمة لإجراء الامتحانات وبداية الموسم في أكتوبر.

فيما يتعلق بالسنوات غير الإشهادية، السنوات غير الإشهادية، أعتقد أنه بالإمكان اعتماد معدل مرن كعتبة للانتقال.

وأعتقد أن هذه مجموعة من المقترحات اللي توصلتو بها من طرف الشركاء الاجتماعيين، وخاصة من طرف النقابة الوطنية للتعليم، العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل، واللي نبغي نقول، المؤشر أنه في إطار التفاعل والتعاون مع الشركاء الاجتماعيين، أنه كان بعض الجهات، على مستوى بعض الأكاديميات، للأسف الشديد، ما كانش إشراك الشركاء الاجتماعيين، وأعطي مثال ديال مراكش، مثلا، أعطي مثال ديال مراكش.

لذلك، أعتقد أنه لازالت الحاجة قائمة اليوم لمواصلة التعاون ومواصلة.. لإنجاح الموسم الدراسي، ونحن معكم، السيد الوزير، عندما تقولون ليس هناك سنة بيضاء، وهذا مهم جدا لمصلحة بلادنا ومصلحة التلاميذ ديالنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة، الاتحاد العام لمقاولات المغرب استهلك وقته.

غادي ندوزو مباشرة للاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة آمال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اعتمدت بلادنا التعليم عن بعد، عملا بتوصية منظمة "اليونسكو"، كخيار أمثل وظرفي، بحال اللي قلتيو، لضمان الاستمرارية التربوية والبيداغوجية لفائدة المتعلمين، طبعا للحد من الآثار السلبية لتوقيف التحصيل الحضوري، علما أن التعليم عن بعد لا يعوض التعليم الحضوري لعدد ديال الأسباب.

بالمناسبة، لابد أن نوجه طبعا تحية امتنان وتقدير لنساء ورجال التعليم والتكوين وكل الهيئات الإدارية والتربوية عن تعبئتهم ومجهوداتهم وتسخير إمكانياتهم الذاتية لإعداد وتلقين الموارد التعلمية الرقمية، دون أن ننسى مساهمة الأسر حسب امكانياتها في تهيئ الظروف الملائمة للمتابعة.

إلا أننا نسجل، كتقييم أولي معاين لهذه التجربة التي يجب استثمارها وتقويمها في إطار رؤية إستراتيجية، كانوا عدد ديال الاختلالات أربكت الأساتذة والأسر كذلك، ومست بمبدأ تكافؤ الفرص، حيث أن هاذ المدرسة عن بعد وضعت عددا من الأطفال على مسافة أبعد من التعليم، لعدة أسباب: عدم التوفر على المستلزمات ديال التواصل، عدم جاهزية عدد كذلك ديال الأطر التربوية تقنيا ومعرفيا بوسائل الاتصال الحديثة وضعف التكوين، محدودية التلقين على القنوات التلفزية، لأن تيكونو بزاف ديال الحصص والتخصصات والمستويات في نفس الحصة، وغياب إمكانية التفاعل، حتى أصبحت، يعني وضعية التعليم عن بعد ومآل الموسم الدراسي في ارتباطه بمؤشر الحالة الوبائية، مصدر قلق بالنسبة للمتعلمين والأسر، خاصة ونحن على مشارف الامتحانات.

وبالتالي، كان ضروريا، وحسنا ما عملتم، أنكم تكشفو على تصور واضح، يضع حدا للإشاعات المتناسلة ويبت في فرضية إجراء الامتحانات من عدمها وتاريخها، اللي طبعا تيصعاب فيها الأخذ بمخرجات التعليم

عن بعد للأسباب اللي قلتها، وأنتم أحسنتم لما استثنيتم، يعني، لن يؤخذ بعين الاعتبار التعليم عن بعد في الامتحانات، في غياب تقييم دقيق وموضوعي لحصيلته، إضافة إلى التدبير الوقائي والاحترازي داخل فضاءات المؤسسات التعليمية بما يضمن حماية التلاميذ والتلميذات وكافة الأطر الإدارية والتربوية بعد رفع الحجر الصحي.

وهاذ الشي طبعا تيطلب، السيد الوزير، خطة قطاعية محكمة وخطة تواصلية بإشراك كل الفاعلين، وخاصة الفاعل النقابي، فيما يخصنا طبعا، الجامعة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد الملودي العابد العمراني:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على التوضيحات اللي تفضلتم بها، بالنسبة للتعليم أو التدريس عن بعد، هذه فرصة للوزارة باش تقوم بالمأسسة ديال هاذ الوسيلة والوقوف على الاختلالات اللي تيعرفها التدريس عن بعد، خاصة كما أشرنا إليه في الكلمة اللي تفضلنا بها وما يتعلق بدعم ساكنة العالم القروي بالوسائل اللازمة لإنجاح التدريس أو التعليم عن بعد.

السيد الوزير،

في هذه اللحظة راه تيتبعكم مجموعة ديال الطلبة، لابد من التطرق وإخبار هذه الفئة، خاصة أن الجميع تيعلم بالوضعية اللي تتعيشها البلاد وتيعلم بأن المصير مازال مجهولا، مصير هاذ الجائحة، فلابد من بعض الإيضاحات حتى يكون الطلبة هم والآخرون على علم بوضعية هاذ السنة الدراسية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

آخر تعقيب للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيد الوزير على العرض القيم والمفصل اللي تقدمتو به، وفي البداية نبغي نشير لأن على الأقل هاذ الجائحة كان عندها إيجابيات، وهي أن الجميع أصبح يعترف بأهمية قطاع التعليم إلى جانب قطاع الصحة، وللأهمية ما شي أهمية وإنما لوجودية، أهمية وجودية ديال هاذ القطاعين، وبالتالي نتمناو أننا نستثمرو هاذ الوعي هذا فيما بعد كورونا، للاستثمار في المدرسة العمومية بدل النفخ في المدرسة الخصوصية، لأنها في هاذ الجائحة، للأسف، تعاملت بمنطق مقاولاتي صرف وما شي بمنطق الخدمة العمومية النبيلة.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال يجب أيضا أن ننوه بجميع الأطر التربوية اللي ساهمت في إنجاح هذه العملية بالمجهودات الذاتية، ونبغيو نشيرو بأن كل المجهودات اللي درتو وكل الإجراءات اللي درتو كانت إيجابية فعلا، ولكن المسألة ديال التعليم عن بعد خلقت إشكاليات من خلال العرض ديالكم، أنتوما واعيين بهاذ الإشكاليات.

نبغيو احنا غير نشيرو لواحد المسألة، اللي قلتو، أولا ما تكلمتوش، السيد الوزير، على التعليم العالي، مآل التعليم العالي بالنسبة للامتحانات، مآل السنوات الإشهادية الأخرى، ما تكلمتوش على التكوين المهني مثلا حتى هو، ما تكلمتوش على واحد المجموعة ديال الأشياء.

نبغيو توضيحات من هاذ الناحية ونبغيو أيضا باش ما تكونش فوراق حقيقية، وانتوما تطرقتو لها وانتوما واعيين بأن كاين فوراق، لأن الفوارق أصلا ناتجة عن الفوارق الاجتماعية الموجودة، وبالتالي لم يستطع الجميع أن يضمن.. لم تستطيعوا ضمان تكافؤ الفرص فيما يخص الولوج لهاذ الدروس عن بعد بشكل طبيعي.

وبالتالي، احنا نناشدكم أنكم على الأقل هاذوك الدروس المكثفة، الدعم المكثف اللي غادي تديروهم، حتى هما تراعيو فيهم هاذ المسألة هاذي، لأن اللي كان تيتابع الدراسة في هاذ المدة هاذي ما شي اللي كان هو منقطع، لأن كاين البعض اللي انتهت عندو الدراسة في منتصف شهر مارس، للأسف، لأنهم ما عندهومش هاذ الإمكانية هاذي، حتى بالنسبة للتلفزيون، السيد الوزير، تعرفو بأن كاين الأسر اللي تتعيش في بيت واحد أو في غرفتين وهي عندها أفراد كثيرة، وبالتالي ما يمكنلهومش كلهم يشتغلو على هاذ المسألة ديال التلفزيون.

ونطلب أيضا أنكم تشركو الفرقاء الاجتماعيين في هاذ العملية ديال ما بعد كورونا، باش ما يوقعش واحد شوية ديال الارتباك في هذا، خصوصا اللي وقع في البداية، عدم فهم من جميع الأكاديميات على نفس المستوى بالمضمون ديال الإجراءات والتدابير اللي اخذيتوها، وأيضا بعض المشاكل اللي بانت.

إذن نكتفي بهاذ المسألة لأن السؤال ديالي كان حول الفوارق الاجتماعية وانتوما أكدتم على هاذ المسألة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات في حدود ما تبقى لك من الوقت، وأعتقد خمسة دقائق، أعتقد.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون،

هنا بغيت نأكد في البداية، إن شاء الله، غادي تكون عندنا فرصة مقبلة، باش أيضا غادي نعطيو التصور بالنسبة للتعليم العالي والتكوين المهني.

واليوم، اللي بغيت نقول، وهو المحدد الأساسي اللي تنعتمدو عليه هو تطور الوضعية الوبائية ديال البلاد، وكل قراريتم أخذه بتنسيق مع السيد رئيس الحكومة، السيد وزير الداخلية والسيد وزير الصحة، ما يمكنلناش نديرو شي أجرأة إلى ما كانش واحد تنسيق جماعي حول هاذ التدابير اللي غادي نتاخذو.

بالنسبة للسنوات الإشهادية، أنا اليوم، تطرقنا، اقتصرنا إلا على الباكالوريا، علما أن السنة الثالثة والسادسة حتى هو غادي يكون شأنه شأن السنوات غير الإشهادية، أي اعتماد النقط ديال الفروض ديال المراقبة المستمرة في الفترة الحضورية.

بالنسبة لولوج بعض المؤسسات، اليوم كمبادرة أولية، بالنسبة لـ les ENSA[1])، مدارس المهندسين ومدارس التدبير والتسيير، اعتمدنا المنصة الوطنية الرقمية للانتقاء حسب النقط المحصل عليها في الباكالوريا، وهذا كان، الحمد لله، واحد إقبال جماعي وطني كبير، لأن كتضمن لنا واحد تكافؤ الفرص، وسنة بعد سنة غادي نطورو هاذ المنصة باش يمكن نعنيو فئات أخرى من الطلبة.

بالنسبة للمأسسة، اليوم، السيد المستشار المحترم، وكنت معنا في النقاش الغني ديال القانون الإطار، اليوم في المادة 30 كاين مواد كتهم مأسسة التعليم عن بعد، لهذا وخا ضيعنا واحد الوقت في السنوات الأخيرة، اليوم الحمد لله، اكتشفنا بأن التعليم عن بعد لا مفر منه، خصنا لابد نمأسسه بواحد المنهجية علمية رصينة، وعندنا واحد الدعامة قانونية اللي غادي تأطر هاذ العملية هي قانون الإطار.

بالنسبة لشهر شتنبر، امتحان الباكالوريا شهر يوليوز أولا شهر شتنبر، احنا أكدنا على أهمية شهر شتنبر باش نديرو ذاك الاستدراك والدعم والتقوية الحضوري بالنسبة للتلاميذ، باش يمكن لهم يواكبو السنة المقبلة في أحسن الظروف.

لهذا، شهر يوليوز، إن شاء الله، بتنسيق أيضا مع السلطات الصحية، تبين بأن شهر يوليوز يمكن لنا نديرو فيه الباكالوريا السنة الثانية، والباكالوريا السنة الأولى أجلناها لشهر شتنبر، لأن النقط ديالها ما تنستعملوهمش طول السنة، تنستعملوهم حتى آخر السنة الدراسية، لهذا مشينا بها حتى شتنبر.

بالنسبة لهاذ الشهر، دبا ديال تقريبا من 20 ماي إلى أواخر شهر يونيو، هنا غادي نأكدو على أهمية هاذ تحضير الامتحانات بالنسبة للباكالوريا عن بعد، وهنايا كندعو الأساتذة باش ينخرطو معنا والأسر أيضا، لأن هاذي واحد المحطة أساسية ومفصلية باش يمكن نهيئو نفسيا هاذ التلاميذ باش يجتازو امتحانات الباكالوريا.

واحنا اليوم، كنوجدو واحد العدة بيداغوجية غنية ديال تهيئ هاذ الإمتحانات، باش إن شاء الله هاذ التلاميذ ما يحسوش بواحد الضغط النفسي أو واحد النقص، ويواكبو امتحانات الباكالوريا في أحسن الظروف.

ولكن، أيضا كنأكدو بأن الموسم الدراسي خصنا نتمموه حتى لأواخر شهر يونيو، لهذا اليوم، السنة الدراسية لم تنته بعد، وغادي تنتهي إن شاء الله في أواخر شهر يونيو، وبغينا نستغلو هاذ الفترة ديال التعليم عن بعد ديال شهر يونيو، باش أيضا نواكبو التلاميذ عبر، إما التلفزة أولا هاذ الآليات الرقمية أولا الكراسة اللي نتجنا واحد المليون ديال النسخ واللي غادي نوزعوها على المستوى ديال العالم القروي، واللي فيها المقرر ديال الفترة الثانية كاملة تقريبا ديال الأسدس الثاني في ثلاثة ديال المواد، باش ذاك النقص اللي يقدر يكون عند هاذوك التلاميذ غنتجاوزوه إن شاء الله، بفضل الأساتذة وبفضل المواكبة ديالهم وبفضل أيضا الأسر، كنطلبو من الأسر أيضا باش يوفرونا الظروف المواتية باش يمكنا هاذ الشهر إن شاء الله، ندوزوه في أحسن الظروف لفائدة التلاميذ ديالنا.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غير فقط بغيت نذكر السيدات والسادة المستشارين، أنه مباشرة بعد هذه.. جلسة المراقبة غادي يكون هناك موعد مع جلسة تشريعية، غادي نبداوها حالا، ولهذا كنطلب منكم أن لا تغادروا أماكنكم.

رفعت الجلسة، وشكرا للجميع.

[1] **E**coles **N**ationales des **S**ciences **A**ppliquées

محضر الجلسة رقم 282

التاريخ: الثلاثاء 18 رمضان 1441هـ (12 ماي 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ست وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة السابعة والعشرين زوالا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها".

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على مرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 23 مارس 2020، المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، المحال طبعا علينا من طرف مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون الذي بين أيدينا، أود أن أتقدم، بإسمكم جميعا، بجزيل الشكر لكل من رئيس وأعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، ولكافة السادة رؤساء الفرق والمجموعة بالمجلس، وللسيد وزير الداخلية على المجهودات التي بذلوها جميعا في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانون المسجل في جدول أعمالنا لهذه الجلسة، طبعا، هذا القانون الذي هو الآن في ظل الوضعية الخاصة التي تعيشها بلادنا.

وقبل التطرق ودراسة هاذ المشروع، أعطي الكلمة للأمين لتلاوة ما جد من مراسلات على المجلس.

السيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

ما كاينش.

السيد رئيس الجلسة:

ما كاينش؟ ما عندكش؟

شكرا.

السيد وزير الداخلية، لكم الكلمة لتقديم المشروع.

تفضل.

اللي بغيتي، السيد الوزير، لك الحق ولك الكلمة اللي فين تم ولا هنا.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمامكم اليوم، مشروع القانون رقم 23.20 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، والذي تم إصداره عملا بأحكام "الفصل 81" من الدستور، والتي تقضي بعرض المرسوم بقانون المذكور على مجلسكم الموقر للمصادقة عليه.

للتذكير، فقد أصدرت الحكومة بتاريخ 28 رجب 1441 (23 مارس 2020)، مرسوما بقانون يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، وذلك بعد أن وافقت عليه اللجنتان المعنيتان بالأمر في مجلس النواب ومجلس المستشارين بالإجماع، بتاريخ 23 مارس 2020، ثم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس 2020، وقد تم بناء عليه إعلان حالة الطوارئ الصحية بمجموع أرجاء التراب الوطني إلى غاية 20 أبريل 2020، وتم تمديد مدة سريان مفعولها بعد ذلك إلى غاية 20 ماي المقبل، نظرا لما اقتضته الظرفية لضمان نجاعة التدابير المتخذة لحماية حياة الأشخاص وسلامتهم والحد من انتشار جائحة "كوفيد-19".

وبالمناسبة، أعيد التأكيد على ضرورة احترام الجميع للتدابير والإجراءات المعتمدة في إطار الطوارئ الصحية، قصد ضمان سلامة المواطنات والمواطنين وتجنيب بلادنا الأسوأ جراء هذه الجائحة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، إنه سميع الدعاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التقرير موزع عليكم؟ ولا، مقرر اللجنة..

إذن موزع عليكم جميعا.

الآن، غادي ندوزو للمناقشة، بالنسبة للمناقشة، الفرق والمجموعة

اللي بغا يقدم التقرير ديالو، له ذلك، اللي بغا يتفضل الكلمة له ذلك.

غادي نبدا، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

يالاه، تجي هنا؟

دير التعقيم.

المستشار السيد محمد مكنيف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنه لمن دواعي الاعتزاز والسرور أن نجتمع مرة ثانية لمناقشة هذا المشروع، انسجاما مع المقتضيات الدستورية التي تفرض على الحكومة الإتيان به داخل هذه الدورة، بعدما صادقنا عليه بالإجماع في إطار مرسوم بقانون، حيث تفاعل المغاربة بارتياح كبير مع مبادرة جلالة الملك، منوها بالجو الإيجابي الذي عبرت عنه كل مكونات مجلسنا الموقر داخل لجنة الداخلية الأسبوع الماضي، استثناء بعض الذين دأبوا على تبخيس جهود الدولة مهما كانت فعالة وناجعة، وحيث يبقى الوطن فوق الأحزاب والنقابات، ولا يمكن المقايضة به مهما كان حجم الاختلافات، لأننا نعيش لحظة تعبئة وانخراط جماعي لربح هذه المعركة، خصوصا وأننا نعيش ظروفا استثنائية بمعية دول كافة العالم بأسره، حيث استبقنا الجائحة وأعلنا حالة الطوارئ الصحية في احترام تام لحقوق الحريات، حرصت فيه بلادنا على حماية صحة المواطنات والمواطنين وتجنب الكارثة التي وقعت فيها كبريات الدول في العالم، والتي أصبحت تعيش على وقع ارتباك كبير بعدما ترددت كثيرا في تطبيق حالة الطوارئ الصحية.

السيد وزير الداخلية المحترم،

في هذا الإطار، لابد أن نجدد الشكر لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، على كل الإجراءات الاستباقية التي أعلن عليها عندما أغلق البلاد جوا وبحرا وبرا، والتي كان لها نتائج إيجابية حققتها بلادنا على الميدان، حيث استطعنا، ولله الحمد، التحكم في الجائحة، في وقت تنهار فيه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتستسلم لقدرها، مما يجعلنا نفتخر بحنكة وتبصر ملكنا الشهم، المواطن، الإنسان الذي فضل حياة المغاربة على الاقتصاد، بل أكثر من ذلك، أصبح يشرف شخصيا ويواكب تطورات الوضعية ويصدر التعليمات تلو التعليمات لمواجهة تداعيات الجائحة، اجتماعيا واقتصاديا، بعدما سارع إلى إحداث صندوق خاص والذي كان أول المساهمين فيه.

فتحية إجلال وإكبار لكل المساهمين المغاربة من كل الأطياف والشرائح، وتحية إجلال وإكبار لكل المغاربة الذين ساهموا في إنجاح المرحلة ومحاصرة الجائحة.

السيد وزير الداخلية،

لابد أن نؤكد لكم، لابد أن نؤكد أن دوركم محوري في هذه المرحلة العصيبة، وهي مناسبة لكي نهنئكم على العمل البطولي الذي تقومون به في هذه المعركة، والتي سنخرج منها منتصرين بإذن الله تعالى، أكثر قوة وصلابة، حيث أعطينا فيها المثال للعالم بأسره، بأننا شعب متحضر ومنضبط يستحق أن يكون ضمن الدول الصاعدة، بعدما دبر المرحلة بذكاء جماعي وبمساهمة كافة مؤسسات الدولة وبإمكانياتنا الذاتية المحدودة، استطعنا من خلالها إنتاج الكمامات وأجهزة التنفس الاصطناعية في وقت قياسي، حيث سجلنا لوحة فريدة من التضامن الإنساني فيما بيننا، معبرين لكم عن إعجابنا بالروح الوطنية العالية التي تشتغل بها الإدارة الترابية ومع مختلف الأجهزة الأمنية التابعة لكم السيد الوزير، خصوصا وأن أطركم يتواجدون اليوم، إلى جانب الأطقم الصحية المدنية والعسكرية، في الواجهة.

فلكم ولهم السيد الوزير، كل التحية والتقدير، هذا التقدير موصول أيضا إلى رجال ونساء الدرك الملكي، القوات المساعدة، الوقاية المدنية، طالبا منكم حمايتهم وتحسين أوضاعهم المادية ومكافأتهم، لا الاقتطاع من أجورهم.

السيد وزير الداخلية المحترم،

فخورون اليوم بأدائكم، خاصة عندما نجد أن 4 مليون و300 ألف مغربي ومغربية استفادوا من دعم مباشر، بعدما كانوا يشتغلون في الاقتصاد غير المهيكل، إضافة إلى 800 ألف مستخدم في القطاع الخاص، توقفت مقاولاتهم عن العمل بفرض الحجر الصحي، حيث كان هاذ الأمر بالنسبة إلينا حلما تحقق ولله الحمد، بفعل إرادة جلالة الملك ومواكبة وزارتكم لهذا الأمر، فتحية لكل أطر وأعوان وزارة الداخلية والمالية ومؤسسات الضمان الاجتماعي، على التعبئة من أجل الفقراء والمساكين والمحتاجين في بلدنا.

لذلك، أؤكد لكم، السيد الوزير، أنكم نجحتم إلى حد كبير في مصالحة تاريخية بين الشعب والسلطة، حيث رجعتم إلى حضن الجماهير الشعبية، فندتم من خلالها مزاعم من يروجون دائما لبطش السلطة ويبخسون جهود الدولة، حيث تحت طائلة المقاربة الحقوقية التي دأبوا على الاسترزاق بها.

السيد وزير الداخلية المحترم،

لقد نجحنا في تدبير المرحلة بفعل عبقرية جلالة الملك وسرعة بديهته، وحيث أصبحنا ولله الحمد متحكمين في الوضعية، لهذا أصبح علينا التفكير من اليوم في الطريقة الناجعة للخروج من الحجر الصحي، خصوصا وأن الوضعية الاقتصادية صعبة في العالم وليس في بلدنا فحسب، لذلك ستعترضون صعوبات كبيرة لكل إقلاع اقتصادي جديد.

لذلك، يجب أن نتهيأ أكثر ونحدد الأولويات ونساعد القطاعات المتضررة أكثر من هذه الجائحة.

وأخيرا، السيد الوزير، زملائي المستشارين المحترمين، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، داخل هذا المجلس الموقر، سنصوت بإيجاب على هاذ المشروع، انسجاما مع تصويتنا السابق والذي يتوق إلى تبني المعارضة البناءة، الهادفة إلى تثمين كل ما هو إيجابي، هادفين بذلك إلى الانخراط في ملحمة كورونا، والتي ربحها المغاربة بفضل تعبئتهم الجماعية، رغم ذلك فإن الجائحة على المستوى الاجتماعي كرست قيم التضامن والتكافل لدى المغاربة.

وعلى المستوى الاقتصادي، عززت من صمود المقاولة الوطنية وجعلتها تبدع الحلول.

أما على المستوى البيئي، فالعالم بأسره لمس ارتفاع نسبة الأوكسجين في الهواء وتقلصت نسبة الغازات السامة التي أثرت بشكل كبير على جودة المناخ، مما جعل العلماء يؤكدون على انسداد ثقب الأوزون، لذلك فإننا ننتظر عالما جديدا سينبعث بعد زوال جائحة كورونا، إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي حسن تفضل.

شكرا.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة "مشروع القانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، قانون تطلبته المرحلة والظروف التي يمر منها المغرب والعالم بسب جائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، سعيا للحد من انتشاره وحماية المواطنين والمملكة الشريفة، وهنا لابد أن ننوه ونشيد بالقرارات الشجاعة التي اتخذها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده للحفاظ على صحة المواطنين لحصر تفشي هذا الوباء، حيث كان المغرب سباقا الى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الصحية والاقتصادية والاجتماعية كان لها الوقع الإيجابي لعدم انتشار وتفشي هذا الفيروس، حيث كانت حياة المواطنات والمواطنين المغاربة أسمى من أي قرار اقتصادي، حيث لقيت هذه المبادرات كل الثناء والتقدير من دول عديدة، وهذا يجعلنا نفتخر بملكنا وشعبنا ووطننا.

كما لا يفوتنا أن نثمن المبادرة الملكية لإحداث صندوق خاص بتدبير جائحة فيروس كورونا وانخراط المغاربة بشكل طوعي للمساهمة فيه، حيث سيلعب دورا مهما في تخفيف تداعيات الحجر الصحي اجتماعيا واقتصاديا، كما نعتبر الأمر المولوي السامي القاضي بتظافر جهود القطاع الصحي العسكري إلى جانب القطاع الصحي المدني في التعاطي مع هذا الوباء قرارا يعكس تبصر وحكمة جلالة الملك واهتمامه، حفظه الله، بحماية صحة المواطنين، وهذا ما جعل كل أطياف الشعب المغربي تتعبأ وتتضامن وتتعاون بشكل عفوي للوقوف ضد هذه الجائحة.

وإننا نغتنم هذه المناسبة للتنويه بعمل القطاعات الوزارية في كل من وزارة الداخلية والصحة والتعليم على العمل الجبار الذي يقومون به في الصفوف الأمامية، لضمان السير العادي لمناحي الحياة في ظل التنفيذ الصارم لقانون الطوارئ الصحية، وعلى رأسهم رجال وأعوان السلطة ورجال الدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المسلحة الملكية، والقوات المساعدة والوقاية المدنية والأطقم الطبية، بكل تفان وإخلاص ونكران الذات.

السيد الوزير المحترم،

لا تفوتني هذه المناسبة دون أن أذكر بما سبق لنا أن ساءلنا الحكومة بصدده من تأخر في إخراج قانون استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجل الاجتماعي، وذلك تفعيلا للتعليمات الملكية السامية في هذا الباب، وذلك من خلال سؤال شفوي كان لي شرف طرحه خلال جلسة 29 أكتوبر 2019.

صحيح أن الحكومة بادرت مشكورة إلى وضع هذا المشروع في قنوات المصادقة، إلا أن هذه المسطرة مع الأسف لم تكتمل بعد، مما يفرض اليوم أن هذا المشروع أصبح ذو ملحاحية أكبر في التعجيل بإخراجه.

إن هذه المرحلة من تاريخ المغرب المعاصر جد صعبة وقد تطول، مما سيؤدي إلى تطور الأزمة خاصة مع توقف مجموعة من القطاعات والمقاولات عن العمل، وهذا ما يتطلب من الحكومة العمل الاستباقي للبحث عن حلول جريئة للحفاظ على وثيرة سير الاقتصاد الوطني وللحد من تأثير هذه الجائحة عليه وعلى مستوى نموه، بحكم إغلاق مجموعة من المقاولات والمؤسسات وتوقفها عن العمل.

كما تتطلب الظرفية الوقوف إلى جانب المقاولات ومواكبتها وتوفير التمويل والقروض بنسب فائدة مناسبة لا ترهق الجانب المالي لهذه المقاولات، والأهم تأدية الحكومة ما بذمتها لها، لكي لا تجد الشركات نفسها أمام الإفلاس.

ومن جهة أخرى فإن ظهور بعض البؤر الوبائية للأسف، ساهم فيها عدم امتثال بعض المواطنين وبعض المؤسسات الاقتصادية لتعليمات السلطات، ونسجل أن مشروع قانون رقم 22.20 المتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي شوش على الإجماع الوطني وراء جلالة الملك محمد السادس لمواجهة التحديات الناتجة عن كورونا.

لهذا، فإننا نشدد على موقفنا الذي كان واضحا في رفضه شكلا ومضمونا، مقدرين أن الحكومة اضطرت إلى تأجيل مناقشته، وندعوها إلى فتح نقاش عمومي حوله، إذا كانت مصرة على التشبث به، خصوصا أن للحكومة القدرة على استخلاص الدروس من خلال تفاعل المواطنين مع هذا القانون، حيث يظهر حرص المغاربة على ضبط النفس والتركيز على مواجهة من يتآمر ضد بلادنا، خارج الوطن، ومن يرغب في زعزعة استقرار بلادنا، فمن غير المقبول التفريط في هذا الإجماع الوطني بهذه الممارسات.

إن الرفع التدريجي للحجر الصحي مطلب ملحا لتفادي وقوع كارثة، لا قدر الله، وبشروط محددة وصارمة، مع مراقبة صارمة لكل القطاعات وخاصة التي تعرف اكتظاظ المواطنين.

ويتطلب ذلك من الحكومة مناقشة كل قطاع اقتصادي على حدة وإشراك كل المتدخلين للعودة تدريجيا للحالة الطبيعية.

وفي الختام، نعبر عن دعمنا وتصويتنا بالإيجاب على "مشروع القانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية"، داعين الحكومة إلى التجاوب الإيجابي مع مقترحاتنا، لنعيش في المغرب الذي نريده، تحت القيادة الرشيدة لمولانا جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مشروع هذا قانون كانت لنا فرصة لمناقشة مختلف مضامينه في الفترة ما بين الدورتين لما كان مرسوما بقانون، وتفاديا للتكرار نسلمكم نص مداخلتنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على الاختصار.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا نفس الملاحظة، حيث كانت لنا عدة محطات لمناقشة هذا القانون وأبدينا مجموعة ديال الملاحظات ومجموعة ديال الأفكار، إذن احنا سنصوت بالإيجاب، وسوف نسلم المداخلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

بدورك كذلك تسلم المداخلة.

واش تقراها ولا.. ؟

تسلم.. تقراها؟ ياالاه تفضل.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بأن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع هذا القانون 23.20 يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية ببلادنا، مرة أخرى داخل الجلسة العامة، حيث سبق لنا أن صادقنا عليه في الفترة الفاصلة بين الدورتين بصيغة مرسوم بقانون، منوها في هذا الإطار بعمل أعضاء اللجنة المحترمين الذين صادقوا عليه بالأغلبية، وهي مناسبة ننوه فيها بالعمل الجبار الذي يقوم به رجال ونساء الإدارة الترابية ورجال الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكل أعوان السلطة، الذين يتواجدون في الصفوف الأمامية مواجهين الجائحة، وساهرين على حمايتنا ليل نهار، وهو ما ارتاح له المواطنات والمواطنين وصفقوا له في مشاهد مثيرة من الاحتضان والتساكن، رافضين كل أساليب التبخيس والتضليل التي تتعرض لها مختلف القوات العمومية، وهي التي تواجه الجائحة، ساهرين على راحتنا وأمننا، شاكرين لكم، السيد وزير الداخلية، سهركم على تطبيق هذا القانون في هذه الفترة.

السيد الوزير المحترم،

في خضم هذه الجائحة ظهر المغاربة أقوياء، ساهم كل واحد بما استطاع، شكلوا ملحمة كبرى في مواجهة الجائحة وتداعياتها

الاقتصادية والاجتماعية، حيث سارع جلالة الملك حفظه الله، بحسه المتبصر بإحداث "لجنة اليقظة الاقتصادية" التي سنت أكثر من 400 إجراء، وسارعت إلى مساعدة الفقراء والمحتاجين ومن تضرروا من أجراء ومستخدمين في القطاع الخاص وغير المهيكل، حوالي 5 مليون و300 ألف من الفقراء والمستخدمين الذين توقفت مقاولاتهم عن الإنتاج، حيث تسلموا مبالغهم المالية بكل انتظام.

وإذا كنا ننوه بهذا الإجراء المعجزة والذي جعلنا نفتخر ببلادنا، إلا أن هناك بعض الصعوبات اعترضته، ذلك أن مجموعة من المواطنين الفقراء في العالم القروي لم يتوصلوا بهذه التعويضات.

أتمنى أن تستفيدوا من هذه التجربة أثناء إنجاز السجل الاجتماعي الموحد، كما يجب أن نشتغل على توفير الشبابيك الأوتوماتيكية للجماعات القروية النائية، خصوصا المتنقلة منها، لتفادي الازدحام في مثل هذه الحالات الاستثنائية.

السيد الوزير المحترم،

نهنئكم مرة أخرى على العمل الذي تقومون به وعلى سن أحكام حالة الطوارئ الصحية التي دبرتموها باقتدار كبير، ولولا يقظة أجهزتكم لكانت تكون الكارثة.

أما بخصوص آلية توزيع الدعم، أنتم كوزارة الداخلية، دوركم محوري في هذه العملية، طالبين منكم السهر على هذه العملية دائما حتى لا يتم تسييسها أو الركوب عليها، مع الحرص أن يتوجه لمن يستحقه، وحرام أن تمشي للفئات الغنية أو المقاولة التي لم تتضرر من الجائحة، فالأولوية اليوم إذن للصحة والتعليم وللسياحة وللشركات السياحية بكل أصنافها، كشركات النقل السياحي، شركات كراء السيارات، وقد ظهر ذلك جليا في الجهات التي تشتغل على القطاع السياحي والذي يعد متنفسها الوحيد.

بخصوص الجماعات الترابية، فإننا السيد الوزير قلقون على أوضاع الجماعات الترابية الفقيرة في ظل الأوضاع المستجدة التي ستعرف فيها مداخيل الدولة من الضرائب تراجعا كبيرا، خصوصا الضريبة على القيمة المضافة، حيث نلتمس منكم إعطاءها المزيد من الدعم والتي هي في حاجة ماسة إليه بعد المصاريف الإضافية التي فرضت عليها في هذه الجائحة من جهة، وضعف مواردها من جهة أخرى، خاصة وأنها محتاجة إلى استكمال إنجاز مشاريع القرب التي بدأتها.

وأخيرا، كانت هذه المناسبة فرصة لنا، السيد الوزير، لطرح الإشكالات التي تصادفنا في هذه المرحلة، الغرض من ذلك مساعدتنا على إيجاد الحلول.

أما بخصوص هذا المشروع، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سنصوت عليه بالإيجاب، انسجاما مع مواقفنا السابقة، شاكرا لكم، السيد الوزير، تعبئتكم الشاملة لمواجهة هذا الوباء، والتي ستبقى تاريخية تسجل لكم بمداد من الفخر والاعتزاز، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

سنسلم المداخلة مكتوبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا ربحا للوقت.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم، يطيب لي، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على إثر الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، الذي يدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال هذه الجلسة العامة التشريعية، وبالانخراط الفاعل لكل المستشارات والمستشارين الذين حضروا أشغالها حضورا فعليا وماديا، أو عبر تقنية التصويت عن بعد.

كما أتقدم لكم، السيد الوزير المحترم، بهذه المناسبة، بالشكر الجزيل على عرضكم القيم والشامل، خاصة أمام اللجنة البرلمانية المختصة، بشكل سيساهم في تيسير مسطرة الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، على مستوى الجلسة العامة التشريعية، تطبيقا لأحكام "الفصل 81" من الدستور ومقتضيات المادة 254 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع قانون رقم 23.20 قيد الدراسة والتصويت أمام الجلسة العامة التشريعية، في سياق دولي ووطني خاص ودقيق بسبب التداعيات السلبية وغير المتوقعة التي ترتبت عن انتشار فيروس كورونا "كوفيد-19" على الاقتصاد العالمي وعلى أغلبية القطاعات الاقتصادية والمالية للمنظومة الوطنية.

ويندرج مشروع هذا القانون في إطار التدابير الوقائية الاستعجالية اللازمة التي تفرض على السلطات العمومية، وفقا لأحكام "الفصل 21" من الدستور، ضمان سلامة السكان وسلامة التراب الوطني في إطار صيانة الحقوق والحريات المكفولة للمواطنين.

كما يهدف إلى وضع الإطار القانوني الملائم لاتخاذ التدابير الناجمة عن حالة الطوارئ الصحية بمجموع التراب الوطني عند الاقتضاء، كلما كانت حياة الأشخاص وسلامتهم مهددة من جراء انتشار أمراض معدية أو وبائية، واقتضت الضرورة اتخاذ تدابير استعجالية لحمايتهم من هذه الأمراض، بموجب مراسيم ومقررات تنظيمية وإدارية، أو بواسطة مناشير وبلاغات، من أجل التدخل الفوري والعاجل للحيلولة دون تفاقم الحالة الوبائية للمرض، وتعبئة جميع الوسائل المتاحة لحماية حياة الأشخاص وضمان سلامتهم، مع ترتيب العقوبات الجنائية الملائمة في حق المخالفين.

السيد الرئيس المحترم،

وأخيرا، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن أحكام مشروع القانون رقم 23.20 قيد الدراسة والتصويت على مستوى الجلسة التشريعية العامة، آملين من الجميع، التضامن والتعبئة والانخراط والالتزام لمواجهة تداعيات آثار "كوفيد-19"، في أفق السماح بعودة تدريجية للقطاعات الصناعية والتجارية، تفادياً لخسائر أكبر على المستوى الاقتصادي، بشكل يراعي خصوصيات كل جهة على مستوى الوضعية الوبائية، من خلال قواعد جديدة لحماية السلامة داخل الأوساط المهنية، وتثقيف المجتمع وإشراكه وتمكينه بالكامل للتكيف مع "المعيار الجديد" للحياة اليومية بعد رفع القيود الناشئة عن الحجر الصحي.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة آمال العمري:

السيد الوزير،

هاذ مشروع المرسوم بقانون جات به الحكومة، طبعا على وجه الاستعجال، ما بين الدورتين لأن الدستور كيخول ليها هذا، وأظن أنه نوقش بما فيه الكفاية وباستفاضة في اللجنة المخصصة، والآن ما هذه الجلسة إلا تأكيد للتصويت اللي صوتنا عليه داخل اللجنة.

أريد فقط أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بما تقوم به السلطات العمومية من أجل حماية الشعب المغربي.

وشكرا، وسنعطي لكم المداخلة مكتوبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلي.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

شكرا.

الكونفدرالية، أعتقد غير موجودة، كذلك الإخوان غير المنتسبين، ما كاينش.

الآن، انتهينا من المناقشة.

إذا رغب السيد الوزير له الحق في ذلك بناء.. ما بغاش، إذن الآن غادي نبداو في عملية التصويت.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، بغيت غير نذكركم بأن المجلس على.. نقطة نظام؟

تفضل، وقفتيني السيد الرئيس، يالاه تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

مشكور المجلس على المبادرة الطيبة اللي غادي نديرو التصويت عن بعد، ولكن اليوم راه احنا غنصوتو بالإجماع، إذن لا داعي.. يمكن نختصرو الوقت ونصوتو بالإجماع، راه احنا غنصوتو بالإجماع على المشروع هذا المحتمل، وهذا اللي كنعرف وغيبقى لينا التجربة نجربو باش نسهلو لمرة أخرى، أما هاذ المشروع هذا، نطلقو الوزير يمشي بحالو، وغندوزوه بالإجماع ونبقاو بيناتنا كنتمرنو.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

هو في الحقيقة مع احترامي للرأي ديال السيد الرئيس السي اللبار، في ندوة الرؤساء لما ناقشنا هاذ القضية ديال التصويت الإلكتروني عن بعد، ناقشناها من زاوية دستورية، لأن احنا اخذينا واحد العدد ديال التدابير الاحترازية فيما يتعلق بتقليص العدد ديال الحضور ديال أعضاء الفرق، ولكن هنا كنصطدمو بواحد الإشكال هو أن "التصويت هو حق شخصي"، طبقا لمنطوق الدستور "لا يمكن تفويضه"، ولذلك اعتمدنا هاذ القضية ديال التصويت الإلكتروني، وأنا كنشوف نمضيو فيها، نمضيو فيها لكي نحفظ حقوق جميع المستشارين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

سبقتيني، لأن كاين الإخوان، أولا احنا عندنا غادي تكون الجلسة التصويت عن بعد، آ الإخوان، احنا درنا البلاغ بأن التصويت غادي يكون عن بعد، هاذي النقطة الأولى، كاين هناك عن بعد اللي غيمتنع، كاين اللي غادي يصوت "ضد"، وبالتالي خليونا نكملو، لو كان السيد الرئيس احنا مشينا غير فالطريقة القديمة غير الحاضرين.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

أنا كنسحب أسيدي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن قبل أن نبدأ عملية التصويت، المجلس مشى ملاءمة، كيف قال السيد الرئيس ديال العدالة، مع مقتضيات "الفصل 60" من الدستور الذي ينص على أن "التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه"، وكذلك مشينا طبقنا للنظام الداخلي وخاصة "المادة 175" اللي كتأكد بحق التصويت شخصي ولكن كتعطي واحد الإمكانية وهو أنه الإنسان يمكن يستعمل الآلة الإلكترونية، وهاذ الشي اللي الآن غادي نديرو.

ونظرا للظروف الراهنة التي تمر عليها البلاد والمتسمة بالتعبئة الجماعية للتصدي لانتشار هذا الوباء اللعين، وتبعا لمداولات كل من مكتب المجلس وندوة الرؤساء ذات الصلة، سنصوت على المادة الفريدة لمشروع القانون ومشروع القانون برمته عبر المنصة الإلكترونية المؤمنة (sécurisée) التي أعدت لذلك، سواء من السيدات والسادة الحاضرين، وكذلك اللي خارج القاعة في أكاديرو في الشمال وفي الجنوب وفي وسط المغرب.

وللإشارة فقد سهر مكتب المجلس وندوة الرؤساء وأطر المجلس على اتخاذ الترتيبات التقنية التي تؤمن شخصية التصويت، بمعنى كل واحد غادي يصوت وما عندوش الحق باش يصوت مرتين وبالأسماء، وأن يكون للمرة الواحدة، كيف قلت ليكم، من السيدات والسادة أعضاء المجلس.

كما أريد أن أؤكد لكم أن هذه المنصة الإلكترونية هي للتصويت فقط طبعا لأن دزنا المرحلة ديال المناقشة.

والآن، أرى الإخوان ديال المستشارين كاملين ديال مجلس المستشارين يتابعون هذه الجلسة، من أكادير، من الشرق، من الجنوب ومن الوسط، دبا كنشوفو كلشي.

وأدعو السيدات والسادة باش نبداو عملية التصويت، غادي ندخل فالتصويت ولا أريد نقطة نظام.

إذن غادي تبدا عملية التصويت في بعض دقائق سوف أحددها على حسب اللي غادي نشوف اللي كيصوتو.

إذن عملية التصويت غادي تبدا.

الموافقون:

المعارضون:

الممتنعون:

إذن، غادي ناخذ كلشي غادي يدخل وعند السيد الأمين باش يعطينا النتيجة على المادة الفريدة.

الإخوان صوتو، كل واحد يصوت.

راه غادي يصيفط ليكم دبا، ها هو بدا يدخل.

ياالاه، الله يكثر خيرك راه شفتك أنا السي.. راه بنتي لي هنا مصوت.

مازال التصويت كيدخل من جميع الأقاليم ومن جميع الجهات وربما كيكون شوية ديال (réseau) عندهم، ماشي عندنا، (réseau) عندهم شوية ضعيف ولكن غادي نصبرو بعض دقائق ليس إلا.

مازال، مازال كيدخلو شوية بشوية، التصويت، غادي نقدرو هاذ الظروف ونتمنى جميعا نجحو هاذ العملية، خصنا نجحوها لأن أول مرة اللي غادي نديروها، وكاين الإخوان اللي بعاد بزاف ماشي في الرباط وماشي في المدن الكبرى، كاينين ساكنين في القرى وربما (réseau) ما عندهمش مزيان، ولكن احنا كنلاحظو بأنه بداو كيصوتو بداو كيدخلو، بداو كيصوتو.

مازال عملية التصويت مستمرة، وهذا طبعا يتطلب واحد الوقت ليس بكثير ولكن بنوع من الصبر.

مازال الإخوان كيصوتو، أنا كنشوف أرقام حدايا كيدخلو.

إذن غادي نوقفو عملية التصويت، كنعطي التعليمات للإخوان التقنيين باش يوقفو عملية التصويت ويعطيونا النتيجة يظهروها على المنصة.

كاين 49 واحد إلى الآن اللي دخل، راه تتعرفو أحيانا الإنسان

كيصوت ولا تهضر تيصيفط شي حاجة وما تتوصلش في ذيك اللحظة وفي ذيك الثانية، في ذيك الدقيقة، ما تتوصلش (message) كيبقى دائما شوية.

هي دبا أنا صافي ولكن باش يديرونا في المنصة.. غادي تشوفو هنا في التلفزيون.. وأنا بان لي هنا ولكن خصكم أنتوما تشوفوه، التليفزيون.

أهوما كيبانو الأسماء كيبانو كل شي..

كيظهرلي كيبان ليكم في التلفزيون.. كيبان الناس اللي صوتو كاملين بالأسماء.. راه باين بالأسماء، غير دبا نعلن النتيجة.

السيد الأمين، شوف..

عندنا الأرقام، ولكن بغينا نتيقنو تماما ليس إلا، لأن ربما شي واحد غادي يكون امتنع واحنا غادي نحسبوه أنه وافق، ربما غادي تكون الهضرة بعدين، فلهذا أريد فقط أن نتأكد من النتائج، في دقائق ولا ثواني.

السيد أمين المجلس:

إذن، السيد الرئيس، على حسب ما توصلت به على هاذ الشاشة فهناك:

الموافقون= 49؛

المعارضون= 0؛

الممتنعون= 0.

السيد رئيس الجلسة:

إذن وافق المجلس على هذه المادة الفريدة بـ 49 (الموافقون= 49)، ضد لا أحد (المعارضون= 0) مع عدم الامتناع، ما كاينش الامتناع (الممتنعون= 0).

الآن غادي نصوتو على المشروع برمته:

نفس الشيء غادي نفتحو التصويت.. طبعا، عددا احنا تنقولو نفس العدد إذا بغيتو وغادي نعطيو واحد 2 ولا 3 دقائق.

غادي تبدا عملية التصويت الآن.

مازال راه احنا تنشوفو في الشاشة اللي عندي هنا كاين التصويت وعندكم كذلك في التلفزيون اللي تحت راه تيبان ليكم، ودقائق لأن غادي نقدرو الظروف، كاين الإخوان اللي بعاد 600 كلم و700 كلم، وكاينين الإخوان اللي كيصوتو من الصحراء.

وصلات الآن ل 45، وصلت 46.. 47، مازال التصويت يرد علينا، مازال 47، غادي نخليو دقيقة.

هاذ العملية كيصوتو الناس اللي داخل القاعة والناس ديال اللي برا، بحال بحال.

وصلنا ل 50.. 52، 53 إذن مازال ما وصلش.. 54 حتى دبا وصلت عندي.

إذن غادي نوقف عملية التصويت، عملية التصويت غادي توقف، الإخوان التقنيين يوقفو عملية التصويت.

الآن اعطيونا النتيجة.

السيد أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

إذن توصلت بـ 54 مستشار برلماني صوت بالإيجاب، صفر (0) ممتنع، وصفر (0) ضد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن بهذا يكون المجلس.. طبعا النتيجة شفتوها:

الموافقون= 54؛

المعارضون= 0؛

الممتنعون= 0.

إذن بهذا **يكون مجلس المستشارين قد وافق على "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها".**

قبل رفع الجلسة بغيت نشكر باسمكم جميعا الأطر ديال المجلس، وكذلك ندوة الرؤساء ومكتب المجلس.

وأشكر جميع السيدات والسادة أعضاء المجلس.

وشكرا للجميع.

شكرا السيد الوزير.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

I. مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالجلسة العامة لمناقشة "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تعيشها بلادنا، وذلك بعد أن وافقت عليه اللجنتان المعنيتان في مجلس النواب ومجلس المستشارين بالإجماع بتاريخ 23 مارس 2020.

هذا المشروع الذي يعرض على المؤسسة التشريعية في ظل ظروف استثنائية وفارقة تمر بها بلادنا كما باقي بلدان العالم، فرضتها جائحة فيروس "كوفيد-19" المستجد، التي اجتاحت البشرية، فبقدر الرجة القوية التي سببتها بقدر ما أكدت على متانة وطننا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة وتبصره في تدبير هذه الأزمة غير المسبوقة، حيث جعلت من النموذج المغربي مثالا يقتدى به، وأبانت عن سرعة التفاعل المبني على روح مسؤولية أجهزة الحكومة والمؤسسات العمومية والمؤسسة التشريعية وعموم المواطنين، وتجندهم لصد هذا الخطر الصحي الداهم، جنبا الى جنب جنود الصف الأمامي من طواقم طبية وقوات للأمن، من درك ملكي وأمن وطني وقوات مساعدة وسلطات محلية، بكامل ربوع المملكة.

وبهذه المناسبة، لا يسعنا، في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، إلا أن نحيي عاليا الروح الوطنية والتفاني المهني الذي أبانت عنها هذه الفئات، وعموم المواطنين، كل من موقعه، في محاربة هذه الأزمة الصحية العالمية، دون أن يفوتنا كذلك تثمين الخطوات الجريئة والفعالة التي اتخذتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة لتجنيب وطننا وضعا صحيا غامضا، بسبب تداعيات انتشار هذا الفيروس المستجد والذي لم تسلم من تبعاته دول تملك إمكانات اقتصادية وصحية ولوجيستيكية متقدمة، حيث تمكنت بلادنا من تنزيل نموذج طوارئ صحية متكامل ومستند على المقومات القانونية والتشريعية والتنظيمية المتراكمة، مبنية على الالتزام والتجند للخروج من هذه الوضعية غير المسبوقة من خلال مجموع الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية، سواء عبر إحداث "لجنة اليقظة الصحية"، أومن خلال إحداث "صندوق تدبير جائحة كورونا"، وتخصيصه لإعانات مالية لمختلف الفئات المتضررة من فرض حالة الطوارئ الصحية وتداعياتها المباشرة عليها، وغيرها من الإجراءات المحمودة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مشروع القانون المعروض أمامنا اليوم، هو استكمال للمسطرة التشريعية، التي ابتدأت بعرض المرسوم بقانون رقم 2.20.292 يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، على لجنتي البرلمان في فترة ما بين الدورتين، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرص مؤسستينا التشريعية والتنفيذية على احترام الإجراءات التشريعية ذات الصلة، مع ما يقتضي ذلك من التعاون اللازم بين السلطتين في إطار احترام اختصاصات كل جهاز بما يضمن استقلالية السلطتين عن بعضها البعض.

إن مشروع القانون الذي نحن بصدده يروم تحقيق الغايات التالية:

- ✓ إعطاء هامش أكبر للحكومة في توخي النجاعة في القضاء على هذه الجائحة من خلال اتخاذ تدابير استباقية واستشرافية للحد من تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية؛
- ✓ الحفاظ على قواعد السلامة والنظافةِ واحترام تعليمات البقاء في المنازل.
- ✓ ونتيجة لكل هذه التدابير والمجهودات المبذولة لتدبير جائحة فيروس كورونا المستجد، نسجل بكل إيجابية مايلي:
- ✓ العمل المتواصل لرجال ونساء السلطة والأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة، فيما يخص السهر على احترام تنفيذ مقتضيات قانون الطوارئ؛
- ✓ مواصلة مساعدة الفئات المتضررة من حالة الطوارئ الصحية، تجسيدا لقيم التضامن والتآزر والتكافل من أجل رفع التحديات التي تواجه بلادنا؛
- ✓ تكثيف عمليات التحسيس والتوعية لتنوير الرأي العام بمستجدات هذه الأزمة الصحية؛
- ✓ التعبئة الشاملة لجميع الإمكانيات البشرية من أطر طبية وشبه طبية، مدنية وعسكرية، من أطباء وممرضين وموظفي الوقاية المدنية، وكذا توفير عدد من التجهيزات التقنية الأساسية في مجال العمل الميداني.
- ✓ وننبه الحكومة إلى ضرورة الاستمرار في القيام بعدد من التدابير الموازية والعمل على اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الرامية إلى:
- ✓ تنظيم حملات لمراقبة الأسعار وجودة المواد الغذائية لمواجهة كافة أساليب الغش والاحتكار والمضاربة والتلاعب في الأسعار؛
- ✓ السهر على احترام تنفيذ مقتضيات قانون الطوارئ بكل حزم لتخطي هذه المرحلة الصعبة بأقل الخسائر الممكنة.

وفي الختام، فإنّنا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، باعتباره مسألة ضرورية في ظل هذه الوضعية الراهنة التي تعيشها بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

II. مداخلة الفريق الحركي:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمناسبة مناقشة "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم القانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، وذلك من أجل الإسهام بملاحظاتنا واقتراحاتنا حوله، والذي جاء في ظرفية خاصة واستثنائية.

واسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير حول كافة التوضيحات والتفاصيل التي أشار إليها في معرض تقديمه لهذا المشروع الهام، إلى جانب الأسباب والدوافع التي اضطرت الحكومة للالتجاء لهذا المشروع وكافة الحيثيات المصاحبة له.

ونحن في الفريق الحركي لا يمكن لنا إلا أن نشيد بهذا المشروع الذي يرمي إلى استكمال المسطرة المنصوص عليها في الدستور، ولاسيما "الفصل 81" منه، وذلك بعرض المرسوم القانون المذكور أعلاه للمصادقة عليه، هذا المرسوم الذي أصدرته الحكومة بتاريخ 28 رجب 1441 الموافق ل 23 مارس 2020، بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، بعد أن وافقت عليه اللجنتان المعنيتان بالأمر بمجلس النواب ومجلس المستشارين بالإجماع، وذلك بتاريخ 23 مارس 2020، وتم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس 2020، والذي تم بموجبه الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية بمجموع التراب الوطني إلى غاية 20 أبريل 2020، وتم تمديد سريان مفعولها إلى غاية 20 ماي الجاري، نظرا لما اقتضته الظرفية لضمان نجاعة التدابير المتخذة لحماية حياة الأشخاص وسلامتهم، والحد من انتشار جائحة كورونا.

وبهذه المناسبة، فإننا في الفريق الحركي نؤكد تأييدنا لكافة التدابير الاستباقية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من أجل حماية صحة وسلامة المواطنين، والتخفيف من الآثار السلبية لوباء كورونا، والتي يشهد الجميع بوقعها الإيجابي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، ومن بين أهم هذه الإجراءات إحداث صندوق تدبير جائحة كورونا "كوفيد-19"، و"لجنة اليقظة الاقتصادية"، وانخراط القطاع الصحي العسكري في مواجهة هذه الجائحة، كما نثمن القرارات الاستشرافية وكافة الجهود التي تقوم بها الحكومة والسلطات العمومية، ورجال الأمن والدرك والقوات المسلحة الملكية، ورجال الوقاية المدنية، والأطقم الطبية ومساعديهم، وكافة أعوان السلطات وغيرهم من الفاعلين من جمعيات المجتمع المدني، هذه الجهود التي يبذلونها بكل سخاء ومسؤولية ونكران الذات في سبيل مواجهة هذا الوباء الفتاك، وتجنيب بلادنا كارثة إنسانية حقيقية، وإعطاء مثال للعالم أجمع في حسن الانضباط والحزم في تدبير هذه المرحلة الدقيقة بعقلانية وبحس التآزر والتضامن، جعلت من بلادنا نموذجا يحتذى به من قبل دول رائدة.

وانسجاما مع روح هذا المشروع، فإننا في الفريق الحركي نقترح ما يلي:

1- مواكبة الاقتصاد الوطني والمقاولات والشركات التي تأثرت بسبب تداعيات هذه الجائحة، ومساعدتها على المستوى التمويلي والاجتماعي والضريبي حتى تقف صامدة في وجه هذه المرحلة الدقيقة والحرجة جراء "كوفيد-19"، الذي يعد محكا حقيقيا لمعظم اقتصادات العالم؛

2- الوقوف إلى جانب الفئات الهشة التي تضررت من هذا الوباء، وتصحيح الخروقات التي شابت عملية توزيع المساعدات المقررة لهذه الفئات من صندوق فيروس كورونا؛

3- الضرب بيد من حديد على كل من سولت له نفسه استغلال هذه الظرفية من أجل الكسب غير المشروع والإثراء على حساب المواطنين المستحقين لهذه المساعدات، ومحاربة كل أشكال الفساد واستثمار واستغلال هذه الجائحة لتحقيق مكاسب سياسوية أو انتخابوية؛

4- ندعو الحكومة الى إيجاد الحلول الكفيلة بتعجيل إجلاء المواطنين العالقين خارج وداخل البلاد من أجل الالتحاق بأسرهم وعائلاتهم، حيث تفاقمت أوضاعهم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي لم تعد تحتمل تأخيرا أكثر.

وفي الأخير، وانطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه النبيلة، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

III. مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها".

وأغتنم الفرصة لتقديم الشكر الجزيل إلى السيد الوزير على

العرض القيم الذي تقدم به بخصوص هذا المشروع قانون، حيث اعتبر أن هذا المشروع قانون يهدف إلى استكمال المسطرة المنصوص عليها في الدستور، ولاسيما "الفصل 81" منه، وذلك بعرض المرسوم بقانون السالف الذكر على البرلمان للمصادقة عليه.

وأشار إلى أنه بناء عليه، تم إعلان حالة الطوارئ الصحية بمجموع التراب الوطني إلى غاية 20 أبريل 2020، وتم تمديد مدة سريان مفعولها بعد ذلك إلى غاية 20 ماي الجاري، نظرا لما اقتضته الظرفية لضمان نجاعة التدابير المتخذة لحماية حياة الأشخاص وسلامتهم والحد من انتشار جائحة "كوفيد-19".

وبهذه المناسبة، أكد السيد الوزير على ضرورة احترام الجميع للتدابير والإجراءات المعتمدة في إطار حالة الطوارئ الصحية قصد ضمان سلامة المواطنات والمواطنين وتجنيب البلاد الأسوأ جراء هذه الجائحة.

غير أن مرسوم القانون وإن ألزم المواطن بتلك الإجراءات الصعبة إلا أنه ألزم الحكومة كذلك بالتزامات مقابلة، والتي يجب عليها أن تقوم بها ليتحقق المواطن من توازن التزاماته مع التزامات الحكومة ويقبل على احترام التدابير المتخذة بكل وعي وإرادة.

ذلك، أنه بالرجوع إلى كل من الفقرة الثانية من المادة الثالثة وإلى المادة الخامسة من مرسوم القانون يتبين منها أنها حددت الالتزامات التي يتعين على الحكومة القيام بها عندما تعلن حالة الطوارئ الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بمقتضى هذه الأحكام القانونية المنصوص عليها في المشروع قانون الذي نحن بصدد مناقشته، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى أنه أصبح عمل السلطات العمومية والصحية مؤطرا ويستمد شرعيته من مقتضياتها، ولم يبق للمواطن إلا أن يمتثل لها، حماية لنفسه ولغيره وتسهيلا لعمل السلطات التي تسهر ليل نهار على المصلحة العامة لما فيه خير للبلاد والعباد. ولا مكان لكل مستهتر أو مروج للإشاعات والأكاذيب، أو كل فتان يستغل هذا الظرف الطارئ للترويج للفكر الظلامي أو اصطياد الفرص لزعزعة الاستقرار الذي تنعم به بلادنا، والتشكيك في مجهودات الدولة في حربها ضد هاته الجائحة الفتاكة وحتى تعود المياه إلى مجاريها، ويعود المواطن لممارسة حياته بشكل عادي في أقرب الآجال.

كما يجب التنويه بأن إصدار هذا المرسوم في هذه الظرفية الدقيقة ينسجم مع دولة الحق والقانون، حيث لا يمكن إعلان حالة الطوارئ الصحية مع ما تقتضيه من تدابير فيها مس بحرية الأفراد، سواء في تنقلهم أو في ممارستهم لأعمالهم وتجارتهم، ولذلك لا يمكن فرض هذه التدابير من خلال بلاغ حكومي فقط، بل لابد أن يتم هذا التقييد من خلال مراسيم قوانين تنظيمية يتم نشرها بالجريدة الرسمية، حتى يمكن فرض آثارها القانونية على المخاطبين بها.

وهكذا، يمكن القول بأن إصدار المرسوم جاء من أجل تصحيح الأوضاع القانونية لفرض حالة الطوارئ الصحية بمجموع البلاد، خاصة وأن فرض هذه الحالة الاستثنائية مقرونا بعقوبات كإجراء ردعي من أجل امتثال الجميع لها، حيث إن القاعدة القانونية هي الوسيلة الوحيدة التي تتضمن خاصية الإلزام أمام المخاطبين بها، وهذا ما لا يمكن للبلاغ الحكومي أن يفرضه.

لكن، تبقى الإشارة إلى أن المرسوم موضوع الدراسة لم يشر إلى مجموعة من التدابير الواجب اتخاذها في مثل هذه الظروف الاستثنائية، ومن بينها:

- النص على معاقبة كل مسؤول ثبت استعماله للقوة أو أي ممارسة مهينة تحط من كرامة الإنسان؛

- الإشارة إلى كيفية تنظيم تنقل الأفراد من أجل اقتناء المواد الأساسية أو لتلقي العلاج وشراء الأدوية؛

- النص على ضرورة إجراء الفحوصات الطبية اللازمة بالنسبة لكل شخص لديه أعراضا مشابهة لداء كورونا المستجد، تحت طائلة تعرضه للعقاب، من أجل الحد من تفشي الوباء.

وبالتالي، فعلى السلطات العمومية، وهي تقوم وتسهر على تطبيق القانون، أن تضع نصب أعينها نص "الفصل 22" من الدستور المغربي، والذي يقول: "لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة.

لا يجوز لأحد أن يعامل الغير تحت أي ذريعة معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية.

ممارسة التعذيب بكافة أشكاله، ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون."

موقف فريق الاتحاد المغربي للشغل من "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، هو التصويت عليه بالإيجاب.

والسلام.